دولة ليبيا
مجلس التخطيط الوطني

ليبيا 2040
رؤية استشرافية
(تحديث رؤية ليبيا 2025)

يونيو 2013

فهرس

توطئة

1 مدخل

2 قراءة في المسرح العالمي

2.1 مفهوم العولمة

2.2 استحقاقات العولمة

3 قراءة في المشهد الليبي

3.1 المفهوم الغالب للأمن

3.2 الثقافة السائدة

3.3 المجتمع المدني

3.4 الأداء الاقتصادي

3.5 التنمية البشرية

3.6 الأداء الصحي

3.7 الأداء البيئي

4 موضعة المشهد الليبي

4.1 أدوات الموضعة

4.2 الفجوة الفاصلة

4.3 تحديات مستقبلية

4.4 فرص سانحة

5 استشراف مستقبل ليبيا

5.1 الثقافة والتنمية

5.11 ثقافة النهوض والتقدم

5.111 العقد الاجتماعي

5.112 المجتمع المدني

5.113 مجتمع المعرفة

5.12 التنمية المستدامة

5.121 دور جديد للدولة

5.122 استثمار الموارد المادية

5.123 استثمار الموارد البشرية

5.2 رؤية ليبيا 2040

6. سيناريوهات

6.1 سيناريو الدولة الفاشلة

6.2 سيناريو الدولة الناجحة

6.3 سيناريو الدولة المتعثرة

توطئة

- بعد قيام ثورة فبراير، وما استتبع قيامها من تحولات حاسمة في المشهد السياسي والاجتماعي، وما أثاره من تحديات وأمّن من فرص، قرر مجلس التخطيط الوطني الإشراف على تحديث مشروع "ليبيا 2025: رؤية استشرافية" الذي سبق أن كلَّف به مركز البحوث والاستشارات بجامعة قاريونس في مايو 2007، فشكّل لجنة أناط بها هذه المهة، أنجزتها بالاستعانة بخبرات وطنية.
- وقد دُمجت أعمال اللجنة المكلفة بالتحديث في التقريرات القطاعية وفي تقرير الرؤية الشاملة الصادرين عن ذلك المشروع، بعد إجراء التحديث والقيام ببعض التعديلات البنيوية التي استلزمها هذا الدمج، بحيث شكل الناتج النهائي وحدة متكاملة قائمة بذاتها تغني عن الإحالة إلى الوثائق الصادرة قبله.
- ولا يسعنا في هذه التوطئة سوى أن نتقدم بالشكر والعرفان وأن نشيد بالجهود التي بذلت في تنفيذ هذا المشروع التكاملي الذي أنجز بأياد ليبية. وبوجه خاص، فإن التقدير واجب لمجلس التخطيط الوطني، ولكل من أسهم في عمليات الإشراف والإعداد والتقويم.

الفريق البحثي

مجلس التخطيط الوطني

طرابلس في يونيو 2013

1 مدخل

- الرؤية حدس تاريخي يتكئ على أسس علمية، تطلع للمستقبل يتوسل التقصي الموضوعي للسنن الفاعلة في الماضي والحاضر، وفعل استباقي ينكر الامتثال لمقتضيات الراهن ويبذل ما في وسعه للتصالح مع ما يحمله قادم الأيام والسنين.
- ولا يتأتى تحقيق الثورة أهدافها إلا عبر مثل هذا التموقع الاستباقي، فهو الكفيل بترسم خارطة طريق لوطن يكفل حق أبنائه في عيش كريم، مؤسسة على إدراك واع للغايات المرجوة، ورصد للخبرات السابقة والتجارب الواعدة، ودراية بالإمكانات القابلة للتحقق، والعوائق التي قد تحول دون تحققها.
- هناك عدة مداخل تشكل مسارات سردية رئيسة لرؤية ليبيا 2040: الأمن الإنساني مدخل، والثقافة مدخل، والعولمة مدخل، والأوضاع الراهنة مدخل. غير أن المستويات مختلفة؛ فالأمن الإنساني مدخل بوصفه غاية عامة؛ والثقافة مدخل بوصفها استحقاقا للتنمية؛ والعولمة مدخل بوصفها معيارا تُقدّر وفقه الفجوة الفاصلة وتعاير بمقتضاه طبيعة الثقافة اللازمة والمجالات الأجدى للتنافسية؛ والأوضاع الراهنة مدخل بوصفها سبيلا لتحديد الإمكانات الكامنة والمتحققة.
- وحين تتبنى الرؤية الأمن مدخلا، فإنها لا تعني أمن النظام الحاكم الذي يدير شؤون الدولة، بل الأمن الإنساني بمعناه الشامل:
  - إنه أمن المواطن، الذي يصون كرامته ويحفظ حقوقه ويكفل سلامته من العنف والجور.
  - وأمن الوطن الذي يرعى مصالحه ويعليها على كل ما عداها.
  - وأمن سياسي قائم على إطار مرجعي دستوري يحدد بنى السلطات العامة واختصاصاتها ويضمن استقلالية السلطة القضائية ويعزز استحقاقات المواطنة والمشاركة، ويمكّن الدولة من التكيف مع التحولات التي تطرأ على توازن القوى في العالم، ومن الاحتواء المبكر لأية تهديدات خارجية محتملة؛
  - وأمن اقتصادي يلبي للمواطن حاجاته الإنسانية، ولوطنه القدرة على استثمار أمثل لموارده وتوظيفها في تحسين ظروف العيش فيه، في ظل نظام اقتصادي لا تهيمن عليه الدولة ولا تتحكم فيه آليات السوق؛
  - وأمن صحي يضمن له حياة عفيّة؛
  - وأمن بيئي يحافظ على الموارد الطبيعية من الاستنزاف ويحميها من التفريط؛

- وأمن اجتماعي يؤمّن له تعليما يؤهله لتحقيق ذاته وتحقيق ما يكمن فيها من قدرات، وعملا يليق بما تأهل له، وعدالة في الفرص، وتقويما موضوعيا لأدائه، ومناخا ثقافيا منفتحا يمكّنه من التعبير عن نفسه والاعتزاز بهويته والحفاظ على خصوصياته القيمية، ويعيد له الثقة في قدرته على الإسهام النوعي في الحضارة الإنسانية.

- ولأنه يتوجب أن يتنزل الأمن الإنساني، بهذا المعنى الشامل، منزلة خاصة بوصفه تحقيقا معاصرا لغريزة التطلع البشري إلى الامتياز، يلزم أن يكون الإنسان قطب رحى هذه الرؤية، وأن يكون أمنُه مركز عودها المستمر.
- والتنمية المستدامة هي السبيل الذي تقترحه الرؤية لتحقيق الأمن الإنساني، فيما تشكل ثقافة النهوض والتقدم الاستحقاق الرئيس لهذا النوع من التنمية.
- ولأننا نعيش في عالم لا بقاء فيه لمن ينعزل بنفسه، تفرض العولمة باستحقاقاتها التنافسية مواصفات بعينها على كل من الثقافة والتنمية؛ ووفق هذا يلزم أن تشمل الرؤية التي يُستشرف بها المستقبل قراءة في البيئة العولمية تخلص إلى رصد استحقاقات البقاء على ركح مسرحها؛ وتقدَّر تأسيسا على هذا الرصد حجم الفجوة التي تفصل المشهد الليبي عن المساهمة الفاعلة في المسرح العولمي، بحيث تشكل كينونات المسرح العولمي وديناميّاته أداة لموضعة الأداء المحلي ومقياسا لإمكاناته التنافسية ومرجعية لتقويم التطور المنجز.
- وتُطرح في سياق "مشروع ليبيا 2040"، وفق اعتبارات سوف يأتي ذكرها، مجموعة من التساؤلات نوجزها ونوجز إجاباتها فيما يلي:
  - ما طبيعة المجتمع الذي نطمح إليه؟ مجتمع الرفاه.
  - أي نوع من الرفاه؟ الرفاه الذي يحقق الأمن الإنساني بمعناه الشامل.
  - وما السبيل إلى هذا النوع من الأمن؟ التنمية المستدامة.
  - وما استحقاقات هذا النوع من التنمية؟ ثقافة النهوض والتقدم (اعتبار محلي).
  - وما طبيعة هذا النوع من التنمية؟ تنافسية (اعتبار عولمي).
- والإنسان قطب رحى هذه الرؤية، وأمنُه مركزُ عودها المستمر؛ والإنسان المعني فيها هو الإنسان الفاعل الواثق من قدراته والمستعد دوما لتطويرها؛ وهو واهب الحياة على الأرض معناها، ومانح الوطن هويته؛ وهو الكائن الذي يؤمّل أن يكون غده أفضل من يومه، والراغب في أن يجعل موطنه مكانا أفضل للعيش.
- وهو في حالتنا الإنسان الليبي الذي عصفت به أدواء الحرب والتخلف والاستبداد ردحا طويلا من الزمن وهاهو يحاول الآن وضع ركائز دولته الحديثة في خضم عالم متدافع.

- وتشمل ثقافة النهوض والتقدم، التي تعتبرها الرؤية الاستحقاق الرئيس للتنمية المستدامة، مكونات من قبيل التراث الذي يشكل ذاكرة المجتمع، والتشريعات القانونية وأساليب التنشئة والأعراف الاجتماعية، فضلا عن مفهومي المجتمع المعرفي والمجتمع المدني، ومنظومة قيمية تكرس التنافسية والشفافية والاختلاف وحقوق الإنسان والمواطنة.
- وإذا كان لنا أن نلتمس في لغة الحاسوب توصيفا لعلاقة الثقافة بالتنمية، وإذا كانت التنمية للمجتمع كالعتاد للحاسوب، فإن الثقافة هي البرمجيات التي تمكّن حاسوب المجتمع من القيام بمهامه، بل إنها الجهة التي يوكّل إليه استحقاق تحديد هذه المهام.
- ولأننا نعيش في عالم لا بقاء فيه لمن ينعزل بنفسه، فإن العولمة، باستحقاقاتها التنافسية، تفرض مواصفات بعينها على كل من الثقافة والتنمية. بيان ذلك أننا لو كنا نعيش في عصر سيادة الدولة القطرية، لما كانت هناك حاجة إلى اعتبار مثل هذه الاستحقاقات.
- السؤال، "كيف الوصول إلى تحقيق النهوض؟"، سؤال سابق لأوانه، لأنه لا سبيل لتحديد آليات بناء قدرات الإنسان التي تجنبه خيبات التعثر والنكوص، قبل تحديد الغايات من بنائها، فالغايات في النهاية هي البوصلة التي تحدد الوسائل والآليات.
- لذا، فإن السؤال الأهم، لأنه الأسبق منطقيا، هو "ماذا نريد؟"؛ أي: "ما الغايات التي نصبو إليها؟"
- غير أن الإجابة "مجتمع الرفاه" أو "الأمن الإنساني" أو "النهوض والتقدم" أو حتى "التنمية المستدامة" ليست شافية، فهي لا ترصد غايات محددة بما يكفي. ثم إن إدراك الغايات، ومن ثم تحديدها، لا يتطلب فحسب رصد القدرات والموارد البشرية والطبيعية الكامنة والمتحققة، وتحديد الفجوة التي تفصل الواقع عن المثال، بل يتطلب أيضا وعيا حقيقيا بالفرص والمخاطر، وتقصيا موضوعيا للبيئة التي يفترض أن تتحقق فيها الغايات المستهدفة، والتي قد تفرض شروطها الخاصة وتحجّم من قدر المثال المرجو.
- يلزم إذن أن تشمل الرؤية التي يُستشرف بها المستقبل قراءة في البيئة العولمية تخلص إلى رصد استحقاقات البقاء على ركح مسرحها؛ وتقدّر تأسيسا على هذا الرصد حجم الفجوة التي تفصل المشهد الليبي عن المساهمة الفاعلة في المسرح العالمي؛ وذلك لأسباب أهمها:
  - أن الملمح السردي الذي يسم صياغة الرؤى الاستشرافية يستدعي ترسم ملامح شخصيات المشهد موضع الاستشراف، وعرض دورها فيه، ورصد الآفاق والمخاطر التي تشكل في مجملها حبكة السرد.
  - أن هناك طابعا معياريا يكتنف الرؤى الاستشرافية، يستبين في انحيازها إلى مسارات مستقبلية بعينها.

- أن الأنشطة البشرية أصبحت بفعل العولمة تمتد عبر الحدود الوطنية، فما يحدث في جزء من العالم قد يؤثر في أصقاع قصيّة عنه.
- وعلى هذا النحو، تشكل كينونات المسرح العالمي وصيروراته الفاعلة أداة لموضعة الأداء المحلي ومقياسا لإمكاناته التنافسية، ومرجعية لتقويم التطور المنجز.

2 قراءة في المسرح العالمي

2.1 مفهوم العولمة

- العولمة عملية مركبة تعني تسارع معدلات الاتصال بين الدول واتساع مداه، وهي تشمل تطورات تقنية هائلة وجوانب سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية، ما يجعلها محركا رئيسا في تشكيل مستقبل الأمم.
- وعلى الرغم من قابلية البيئة المعولمة للتعريف الإجرائي، بوصفها عملية يمكن ملاحظتها باستخدام مؤشرات محددة، تظل مسائل تحليل محددات حراكها، والتحديات التي تشكلها، واستحقاقات البقاء وفق معاييرها، خلافية وقابلة للبحث.
- غير أنه يتعين التمييز بين سوء فهم البيئة المعولمة، الذي قد يفضي إلى تصورات شائهة لطبيعتها، واختلاف الرؤى في النظر إليها، الذي قد يسهم في إثراء فهمها.
- ثمة من يعتبر العولمة مجرد نتاج لرغبة الكيانات الكبرى في الهيمنة وإملاء الإرادة وبسط النفوذ، تفرض وفقها آليات القولبة والمحاكاة والتنميط مقاييسها الخاصة في الجودة الارتقائية، بغرض تنميط المشاعر والأمزجة والميول، وتنامي عادات استهلاكية متشابهة، اقتصاد السوق وحده القادر على إشباعها.
- تتضمن العولمة وفقا هذا التصور تفضيلات سياسية بعينها في أنظمة الحكم وتوزيع الثروة تصادر على أن الاقتراع الديمقراطي على الطريقة الغربية أفضل أنظمة الحكم، وأن الصراع حول سبل تنظيم المجتمع وتوزيع الثروة حسم لصالح الليبرالية الغربية.
- ولأن المراد، وفق هذه القراءة، نمذجة العالم على صورة الغرب، عبر تعميم تجربته في الحياة على سائر المجتمعات الإنسانية، فإن الاستتباع الحضاري وبسط النفوذ وإقصاء الخصوصيات مطاف كل توجه عولمي. أكثر من ذلك، فإن النظام العالمي الجديد، الممسوس بحمى الكسب والثراء، مستعد دائما لجرف من يقف في طريق هذا التوجه ولإخراس كل الأصوات المناوئة.
- في مقابل هذه القراءة المستريبة للعولمة، تقر قراءة أكثر توازنا أن للشعوب أن تثق في قدراتها على المشاركة في خلق البيئة العولمية واستيفاء استحقاقاتها التنافسية، انطلاقا من افتراض أن جميع أطراف لعبة صنع المستقبل فاعلون، إذا ما تحققت لهم الإرادة في أن يكونوا كذلك، وهو افترض يتكئ على حقيقة أن العولمة أتاحت للجميع التقنيات والفرص ذاتها التي مكنت حضارة الأقوياء من التفوق.
- الطفرات الحضارية، مثل الحروب، لا تسمح بانتصار الجميع؛ ولكن على الرغم من أن هناك دائما ضحايا سوف يسدل عليهم التاريخ ستارته، فإن المهزومين هم أولئك الذين ارتضوا منذ البداية خيار الهزيمة.

- ثمة خطاب سياسي سائد في كثير من دول العالم الثالث يدرك أنه لا عاصم اليوم من أمر العولمة في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والتقنية، لكنه يتحصن بالسيادة الوطنية والخصوصيات الثقافية آلية دفاعية للبقاء، متخذا منهما مبررا لمصادرة حقوق المواطنة وذريعة للعجز عن تنفيذ مشاريع التنمية.
- غير أن هذا الخطاب يفترض إمكان فصل الثقافة عن سائر تجليات العولمة، كما لو أن العولمة مجرد وسيلة لفتح المزيد من الأسواق العالمية، وهو يتجاهل حقيقة أن التنوع لا يضير الثقافة المعولمة، فهو على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي وحتى البيولوجي، سبيل الازدهار، وأن الثقافة المعولمة قادرة من حيث المبدأ على صياغة نسيج واحد من مضامين متنوعة، فهي تظل في النهاية نتاجا إنسانيا، ولا شيء يحول دون تضمنها خطابا نقديا أخلاقي النزعة يسعى إلى كبح جماح آليات العولمة والحد من انفلاتها.
- ثم أن البعد الحضاري للعولمة يطرح قائمة واسعة من الخيارات ومجالات التعاون، وعائد التعاون المتبادل يميل غالبا في صالح من يستثمر تميزه العلمي والثقافي، ويشجع الانفتاح الفكري والمبادرات الفردية، ومن شأن هذا أن يمكّن من توظيف المنهج الذي فرضته التطورات المعرفية والتقنية الأكثر سلامة من حيث دوافعها القيمية.
- على كل ذلك، تدرك القراءة المقترحة أن السمات الجينية للبيئة العولمية قد تشكلت في رحم الثقافة الغربية، وأن بعض الدول تحاول الإفادة من هذا التطور في فرض شروطها وتغليب مصالحها. غير أن هذا لا يبرر أخذ العولمة بجريرة المقاصد المشبوهة التي قد يضمرها بعض دعاتها، خصوصا حال اعتبار التطورات المعرفية والتقنية التي يمكن للشعوب النامية الإفادة منها، وتوظيفها في تنفيذ مشاريع التنمية المستدامة.
- وبطبيعة الحال، فإن هذا لا يعني أن العولمة يوتوبيا جديدة تخلّص الجميع مرة وإلى الأبد من العوز والتخلف والجهل والبطالة، بل يعني أن بدائلها ليست أوفر حظا منها في تمكين المتأخرين في السبق من اللحاق، وأن استحقاقات التنافسية في هذا العصر أشرس من أن تترك للقوى الأضعف فرصة التردد بين خيار الانضمام إلى ركب العولمة وخيار الانكفاء على الذات والاعتصام بحبل تراثها.
- وفي النهاية، يبدو أن هذا عصر تختلط فيه الأضداد، فبعد أن شهد نهاية التضاد بين الجميل والقبيح في الفن، واليسار واليمين في السياسة، والحقيقي والزائف في الإعلام، والموضوعي والذاتي في العلم؛ يبدو أنه سوف يشهد نهاية التضاد بين الأقوياء منتجي المعرفة، والضعفاء مستهلكيها، لأن مطاف الصراع بينهما أن ينتهي بانقراض الجاهلين.

2.11 الديناميات

- تشمل فواعل العولمة تكتلات سياسية إقليمية أبرزها: منظمة التجارة الحرة في أمريكا الشمالية والاتحاد الأوربي، ومنظمة التعاون الاقتصادي للبلدان الآسيوية والمحيط الهادي؛ كما تشمل شركات متعددة الجنسية، وبعض المؤسسات الدولية الأساسية مثل "صندوق النقد الدولي" و"البنك الدولي" و"منظمة التجارة العالمية"، فضلا عن أية تكتلات ومنظمات مماثلة قد تستجد خلال سيطرة التوجهات العولمية.
- تتعين سمات العولمة الرئيسة الراهنة في التالي: انحسار الصراع الأيديولوجي وهيمنة قطب واحد؛ سيطرة المتغير الاقتصادي وتحرير التجارة العالمية واتساع دائرة السوق؛ ثورة الاتصالات بما يسرته من تسارع في معدلات الاختراعات والابتكارات وفي تطبيقاتها؛ تقلص سيادة الدولة الوطنية وتلاشي الحواجز الطبيعية والاجتماعية بين الدول؛ جدلية الاندماج بين الجماعات الإنسانية الناجم عن اتساع دائرة السوق من جهة، والتفكك الناتج عن تطور وعي الإثنيات والأقليات بخصوصياتها الثقافية وتوظيفها الانفتاح التقني والثقافي في تكريس هذه الخصوصيات من جهة أخرى.
- يتضح من هذه السمات أن العولمة ليست مجرد تدفقات وارتباطات تتم بين الدول الوطنية، بل تشمل تحولات مهمة من نمط الحيز المكاني للتنظيم والنشاط الإنساني والاجتماعي شطر أنماط علاقات وتفاعلات وممارسات نفوذ عبر_قومية وعبر_إقليمية، بكل تأثيرات هذه التحولات على سيادة الدولة القطرية.
- وفي مجال الاقتصاد تحديدا، ثمة آلية جديدة تشرع في التشكل، تعيد صياغة مفاهيمنا التقليدية في دور الدولة ونهج اتخاذ القرار وميزات التبادل التجاري ومحتوى العلاقات الإنسانية عبر الدول، حيث يتضح أن التنمية البشرية المستدامة والمعلومات والإبداع هي العناصر الأهم في التنافس على البقاء والنفوذ.

2.12 المؤشرات

- التنافسية: وتعني القدرة على إنتاج وخدمات تروج في الأسواق العالمية والمحلية، وقيام الاقتصاد على الجودة والتميز، والتجديد المستمر في الأفكار. ومع تطور تقنيات الإنتاج والابتكار في المنتجات والتسويق، لم يعد الطلب على السلع هو الذي يخلق العرض، بل أصبح العرض هو الذي يخلق الطلب.
- دور الدولة: يتعرض دور الدولة إلى عمليات إعادة تشكيل مستمرة، من شأنها أن تحدث تغييرا حاسما في وظائفها التقليدية، ما يعزز من دور القطاع الخاص ونفوذ الشركات متعدية الجنسية، وفي النهاية قد تصبح الدولة المالكة مجرد دولة منظِّمة يقتصر دورها على الإشراف والتنسيق.

- مؤسسات المجتمع المدني: تحصل المؤسسات غير الحكومية على استقلاليتها وتمارس نشاطها الرقابي وتسهم في صون حقوق الإنسان والحفاظ على كرامته، وفي تكريس قيم المساءلة والشفافية، فيما تتعزز مؤسسات المجتمع المدني العالمية، من قبيل المنظمات المعنية بحقوق الإنسان والشفافية وما ينتج عنها من توافقات وتعاهدات دولية ملزمة للدول الموقعة عليها وقد تطبق (وفق البند السابع) حتى على الدول الرافضة للتوقيع عليها.
- الشرعية: يتعين سبيل حصول نظام الحكم على الشرعية في الداخل والخارج في تنفيذ مشاريع التنمية المستدامة وتحقيق الديمقراطية، بما يشترطانه من سيادة للقانون ومشاركة اجتماعية واعتبار الكفاءة معيارا وحيدا للأداء.
- المجتمع المعرفي: حيث تتاح للجميع فرصة الحصول على المعلومات اللازمة لبناء القدرات وتنفيذ مشاريع التنمية المستدامة، فيما تصبح تقنية المعلومات مصدر القوة الأساسي، اقتصاديا وأمنيا، وترتهن قدرات المجتمع التنافسية بقدر إسهامه في إنتاج المعرفة وإدارتها، بما يتطلبه من بحث علمي نوعي وما يترتب عنه من منجزات تقنية هائلة.

2.13 التجليات

- زيادة الطلب العالمي على الغذاء والسلع والخدمات، بسبب ارتفاع معدلات النمو السكانية العالمي؛ وزيادة القوى العاملة العالمية، التي ترجع إلى ارتفاع عدد السكان القادرين على العمل؛ وزيادة حجم فئة كبار السن، الناتج عن ارتفاع متوسط أعمار الأفراد.
- هناك اختلال في سوق العمل يؤدي إلى حاجة ماسة إلى الأيدي العاملة الماهرة. وتبين الاتجاهات السكانية في بلدان "منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية" أنها سوف تواجه نقصا حادا في القوى العاملة، ما يُلزمها بتسهيل إجراءات الهجرة إليها أو نقل صناعاتها إلى مناطق أخرى. ويتوقع أن يكون هذا البديل الثاني في صالح الدول التي تؤسس البنية التحتية وتسهل الإجراءات الجمركية وتؤمن الجودة والتكاليف المنخفضة والعمالة الماهرة.
- سوف يمنح تسارع وتيرة التجارة الدولية، بسبب نمو الإطار المؤسسي لمنظمة التجارة العالمية وإزالتها مختلف أشكال الحواجز التي تعوق عملية التبادل التجاري، للمنتجين المحليين فرصا أكبر، لكنه سوف يجعلهم أكثر عرضة لتحديات المنافسة الدولية.
- يشكل مجتمع المعرفة أحد أهم تجليات البيئة العولمية، حيث يشمل هذا المفهوم جميع الأنشطة والموارد والتدابير والممارسات المرتبطة بالمعلومات إنتاجا وتنظيما واستثمارا.
- بدءا من الجيل الخامس، اندمجت عناصر العتاد والبرمجيات والاتصال، فانتقلت السيادة من شق العتاد إلى شق البرمجيات، وأصبح من يقبض على زمام نظم البرمجيات الحاكم بأمره، وبذا تبوأ العنصر الذهني موقعه على قمة منظومة تقنية المعلومات، مؤكدا أهمية المعلومات موردا تنمويا يفوق في أهميته الموارد المادية.

- وبفعل ما أنجزته ثورة الاتصالات من يسر في الانتشار الدعائي وسهولة في الحركة والتنقل، ولأن إدارة المعرفة، عند العاجزين عن إنتاجها، بديل تنافسي أفضل من الاقتصار على استهلاكها، يتوقع أن يشكل القطاع الخدمي إحدى القوى المحركة الرئيسة للنمو الاقتصادي والتوظيف في كثير من البلدان، وأن يسهم الإطار المؤسسي لمنظمة التجارة العالمية في تشجيع تدفق رأس المال والاستثمار الأجنبي المباشر في مختلف مناطق العالم.
- يقود نمو تقنية المعلومات إلى سيطرة اقتصاد قائم على موارد معرفية واتصالية تفوق في أهميتها المصادر الطبيعية والعمالة التقليدية، اقتصاد يوظف الخدمات، ولا يكون الصراع فيه على المصادر الأولية أو طرق التجارة قدر ما يكون على حقوق الطبع والأفكار وبراءات الاختراع وحقوق السوق، وسوف تطّرد قيمة المعرفة والمعلومات ونظم الإدارة الحديثة في الإنتاج والتبادل والميزة التنافسية، حتى يصبح المنجز في تحرير الإنسان وتوليد المعرفة والأفكار المبدعة وتطوير التمايز الثقافي هو الثروة الحقيقية.
- وإذا كان رأس المال رمز العصر الصناعي، فإن المعرفة رمز العصر العولمي، وهذا يعني أن الأفكار محرك القوى الاقتصادية، بعد أن كانت إحدى بناها التحتية. وفي المستقبل القريب، من المرجح أن يخلق مجتمع المعرفة طبقية جديدة تتراتب وفق المهارة في ممارسة تقنية المعلومات عوضا عن الثروات المادية، وأن يشهد العلم، وما ينجم عنه من اكتشافات وتطويرات تقنية، سطوة لا عهد للبشر بها عبر تاريخهم المديد، كونه في النهاية المحرك الحقيقي لمختلف الأنشطة الاجتماعية، والضامن الرئيس لاستيفاء استحقاقات التنافسية التي تفرضها البيئة العولمية.
- من منحى آخر، أدى بروز البعد البيئي في مجال التجارة الدولية، إضافة إلى العديد من الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية الخاصة بالبيئة ذات الأبعاد الاقتصادية، إلى تشكُّل سلسلة من المعايير الدولية الخاصة بالإدارة البيئية، حيث تعتبر الآيزو 14001 حجر الأساس لهذه السلسلة، فهي تحدد المتطلبات الحقيقية لنظام الإدارة البيئية. وتتمثل الأنماط الرئيسة للمعايير البيئية في معايير محيط بيئة العمل، ومعايير العمليات، ومعايير الانبعاث، والمعايير المتعلقة بالمنتجات التي تحدد خصائص السلع من حيث جودتها وقابليتها للتدوير الآمن بيئيا.
- حدث تفكك في البناء الاجتماعي وظهرت أشكال جديدة من الهياكل والمؤسسات الاجتماعية، بما تؤدي إليه من آثار على مكانة الأسرة ودورها وعلى العلاقة بين الأجيال، وتغير في بنية السلطة والرقابة الاجتماعية، وتوسع في مشاركة المرأة في المجتمع.
- أخذت العلاقات الدولية شكلاً ومضمونًا جديدين، حيث أعيد ترتيب الأوضاع والأولويات العالمية وفق خارطة روعيت فيها الاستجابة للتطورات الطارئة في الساحة الدولية، الأمر الذي يمس بشكل مباشر السيادة الوطنية للدول، ويلزم إعادة صياغة دور الدولة، وظهور أدوات ودلالات

جديدة في إصلاح الحكم. أيضا أصبح المواطن أقوى في توجيه شؤون الوطن، فيما وجدت التنوعات الثقافية فرصا أكبر في التعبير عن مطالبها وخصوصياتها في الثقافة والإنتاج.

- وفق ذلك سوف تتعين مصادر شرعية الدولة في الاعتراف القادم من الخارج، وتأييد المواطنين في الداخل، ورقابة مؤسسات المجتمع المدني في الداخل والخارج، فيما تصبح الديمقراطية والتنمية المستدامة ضمن سبل ضمان ولاء المواطنين وإضفاء الشرعية على أنظمة الحكم في دول العالم.
- وبطبيعة الحال، فإن التغيرات الحاسمة في البنى الاقتصادية سوف تحدث تغيرات ليست أقل حاسمية على المستويين السياسي والأمني، حيث يتوقع تبلور ملامح جديدة لنظام عالمي في قواه ومؤسساته وتبعات أحداثه، وفي طبيعة الصراع السياسي وغاياته، وشكل التحالفات والولاءات الجديدة الناجمة عنه.
- يتوقع أيضا أن تظهر قوى ومصالح جديدة تصبح مؤثرة عالميا على الرغم من صغر حجمها سكانيا ومساحة، طالما تسلحت في حركتها ومشروعاتها بالمعرفة العلمية والتقنية المكثفة.
- وسوف يؤدي تنامي التفاعلات والارتباطات بين الدول إلى خلق مجموعة من المشاكل العابرة للحدود الوطنية، مثل انتشار أسلحة الدمار الشامل، وتجارة المخدرات، والإرهاب، والهجرة غير الشرعية، والأوبئة، وتلوث البيئة، واستنزاف الموارد الطبيعية، والتغيرات المناخية، وهي مشاكل لا يمكن حلها باتخاذ إجراءات محلية أو تبني سياسات وطنية، بل تتطلب تعاونا عالميا منظما.
- وما أن يشتد عود العولمة حتى تجد الحكومات المحلية نفسها أضعف من أن تفي بواجباتها الاجتماعية (التأمينات الاجتماعية، والخدمات التعليمية، والرعاية الصحية، وحماية البيئة،..)، وفي النهاية، قد تصبح احتياجات الناس داخل حدود البلد منظمة من قبل مؤسسات محلية مرتبطة بمؤسسات عالمية.
- ويرتبط المشهد الثقافي المعاصر بالآلة الإعلامية، بقنواتها الفضائية، وصحفها ومجلاتها الورقية والإلكترونية، وإمكاناتها الدعائية الهائلة، وقدرتها الفائقة على ترويج السلع والأفكار والقيم، والتحكم في توجيه الرأي العام والذائقة البشرية، وهتكها للحجب الرقابية التي يفرضها الإعلام الرسمي، وتأثيرها على ركائز التنشئة التقليدية، وتحديها للخصوصيات الثقافية، وتمكينها من فضح انتهاكات حقوق الإنسان وقضايا الرشوة والفساد، وإثارتها الشكوك في القيم التقليدية، وخلقها يوتوبيا المجتمع البديل، وصورة إنسان العصر الجديد، بكل شحناتها القيمية وعاداتها الاستهلاكية الجديدة، ورهانها على مشترك جديد يجمع البشر، ويجندهم في محاربة ما يهدد الأمن الإنساني بتجلياته المختلفة.

2.2 استحقاقات العولمة

- يفرض حجم وخطورة المشاكل التي سوف تواجه المجتمعات النامية مقايضات عديدة وتغييرات جذرية في المواقف والتوجهات على مختلف المستويات، والسؤال هو ما إذا كان لهذه المجتمعات قِبل بأي من هذه التحديات التي تمس صميم بناها الاقتصادية والسياسية والثقافية.
- تعيد التحولات الجديدة صياغة مفاهيم الثروة، والمشاركة، والتعليم، ووسائط الاتصال البشري، ما يثير مخاوف المعتزين بهويتهم ولغتهم وأنماطهم الحياتية، ويوجب عليهم صياغة صورة المستقبل الذي يريدون والعمل بتخطيط واع وسط مصاعب المتغيرات الدولية، ومخاطر الاغتراب والاستلاب الثقافيين.
- تشمل الاستجابة الواجبة للتحديات كلا من المتابعة، والعمل التنموي المستدام، والتنسيق الإقليمي، وإعادة تشكيل المصالح وقراءة الموارد، وبلورة الرهانات التنموية، وبناء القدرات، والعمل الجاد للتأثير على الآفاق والتوازنات المقبلة من منطلق منافس عالميا.
- هناك أيضا حاجة ماسة إلى التصدي لمظاهر إهدار العقل، بدءا من الأمية الثقافية وانتهاء بنزيف العقول، ومرورا بالسرقات العلمية والإقصاء المعرفي والتسطيح الفكري وهيمنة الأيديولوجيا.
- يتطلب التعايش مع البيئة العولمية استحقاقات بعينها لتطوير التعليم، تشمل الاهتمام بالتخصصات البينية، مشاريع التعليم مدى الحياة، والتعلم الذاتي، وتحديث أساليب العملية التعلمية وتقويمها، وربط مخرجات التعليم بقضايا المجتمع.
- شجعت ثورة التقنيات المعلوماتية التي عجلت بآليات العولمة الثقافية نزوع الأقليات للتعبير عن نفسها والمطالبة بحقوقها، وسوف تطرأ الحاجة إلى التعامل بموضوعية وانفتاحية مع هذا النزوع، كما أن مواجهة المجتمعات الإنسانية مشكلة تعدد الثقافات داخل المجتمع نفسه سوف تصيّر النظام العالمي أكثر سيولة، وتكثّف الاهتمام بالمجتمع المدني العالمي والمواطنة العالمية وتعزّز نظام الإعلام العالمي.
- سوف تواجه المجتمعات التي لا تسهم فيها أدوات التنشئة في توكيد قيم واتجاهات المشاركة والابتكار والحوار وإبداء الرأي والشفافية والنقد والمساءلة مصاعب خاصة في التكيف مع البيئة المعولمة القائمة على هذه القيم والاتجاهات.
- هناك أيضا التحدي اللازم عن حقيقة أن الثقافات الشعبية، بسبب جذورها الضاربة في أعماق المنظومة الاجتماعية، أبطأ من ثقافة النخب في التكيف مع التوجهات العولمية، ما يثير أسئلة حول مدى قابلية المنظومات الاجتماعية والذهنية السائدة عند جموع الناس للتوجهات العولمية، وحول سبل التنشئة الاجتماعية في مجتمع المعرفة، الذي يتحلل أفراده من سطوة قيم التنشئة التقليدية، وقد ينتهي المطاف بهم إلى التنصل من معايير ضبطها الأخلاقية.

- أدى انحسار الجغرافيا السياسية والثقافية، ثم الاقتصادية، وسهولة حركة انتقال الخدمات والبضائع والأفراد بين مناطق العالم المختلفة، إلى جعل مطالب التنمية والإصلاح في الدول النامية ضرورة ملحة، خصوصا بعد فشل الإستراتيجيات التنموية التي تبنتها هذه الدول، وعدم كفاءة معدلات النمو الاقتصادي المحققة، وانتشار الفساد المالي والإداري، ما شكل ضغطا متزايداً على هذه الدول لترتيب أوضاعها الداخلية حتى تتمكن من الالتحاق بركب الاقتصاد العالمي.
- من ضمن استحقاقات التنمية وجود أنظمة اتصالات إلكترونية عالمية وقواعد بيانات وبنى تحتية تلائم تطوراتها، كما أن هناك ضرورة للاهتمام بأمور بشرية صرف، كالخيال والإلهام والبراعة والمبادرة، أو ما يسمى بالقدرات الإبداعية الخلاقة، وبتوفير الكادر البشري الماهر القادر على التعامل مع هذه الوسائل المتقدمة.
- ارتفاع كلفة البنى التحتية الاقتصادية وبنى المجتمع المعرفي التحتية، بما تشمله من تقنيات التعليم وتقنيات صناعة الثقافة، سوف يفرض على الدول المستوردة لتقنية المعلومات دفع رسوم الملكية الفكرية، كما أن نزيف العقول البشرية في عمالة المعلوماتية سوف يؤثر في قدراتها التنافسية.
- سوف يواجه القطاع الخاص، خصوصا حين تكون خبرته محدودة، تحديات الظروف العالمية المستجدة نتيجة مواجهته منافسة شركات كبرى، وتغير البيئة القانونية والاقتصادية لأنشطتها؛ كما أن التغير المتوقع في دور الدولة والقطاع الخاص، وإعادة الهيكلة الاقتصادية سوف يوجبان إعادة النظر في سياسات الدعم الحمائية أو التفضيلية التي كانت تحظى بها الصناعات المحلية.
- سوف تتنافس قوى العولمة على مصادر الطاقة بكل تجلياتها المستقبلية، ما يجعل أماكن تركز هذه المصادر أهدافا عولمية للدمج في بنية العالم الاقتصادية والسياسية، بما يترتب على ذلك من تداعيات أمنية وما يتطلبه من برامج تنموية.
- توجب البيئة العولمية الالتزام بالتعددية بجميع أنواعها: تعددية في السلطات والتنظيمات المدنية والسياسية، وفي الأفكار ومنابر الرأي، وفي الإبداع والابتكار، كما توجب تجديد الخطاب الثقافي وتخليصه من الرواسب المعوقة لتقبل الاختلاف والحوار، فضلا عن تنشيط التبادل الثقافي ومؤسسات الترجمة، والتغلب على مشاكل التوزيع، وإعفاء الإنتاج الثقافي من القيود الرقابية والعوائق الجمركية.
- وبسبب اكتساب الديمقراطية وحقوق الإنسان شرعية دولية، تشكل القدرة على خلق المؤسسات والآليات الضرورية للإصلاح السياسي وفرضها ضمن سياق العولمة أحد التحديات القادمة للبلدان النامية. إن النظر إلى الديمقراطية وحقوق الإنسان، باعتبارهما وجهين لعملة واحدة، إنما

يتطلب الإدراك الواعي بفرص العولمة وقيودها، وانعكاس هذا الإدراك على المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تستحدثها الدولة.

- ولأن وسائل الاتصال التي تخضع للإشراف الحكومي المباشر عاجزة عن الوفاء بحاجة الجماهير إلى القدر الكافي من المعلومات والتنوع المطلوب في مصادرها، ولأن احتكار السلطة السياسية للنشاط الإعلامي غالبا ما يؤدي إلى تأثيرات سلبية على المستويين المهني والمعرفي، فإن هناك دورا كبيرا وفاعلا في انتظار القطاع الخاص في المجتمع المعرفي الذي تفرضه العولمة.
- وأخيرا، فإنه بتحول المجتمع الصناعي إلى مجتمع معرفي، يصبح إصلاح النظام التربوي في الدول المتقدمة الرهان الأكبر لمسايرة هذا التحول، ما يزيد من الفجوة التي تفصل البلدان النامية عنها عمقا، ويجعل استحقاقات تجسير هذه الفجوة أصعب على الإيفاء.

3 قراءة في المشهد الليبي

- يفترض أن تنهض الرؤية التي تخوض في مستقبل أية جماعة بشرية على نقص موضوعي لراهنها المعاش يكشف النقاب عن الديناميات التي تسيّر حراك الجماعة المعنية، ويميط اللثام عما يسود فيها من ظواهر اجتماعية ويغلب من أنماط سلوكية، بما يفضي إليه هذا الكشف من تقويم لهذه الظواهر والأنماط وفق منظور الثقافة البديلة التي تقترحها الرؤية.
- وعلى الرغم من أن نهج العلم ليس محايدا على النحو الذي يضمن القدر اللازم من موضوعية التقصي، فالملاحظة التي يقوم عليها عرضة للشحن بأفكار مسبقة، وللأهواء في السياقات الإنسانية والاجتماعية تحديدا هيمنة يصعب الخلاص منها بشكل نهائي؛ يظل تبني هذا النهج الخيار الأفضل في التقصي، طالما أنيط أمره بخبراء مختصين، وذلك بحسبان أن التحقق الجمعي أقدر من التحقق الفردي على التقليل من غلبة الأهواء وتعظيم حيادية التناول.
- على ذلك، فإن مهمة رصد ما يعتمل في راهن مجتمعنا ليس باليسر الذي يمكّن من القطع بصحة ما خلصنا إليه من استقراءات ورؤى (وهذا مناط الزعم بظنيتها). فمن جهة، تعد بعض القضايا التي تنشغل بها الرؤية حمالة أوجه، ما يعني أنه ليس هناك إجماع حولها من قبل الخبراء أنفسهم. ومن جهة أخرى، فإن البيانات التي يفترض أن تركن إليها الرؤية في تبرير مزاعمها ليست متوفرة دائما، وإذا توفرت قد لا تكون حديثة، وإذا توفرت وكانت حديثة قد لا تكون صحيحة، وإذا توفرت وكانت حديثة وصحيحة، قد تعوزها الدقة.
- وبوجه أعم فإنه من ضمن المشاكل التي يعاني منها المشهد المحلي أن إدارة شؤونه لا تتأسس دوما على قواعد بيانات حديثة وصحيحة، كما أن قيمة الشفافية، التي تضمن دقة هذه البيانات، ليست مكرسة على النحو الذي يجب.
- غير أن ما لا يُدرك كله، لا يُترك جله. ولذا، فإنه لم يكن أمامنا سوى أن نبذل من الجهد ما يكفي للتقليل من تأثير هذه الظروف غير المواتية للرصد الموضوعي، آملين أن تكون الرؤية التي نخلص إليها خطوة أولى على الطريق.
- وفيما يلي نعرض قراءة المشهد الليبي تتألف من رصد للمفهوم الغالب للأمن، وآخر للثقافة السائدة في مجمل عمومها، وعرضا لطبيعة المجتمع المدني القائم، وآخر للأداء الاقتصادي العام، ورسما لملامح التنمية البشرية، وآخر للأداء الصحي والأداء البيئي.

3.1 المفهوم الغالب للأمن

- ظلت المقاربة والسياسات المتعلقة بالأمن الوطني في ليبيا خلال العقود الأربعة الأخيرة مرتبطة بالأمن السياسي أو أمن النظام. وقد تأثرت هذه المقاربة بجملة من العوامل، وإن

اختلف تأثير كل منها من فترة لأخرى. وأهم هذه العوامل هي الموقع الجغرافي، وأيديولوجيا الدولة، والنفط بوصفه ثروة إستراتيجية.

- يعتبر الموقع الجغرافي لليبيا أحد العوامل الإستراتيجية المهمة، حيث أسهم في تحديد هويتها التاريخية وذلك من خلال ثلاثة أبعاد تلتقي استراتيجيا لتعزيز الدور الدولي والإقليمي لليبيا: البعد العربي والبعد الأفريقي والبعد المتوسطي. وتحدد هذه الأبعاد العلاقة بين المكان والدور الذي قامت به ليبيا في السابق، والدور الذي يمكن أن تقوم به في المستقبل.
- قام العامل الأيديولوجي بدور مهم منذ عام 1969، وكان له أثر بالغ على مستوى السياسات الداخلية والخارجية لليبيا، فقد شكل التوجه الأيديولوجي لفترة طويلة مفهوم الأمن الوطني، الذي ارتبط بالأمة العربية ككل (الأمن القومي العربي)، وبقضايا وحركات التحرر العالمية. يشهد على ذلك أن مصطلح "الأمن الوطني" لم يستخدم إلا منذ عام 2006 بإنشاء مجلس الأمن الوطني في ليبيا.
- يعتبر النفط من أهم العوامل التي ارتبطت استراتيجياً باقتصاد البلاد، غير أن تأثيره على الأمن الوطني برز من خلال استغلال عائدات النفط خاصة بعد عام 1969 من قبل صانع القرار في ليبيا لتعزيز كثير من السياسات التي أثرت سلباً أو إيجاباً في تحديد علاقات ليبيا على المستوى الإقليمي والدولي؛ إضافة إلى استخدام عائدات النفط في دعم كثير من حركات التحرر في العالم، خاصة خلال فترة السبعينيات والثمانينيات من القرن الفائت، والذي اعتبرت ليبيا وفقه دولة داعمة للإرهاب.

- وعلى المستوى المحلي تحديدا، تمحور مفهوم الأمن حول أمن النظام السياسي وسبل تعزيزه. وهناك العديد من المظاهر التي تؤكد سيادة هذا المفهوم، نذكر منها: تحييد المؤسسة العسكرية وإضعافها وتشكيل قوات بديلة مدنية (اللجان الثورية) وأخرى عسكرية تضطلع بالجوانب الأمنية المتعلقة بالمحافظة على النظام؛ واعتماد التجنيد للمؤسسة العسكرية، وتعويل المؤسسات الأمنية الأخرى على المصادر التقليدية، كالقرابة، والولاء الأيديولوجي.
- وقد قام المفهوم السائد للأمن في ليبيا على ثلاثة أسس:
  - التجريم هو الأداة الأساسية للمحافظة على الأمن.
  - علوية الأمني على القانوني.
  - انعدام التمييز بين الظروف العادية والظروف الاستثنائية.

- وكان هناك أيضا اختلال في التوازن بين مقتضيات الأمن والحريات العامة، حيث حفلت النصوص القانونية بمظاهر عديدة لهذا الاختلال، نذكر منها النصوص التي تتعارض مع نصوص أسمى منها، وشيوع المفاهيم غير المحددة والغائمة في نصوص التجريم، وتوسيع سلطات مأموري الضبط، واللجوء إلى الحلول الاستثنائية.
- أما في المجال العملي، فقد حمل التطبيق أبعاداً أكثر خطورة، لم يقتصر على التجاوزات الفردية، بل طال التجاوزات الممنهجة، فيما اتخذ الاختلال التطبيقي ثلاث صور: المخالفة الصريحة للقانون، والتحايل عليه، والتطبيق التقديري له.
- وبوجه عام، اتسم المفهوم الغالب للأمن بأنه:
  - أمن تقليدي لا يستوعب معاني الأمن الإنساني.
  - أمن دولة وأمن نظام، وليس أمن وطن ولا أمن مواطن.
  - أمن مرتكز على أجهزة أمنية متعددة ومتضاربة ومتصارعة تستخدم الوسائل القهرية أكثر من استخدامها للوسائل السلمية.
- على ذلك، تمكنت الدولة الليبية منذ نهاية العقد الأخير في القرن الفائت من إغلاق عدة ملفات دولية كانت تمثل هاجساً وتهديداً أمنياً وسياسياً لها، الأمر الذي مكنها من تحقيق خطوات ملموسة تجاه تطبيع العلاقات مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والعديد من المراكز والمصالح والهيآت المالية والتجارية النفطية العالمية المهمة.
- وبسبب تأثيرات العولمة، وتعثر البرامج التنموية في ليبيا، بدأ حراك مجتمعي في التشكل، فيما تغيرت الكثير من المفاهيم، وشرعت أولويات تنموية تزيح خطوطا إيديولوجية كانت تعوق مسارها، وبدأ التفكير في تفعيل مؤسسات المجتمع المدني بإعطاء دور مهم للجمعيات الأهلية وتوسيع هوامش حرية التعبير عبر التفكير في تشكيل منابر سياسية وتأسيس جمعيات حقوقية مستقلة.
- وبفضل اتساع نطاق انسياب الأفكار والمعلومات، قامت الفضائيات وشبكة المعلومات الدولية بدور في تنشيط الحراك الاجتماعي والفكري والسياسي الليبي عموماً، فبدأ في ليبيا الحديث عن أهمية الدستور واستقلالية القضاء ووضع تشريعات إدارية واقتصادية تعيد هيكلة المؤسسات وتصحح مسارها، كما بدأ اللجوء إلى القضاء ورفع بعض الدعاوى والشكاوى ضد المؤسسات والأشخاص الذين قاموا باختراق الحقوق المدنية والحريات.
- على ذلك، لم تتبلور، حتى بعد ثورة السابع عشر من فبراير، مقاربة واضحة للأمن الوطني، فنتيجة لانهيار النظام السابق ساد الارتباك والفوضى في كل مؤسسات الدولة، ما أدى إلى تفكك المؤسسات الأمنية الرسمية والاستيلاء على مقراتها من قبل كتائب مسلحة موازية، إضافة إلى تهميش الجيش والشرطة وانتشار السلاح في أيدي الميليشيات والأفراد. وقد ساعد

على ذلك عدم سيطرة الدولة على معظم مناطق ليبيا وغياب التشريعات ومؤسسات فرض القانون. وبسبب هذه الإشكاليات لم تتشكل بعد رؤية واضحة لمفهوم الأمن الوطني تربط بين أمن الدولة وأمن المواطن في إطار مفهوم الأمن الإنساني بشكل عام.

3.2 الثقافة السائدة

- يرتهن كل تغيير إيجابي في نمط المستوى المعيشي بإحداث تطور جوهري في نمط الثقافة السائدة يمكّن من استثمار الوعي الثقافي كطاقة تنموية فاعلة.
- ومن سبل الكشف عن الثقافة السائدة في المجتمع رصد ميول أفراده وجماعاته وما يسلكون بمقتضاه من قيم وما يصادرون عليه من افتراضات، وإجراء عمليات استقرائية وتحليلية تعين على طرح ما يناسب من تصورات ورؤى، ووضع ما يلزم من خطط ومشاريع.
- يستبين أثر الثقافة والوعي في التنمية من حقيقة أنه في بلد يعاني من اضطرابات أمنية، أو يعتبر أبناؤه السياحة وسيلة لترويج مسلكيات مشبوهة من وجهة نظر أخلاقية، لا مستقبل للسياحة، مهما كانت هذه البلد غنية بالآثار والمتاحف والمواقع التاريخية.
- أيضا فإن النظرة الدونية للمرأة عند البعض قد تفضي إلى إقصائها عن المشاركة السياسية الفاعلة، وإلى الفصل بين الإناث والذكور في مؤسسات التعليم بمختلف مراحله، بما يستتبعه هذا الفصل من هدر للموارد والطاقات.
- من منحى آخر، يتأسس النظام الاقتصادي في أي بلد على قيم ومعايير ترتبط بالإنتاج والاستهلاك، وتقوم فيها ثقافة الادخار وسبل التعامل التجاري ومدى الثقة في استقرار التشريعات النافذة بأدوار رئيسة في تحديد طبيعة الحراك الاقتصادي؛ وتفيد تجارب كثيرة من الأمم بأن مآل الانفتاح الاقتصادي، حين تمارسه مؤسسات تكبلها بيروقراطية القطاع العام، وتمتثل لذهنية ريعية تكرس ثقافات استهلاكية، أن ينتج المزيد من العجز الاقتصادي.
- التوجهات المتطرفة التي تعتمد العنف وسيلة لفرض الرأي توضح بدورها أثر الثقافة في حظوظ التنمية. ذلك أن لهذه التوجهات بعدا ثقافيا يتصل بالتنشئة الاجتماعية، وأثرا على تفكيك وحدة البنية الأسرية، ودواعي اقتصادية تتمثل في ارتفاع معدلات البطالة، وتبعات أمنية تزعزع الأمن والاستقرار.
- ظلت ثقافة المدينة حاضنة مستديمة للقيم التنموية، بما تُراكم من خبرات وتهيئ لخلق مناخ ثقافي منتج يدفع بالطاقات الكامنة الملبية لرغبة الرفاه.
- والروابط الجامعة بين المدينة والتنمية عديدة، أهمها التعويل على الابتكار والإبداع والتنافسية، والسعي إلى خلق بيئة ثقافية واجتماعية أفضل، والاحتكام إلى معايير الكفاءة بديلا للولاء والروابط العرقية والجهوية.

- وبحسبان الدور الذي تقوم به الجماليات في تشكيل ذائقة المجتمع وسلوكاته، ولكونها من أهم مؤشرات الحضارة البشرية في عمومها، تتضمن القيم الجمالية بعدا ثقافيا آخر جدير بعناية تليق بأهميته، ويلزم أن يقام له اعتبار خاص في الأداء العام وتخطيط المدن والأرياف.

3.21 نزوعات سلوكية

- تتمظهر ثقافة المجتمع في شكل نزوعات وميول وتصرفات تنبئ بمدى استعداد أفراده لتحمل مسؤولياتهم المدنية والأخلاقية، وإسهام جماع المسلكيات هذا في تشكيل خصوصيات المجتمع لا يقلل من أهمية الأفكار والرؤى والقيم المجردة في الأداء العام، فهي في النهاية الموجه الحقيقي للسلوك والمقياس الأدق لدرجة وعي الأفراد.
- وبسبب مركزية المنظومات القيمية في تحديد طبيعة وعي الأفراد والحراك الاجتماعي الذي يجسد هذا الوعي، يلزم أن تؤسس الركائز المرشدة للخطط التنموية على تقص للأفكار القيمية الشائعة والمفاهيم المسبقة والميول الغالبة بين الشرائح المستهدفة، بما تستتبعه هذه الأفكار والمفاهيم والميول من استعدادات ذهنية ونفسية سائدة، ومن تأثير مباشر في إنجاح أو عرقلة المشاريع التنموية.
- وفي سياق تشخيص وتحليل ركائز منظومة القيم التي تؤسس للفعل البشري في بلادنا، ثمة حاجة إلى تعرّف النزوعات الاجتماعية التي تشيع حدا يسمح بوصفها بالظواهر ويجعلها مؤثرة في مصائر الخطط الإستراتيجية المؤسسة على رؤى استشرافية.
- وفي معرض رصد بعض من هذه النزوعات، نشير بداية إلى أن الواعز الديني يحظى باعتبار خاص عند المواطن الليبي، فيما تتسم مشاعره الدينية بقدر مناسب من الوسطية والاعتدال. غير أن هذا الإيمان القلبي لا يترجم في كثير من الأحيان إلى ضمير شخصي يمارس سطوته على المعاملات اليومية، وإن ظل قابلا من حيث المبدأ لأن يستثمر في حض الليبيين ودفعهم إلى الانشغال بالصالح العام، طالما تم إعمال تنشئة دينية وأخلاقية تؤكد قيم العدل والتكافل والتراحم المتأصلة اجتماعيا.
- تُستشعر الآن أكثر من أي وقت مضى الحاجة إلى استثمار الباعث الديني من حقيقة أن مستقبل البلاد بأسرها قد أضحى وقفا على مصالحة وطنية لا تمتلك في مجتمعنا فرصة حقيقية في غياب توكيد تعاليم أقرها الدين الإسلامي الحنيف، تعظ بالعفو وكظم الغيظ، وتدعو إلى التصارح والتصالح، وتوصي بالصفح والتسامح.
- واعتدال المشاعر الدينية ينبئ بدوره عن أن فرص الحركات التي تتوسّل العنف سبيلا في فرض دعواها ليست وافرة في الوقت الراهن، ولا ريب في أن حظوظها سوف تكون أقل وفرة في حال نشر ثقافة مدنية تكرس قيم التعددية والاختلاف وتؤكد الحاجة إلى سيادة القانون وحرية التعبير ونبذ العنف.

- ولأن هناك من يمارس شعائره ويحرص عليها دون أن يجد حرجا في التقاعس عن عمله الذي يؤجر عليه، فإنهم عرضة لأن يستبيحوا المال العام بتعلة أن الدولة لا تقوم بواجبها في الإنفاق على البنى التحتية، وأنهم بسطوهم على ممتلكات الدولة إنما يستردون حقوقا سلبت منهم.
- ويحيل هذا إلى ظاهرة استيفاء الحق بالذات، التي تنص كل الشرائع على تجريمها. ففي هذا المسلك، الذي شاع مؤخرا بسبب انتشار السلاح، تجاهل صريح لحقيقة أن استرداد الحقوق بقوة السلاح لا يقل جرما عن سلبها من أصحابها، وأن مآله أن يشيع الفوضى ويفقد الدولة ما تبقى لها من هيبة.
- وقد أصبحت استباحة المال العام أقرب إلى الثقافة منها إلى الظاهرة، أساسا بسبب عدم تفعيل القوانين الحاكمة، والتلكؤ في تفعيل السلطة القضائية وتطهير كوادرها، فضلا عما طرأ من تغير على مفهوم القدوة، الذي أصبح يتجسد فيمن يحقق الثراء السريع بأية وسيلة.
- وبالمقدور تلمس قيم حقوق الإنسان في الثقافة الشعبية بوصفها مرجعية إنسانية أوجدتها ضرورات اجتماعية وهي في مجملها تنبئ بعقل شعبي يسعى لتنظيم علاقاته وفق ما أتيح له من أطر إنسانية، وتثير مسألةَ تأصيل ثقافة حقوق الإنسان في الموروث الاجتماعي، وإمكانيةَ استثمار بعض الأعراف المجتمعية في تحقيق المصالحة الوطنية.
- الشخصية الليبية فردانية إلى حد كبير، فهي لا تميل كثيرا إلى العمل الجماعي، وعلى الرغم من أن في هذه السجية تفسيرا لروح الاستقلالية والتجريب القوية التي نتلمسها في فنون الشعر والمسرح والرواية الليبية، قد يكون في الوسع قفو أصول التوجهات الانفصالية والإقصائية إلى هذه الروح التي تعلي الخاص على حساب العام والجزئي على حساب الكلي.
- مواضع ثقة الليبيين ليست دائما أهلا لها، وما الركون إلى التفسيرات الأسطورية والغيبية، وإحالة العديد من الظواهر الاجتماعية إلى تفسيرات خرافية، إلا دليل ذهنية معرقلة لتوجهات العلم، وعوز في السلطات المعرفية المناسبة أو عوز في الدراية بها.
- كثيرا ما ينحو المواطن الليبي إلى عزو الفضل إلى نفسه فيما لا فضل له فيه، فيصادر جهد الآخرين ويستأثر بالمنافع الناجمة. والتنكر للجهود السابقة، أو ما يوصف بالبدايات الصفرية، مسلك سائد آخر، وهو يبين من جهة عجز الإدارات الرسمية عن إعمال الأساليب الرقابية الناجعة، ويُسلِم من أخرى إلى شخصنة المنجزات والحول دون مراكمتها.
- حقيقة أن المرء قد يحصل على مصدر للرزق دون أن يتحمل أعباء الحصول عليه تسهم في شيوع ثقافة استهلاكية غير منتجة، وفي قيام منظومة اقتصادية تعاني من الضعف والخوار.
- المواطن الليبي كائن جزمي يعتد برأيه وموقفه ويشعر أن تنازله عنه يمس كرامته ويقلل من شأنه. وكثيرا ما يخلط بين القول والقائل، فيهاجم صاحب الرأي عوضا عن الرأي نفسه

(الأغلوطة الشخصية)، وإن حدث أن ركز على انتقاد رأي الخصم، فإنه يكون عرضة لتشكيل صيغة ضعيفة لموقف الخصم والشروع في طرحها أرضا (أغلوطة رجل القش).

- ثمة نزوع عند كثير من الليبيين شطر التعميمات والمثنويات في فهم الأمور وتقويم تصرفات الآخرين (أغلوطة أبيض_أسود)؛ فالأوساط بين المتضادات عندهم مرفوعة، والآخر إما إسلاموي ظلامي أو علماني ملحد، ومن تحال أوراقه إلى لجنة النزاهة والوطنية إما نزيه ووطني أو لا هذا ولا ذاك. وفي سياق الاستجابة لتوجهات العولمية يتجلى هذا النزوع في الرفض المطلق أو الامتثال الكامل، على الرغم من أن كلا من هذين البديلين وجه من أوجه العطالة. ويتضح أن هذا الأسلوب في التفكير يحول دون المصالحة الوطنية لأن من يفكر بهذه الطريقة عرضة لأن يقصي الفئة التي يطليها باللون الأسود، وقد يذهب إلى حد ممارسة العنف ضدها.
- وكثير من الليبيين يبدون استعدادا للانتقال فجأة من التشبث برأي إلى التشبث بنقيضه، وفي هذا المسلك مزج مريب بين العقلية الجزمية والذهنية المثنوية. ولعل مواقف الليبيين من بعض رموز الثورة في بدايتها وموقفهم منها بعد التحرير يوضح هذا المزج.
- هناك أيضا نوع من الإزدواجية الأخلاقية في التعامل، وقدر من عدم الاتساق بين مسلكيات المواطن في بيته وموقع عمله، والبيئة التي يقيم فيها سائر علاقاته الاجتماعية؛ كما أن هناك فئة من الناس تستمرئ إظهار خلاف ما تضمر، ولا تجد حرجا في ممارسة المداهنة والنفاق، بما يترتب على ذلك من نتائج سلبية تنعكس على قيمة الشفافية، أحد شروط الإدارة الناجحة.
- الولاء العشائري محدد آخر لمسلكيات الكثيرين، حيث قدر الانحياز إلى القبيلة، عوضا عن كفاءة الأداء، معيار المفاضلة، وحيث تركن آلية التنافس إلى اعتبارات لا تعبأ بالصالح العام، بل قد تسهم في تهديد هذا الصالح. وفي غياب الجهات التشريعية القادرة على ضمان حقوق الأفراد قد يجد أصحاب مثل هذا الولاء ذريعة تبرر لجوءهم إلى الحماية التي تؤمّنها القبيلة.
- أدى وصول أشخاص تعوزهم الكفاءة إلى مناصب مهمة في الدولة إلى إحاطة أنفسهم بموظفين أقل كفاءة لضمان احتفاظهم بهذه المناصب وما تؤمنه لهم من امتيازات، ما أسهم في تدني مستوى الخدمات وعرقلة أية محاولة للتطوير.
- ثمة غلبة للقيم السكونية التسليمية، تتجلى تحديدا في الاحتفاء بقيمة القناعة حدا يغري بالركون إلى التواكل والكسل، وبقيمة الصبر حدا يشل الفكر والطموح ويورث ميلا نحو التحلل من المسؤولية.
- حضور الزمن مفارق في الثقافة الليبية، فهو يجمع بين ذهنية التعجل والتسرع من جهة ونزوع إلى التلكؤ وهدر الوقت من أخرى. وفي الوقت الذي يتوقع فيه الليبيون حلولا سريعة

وعاجلة لمشاكل تراكمت عبر عقود، هناك بطء واضح في إدارة الأزمات المتراكمة يعرقل حل هذه المشاكل، وقد يكون مآل التعجل أن يزعزع الثقة في مستقبل أفضل، ومآل التلكؤ أن يُفقدها كلية.

- صمت الصغار في حضرة الكبار، الطاعة والامتثال، المماهاة بين الذكورة ورجاحة العقل، وبين الأنوثة وقصوره، تقديس حكمة الآباء، قمع ثقافة النقد، وتسفيه أسئلة الأطفال، أمثلة تجسد نزعة أبوية (بطريركية) غالبة تفرض سلطتها وتحكّم ذوقها وقيمها وآدابها وتقاليدها الخاصة. وفي مثل هذه الثقافة تضمر الملكات العقلية وتضعف الروح الإبداعية، فيما يتسرب كل ذلك إلى نخب توجه خطابها الفكري تحت ضغوطات بنى قمعية تفرضها ذوات تسرف في الجزم والتيقن. وكما هو متوقع، تنتج البنية الأبوية لغتها، وهي لغة مناسبات وطقوس أكثر منها لغة بحث وحوار، لغة تستعيض عن الوعي الذاتي بوعي جماعي يتشبث بشعارات وعموميات تصيب آليات النقد والحوار بالعقم والعطالة.
- ليس في وسع المعرفة المنقولة، التي تُضمر وعيا مستوردا، أن تحرر الفكر أو تطلق قوى الخلق والإبداع في الفرد أو المجتمع، فهي عرضة لأن تعمل في مستويات أعمق على تعزيز علاقة التبعية والامتثال الثقافي والفكري والاجتماعي، وتكرس بأسلوب مغاير ذات البنية الأبوية التي يفترض أن تسعى إلى تفكيكها.
- علاقة الجيل الطالع بالآخر، التي تشكلت رد فعل لعمليات التنشئة السياسية التعبوية، جعلته أشد امتثالا لذات الثقافة التي عملت تلك التنشئة على رفضها وكيل التهم إليها. وهكذا تشكلت ميول التشبه بالمجتمعات الغربية، وبدلا من فتح شبكة المعلومات قنوات أخرى للمعرفة والاتصال، أصبحت عند البعض أداة استقطاب لتوجهات انغلاقية.
- هناك حرص يبديه الآباء على تعليم أبنائهم، ولكن غالبا من أجل الحصول على شهادات تؤمّن مستقبلهم؛ وعلى هذا النحو لم تعد عوامل تنمية الوعي وصقل القدرات المهنية التي تشكل مستهدفات التعليم الحقيقية تحظى بالأولوية والأهمية التي تستحق.
- مشاعر الإحساس بالأمن، بأبعاده الاجتماعية والسياسية والوظيفية، ليست قوية بما يكفي، قبل الثورة بسبب أساليب النظام السابق القمعية وحراكه الارتجالي، وبعد الثورة بسبب الانفلات الأمني وغياب مؤسسات الدولة. ثمة عوز في الشعور بالأمن الإنساني يصل عند البعض حدا يجعله يفتقد معنى الحياة.
- ولأن من لا يجد معنى لحياته قد يلتمس معنى لموته، المعنوي أو الجسدي، قد تجد أحاسيس الإحباط ومشاعر القنوط، خصوصا في شريحة الشباب، سبلا في إشباعها عبر ممارسات هروبية تغيبية، تتراوح بين الإنكفاء على الذات، وتعاطي المخدرات، وتبني أيديولوجيات العنف، والهجرة إلى خارج البلاد.

- وثمة مواقف سلبية تتخذ من القطاع الخاص، فهناك دائما شعور بأنه قطاع استغلالي هدفه الأساسي زيادة هامش الربح بالحد الأقصى، ومردّ ذلك هو التوجهات المعادية لهذا القطاع، وظهوره بشكل غير منظم، وتسييره بعقلية القطاع العام.
- من منحى آخر، تميز الأداء العام في العقود الأخيرة بثلاثة ملامح تضافرت في تدني مستواه: فقد الرغبة الحقيقية في قيام الموظف بتأدية واجبه المهني، وغياب المهارات الاحترافية اللازمة لقيامه بهذا الواجب، وتوظيف قيامه به في الحصول على العائد الأكبر الممكن، بصرف النظر عن أحقيته في الحصول عليه. والسؤال هو، كيف يقتنع الليبيون بأنه بالأداء الذي دأبوا عليه لن تُصنع ليبيا الجديدة؟
- هناك أيضا ما يمكن وصفه بثقافة الغنيمة التي لا أدل على شيوعها من أن كل الفئات والشرائح المجتمعية تقريبا قد خرجت تطالب بتحسين رواتبها والحد من الأعباء الملقاة على عواتقها. ويكفي أن يُستدل هنا بأن طلابا ممن تربوا في كنف الفكر الجماهيري قد خرجوا يطالبون بالإطاحة برؤساء الجامعات ومطاردة الأزلام وإرجاع المفصولين، دون أن يخطر على بال واحد منهم أن يطالب بتحديث أساليب التدريس، أو تنمية المهارات البحثية، أو السعي إلى الحصول على الاعتماد العالمي، أو ما إلى ذلك مما يسهم في تحسين الأداء الأكاديمي.
- ويتبدى أن حظوظ الظواهر سالفة الذكر في السماح بتبني توجهات تنموية إيجابية، وفي تحقيق الأمن الإنساني الذي نصبو إليه، ليست وافرة، فهي عرضة لأن تنتج ثقافة استهلاك تعرقل المبادرة وتخلق شخصية فردانية لا يشغلها الشأن العام، منغلقة لا دوافع تجعلها تقبل على الحياة.
- ويبدو أن كثيرا من هذه النزوعات، التي يميل كثيرون إلى اعتبارها طارئة وغير متأصلة، قابلة لأن ترد إلى ديناميات متشابكة، ترجع إلى هيمنة القطاع العام، وانخفاض مستوى المعيشة، وتراجع دور دولة القانون، وسوء الإدارة، وتشوه مفهوم القدوة الاجتماعية، إضافة إلى ما حدث من خلل في أساليب التنشئة الاجتماعية على مختلف مستوياتها، وفي الهياكل التربوية في المجتمع.
- غير أن هذه الديناميات المتشابكة تسهم في عوز الأمن الإنساني، ولذا فإن تأمين المصالح الاقتصادية وحقوق المواطنة وتكريس قيم الشفافية والمساءلة قادر على تغيير الأنماط السلوكية المشتبه في محاباتها لثقافة النهوض والتقدم، ما يعني أن شيوع أية نزعة سلوكية قد لا يكون سوى رد فعل لاختلالات أمنية سوف تختفي باختفائها. لكن هذا يعني أيضا أن ترويض هذه الأنماط السلوكية وتطوير ثقافة محابية للتنمية لا يتحقق بالمواعظ والإرشاد

بقدر ما يتحقق بالعمل على خلق مناخ (ثقافي، حقوقي، قيمي، اقتصادي، إلخ) تتناغم فيه حوافز المصالح الفردية مع أهداف الصالح العام.

- من جانب آخر، فإن من شأن تضييق الفجوة الرقمية وتحقيق مجتمع المعرفة أن يفكك الكثير من هذه الترسيمات السلوكية وصولا إلى قدر عال من الشفافية والتصويب الذاتي والمراقبة الذكية وتحفيز الملكات الإبداعية.

3.22 الخطاب السائد

- لأن النظرة السياسية إلى العالمي والمحلي تنعكس في خطاب شامل يتجلى في مجموعة من المبادئ المعلنة والشعارات السياسية، التي يتم تكريسها وتداولها عبر الوسائط الإعلامية والثقافية الرسمية، بما يهيئ حقلا تداوليا وخطابا عاما بالغ التأثير في مصير الرؤى الاستشرافية، وفي مدى تضافر الإرادتين السياسية والمجتمعية في فك مغاليق المستقبل، يتعين تقصى طبيعة الخطاب السياسي، الذي يثير بدوره سؤال علاقة السياسي بالثقافي.
- ظل الخطاب السياسي خلال العقود الأخيرة يمارس تأثيره على المجال الثقافي الليبي وعلى طبيعة الممارسة الفكرية والإبداعية فيه، الأمر الذي ضيق من آفاق هذا المجال، وانعكس بدوره على المجال السياسي.
- تولت المؤسسات والأجهزة الإعلامية منذ قيام الدولة الليبية المعاصرة مهام السياسة الثقافية حسب مراحل التحول السياسي والاجتماعي، فيما سيطر السياسي على الإعلامي وحوله إلى منظومة تعبوية تتبدل وفق ما يطرأ من تغير في توجهاته، ما جعل هذه المؤسسات والأجهزة تعبر عن تجربة متواضعة في محتواها، كما أسهم في عدم استقرارها، وأدى في النهاية إلى هيمنة خطاب إعلامي وثقافي قاصر لا يواكب التقدم الهائل في حوار الثقافات ووسائل الاتصال والإعلام وكفالة نقل الأخبار وتبادلها.
- تم اتخاذ موقف انغلاقي تجاه الفكر والفن الأجنبي، فيما وصم مفهوم العولمة الثقافية في الأدبيات المحلية بتوصيفات رهابية، مثل الغزو والاغتراب والاستلاب الثقافي، وساد التوجس من الانفتاح على مختلف الثقافات الأخرى والإفادة من تجاربها.
- وتحيل الاختلالات التي رافقت حماس خطابات التطوير والنهضة والوعد بمستقبل ثقافي زاهر إلى حقيقة أن تشكيل خطاب إعلامي وثقافي منفتح يتفاعل مع متغيرات العصر لا يتحقق عبر أساليب التعبئة السياسية التقليدية وترويج الشعارات الأيديولوجية، بل عبر توجه واضح يفيد من الأخطاء ومن إلهام التجربة، ويسعى إلى تنمية الوعي العام بحيث يتمكن من بلورة رؤيته لما يحدث في العالم، ولسبل تأمينه موضعا يليق بإمكاناته وقدراته.

3.23 جدلية الثقافي والسياسي

- تشكل الثقافيّ في ليبيا في بداية القرن الفائت عبر اندغام الوعي الديني التقليدي بالوعي الوطني الحديث، في مركب جديد تمظهر تحديدا في حركة الجهاد، بما أورثته من إرهاف للحس الوطني وعززته من مشاعر قومية، فكان هذا الوعي بمثابة الأساس والمرجعية للسياسي فكراً وحركة، وعلى هذا النحو تكرس الثقافي بالكامل لقضية التحرر والاستقلال الوطني، حتى اتسمت العلاقة بينه وبين السياسيّ بالتآزر والتكامل حد الاعتماد المتبادل.
- استمر التداخل بين الثقافي والسياسي في العقود الأخيرة في أشكال مختلفة ولأسباب مغايرة، أهمها سيطرة أيديولوجيا طوباوية تعد بفردوس أرضي ارتبطت بشخص اعتلى سدة الحكم، فتولى زمام نظام أمني اتخذ موقفا عدائيا وإقصائيا من كل النخب الثقافية، باستثناء تلك التي دارت في فلكه، وفي النهاية حاول السياسي أن يتماهى مع الثقافي في توجه زعم أنه يطرح حلولا نهائية لكل ما عانت منه البشرية من مشاكل عبر تاريخها المديد.
- وقد ظل القطاع الثقافي في تلك العقود مؤمماً من الدولة ومدمجاً في نشاطاتها، ما أفضى إلى محاولة ترويضه وتدجينه، بهدف السيطرة عليه، وتأمين أوسع ما يمكن من الولاءات فيه، على الرغم من أنَ الحالة المعيشية المتوسطة وفرت لمعظم منتجي الثقافة في بلادنا ساتراً يُقيهم مغبّة الوقوع في مصائد السلطة ومغريات امتيازاتها، ما ساعد على تخلق نخبة ثقافية اتسمت بقدر من الاستقلالية، وسعت إلى توسيع الهامش الثقافي، وخلق درجة من التوازن بين الرسمي والهامشي في مجال الإنتاج الثقافي.
- وبعد قيام ثورة فبراير، حالت استحقاقات التحول وحداثة التجربة الديمقراطية بوجه عام وحداثة التجربة الحزبية بوجه خاص دون الإسراع في استعادة التآزر والتكامل بين النخب السياسية والنخب الثقافية، رغم أن الأمل معقود على قدرتها على استعادته.
- وقد بدأ أيضا تشكل منظور سياسي إقصائي يجزم بأن فترة النظام السياسي السياق لم تشهد أي حراك ثقافي أو اجتماعي مهم أو فاعل، كما تم اختزال المجتمع في بعده السياسي على نحو يتجاوز حراك الناس ومجمل الحياة الاجتماعية بأبعادها المختلفة، فضلا عن طمس بعض التجارب الناجحة في بعض القطاعات التي شكلت نوعا من المقاومة السلمية للخراب والفساد. ومن تمظهرات هذا المنظور قانون العزل السياسي، الذي يشتبه البعض في أنه أقر تحت تهديد السلاح، والذي قد يقف عائقا أمام المصالحة الوطنية والتأسيس لتجربة ديمقراطية حقيقية.
- ولأن الظروف التي تقل فيها حدة هيمنة السياسي على الثقافي غالبا ما تغتني بمشروعات ثقافية وفنية كبرى، تؤذن بانتقال الوعي العام إلى آفاق أشسع وأرحب، يتبدى أن التناغم بين دور السياسي والثقافي يشكل الصيغة المثلى للعلاقة بينهما، كونه يتيح لكل منهما الانصراف

بكامل إمكانياته إلى أداء دوره ووظيفته دون التفريط في دوره المرحلي في ترسّم رؤية جديدة للمجتمع الجديد.

- وهكذا يظل المستهدف في النهاية هو خلق مجال ثقافي موازٍ ومكافئ للمجال السياسي يتصل به ويتفاعل معه، بقدر ما ينفصل ويتمايز، فيلتقيان ويتناغمان إذا كان المستهدف والمنجز، ثقافيا وسياسياً، يخدم حركة نهوض وتطور المجتمع، ويتفارقان ويتخاصمان، إذا ما نزع السياسي، بحسبانه السلطة الأقوى والأنفذ، إلى التغول والاستحواذ على الوعي العام.

3.24 الثقافة والتراث

- صاغ الإنسان منذ أن استقر في الكهوف أو قرب منابع المياه أداء فنيا يتوسل العين أو الأذن أو اليدين وسيلة للتواصل، فأسهم هذا الأداء في تشكيل ذائقة جماعية وذاكرة تاريخية تلهم حركة كل مجموعة بشرية متجانسة في حوارها المعلن والمضمر مع غيرها من الجماعات البشرية.
- يشكل التراث خلفية معرفية ووجدانية للمجتمع بما يحمله من قيم سلوكية وجمالية، واتخاذ مواقف متطرفة تهمش وتقصي الموروث الشعبي أو تبالغ في تقديسه والاعتصام به إنما يعوق البحث بموضوعية في مضامينه المعرفية والجمالية ويعوق من ثم عمليات تطويره.
- وأيا كانت طبيعة الموقف المتخذ من التراث، يتبدى أنه يشكل عاملا أساسيا في تأكيد الخصوصية الثقافية والاستجابة للتحديات العولمية، ما يوجب الوعي بالتراث الوطني، وتحليله ونقده، وتوظيفه في تعزيز الهوية الوطنية، واستثمار قيمه الإيجابية في تحقيق التنمية الشاملة.
- وفرت المهرجانات التراثية فرصة لإحياء الموروث وتقريبه من ذائقة الأجيال الناشئة، غير أن طابعي الارتجال والتسييس ظلا يهددان القيمة الفنية لما كان يعرض فيها من أعمال.
- أيضا فإن معظم الدراسات التراثية نحت منحى توثيقيا أو عرْضيا صرفا، فليست هناك محاولة جادة لتحقيق مطلب التقصي العلمي الموضوعي والنقدي الذي يقوّم ما يتم توثيقه، ولا لتوظيف الموروث في الإسهام في تنمية السياحة الثقافية.
- وفضلاً عن مهمة التوثيق والتأصيل وإعادة قراءة التراث بِأسئلة جديدة ضمن تطور مستويات البحث العلمي، يلزم الانطلاق من التراث بوصفه منبعاً للاستلهام لإعادة خلقه من جديد واستنطاق قضايا وأسئلة جديدة من خلاله.

3.25 إسهامات ثقافية

- بدعم من الدولة، قامت محاولات للعناية بالتاريخ الوطني والتراث في مختلف تجلياته المعنوية والمادية، رفدتها محاولات جادة لتوثيق التراث والتاريخ، كما أُنشئت مراكز متخصصة في جوانب بعينها من الموروث الشعبي. هناك أيضا جهود بذلت بمبادرات فردية، تمكنت من

وضع لبنات لخطة منهجية للتقصي عن المادة التراثية وتوثيقها، ووفرت مادة غزيرة، كما تشكلت جمعيات أهلية للتراث اهتمت بجمع الروايات الشفهية والمقتنيات الشعبية وإقامة معارض دائمة لها. وبعد التحرير إنشئت الهيئة العامة للتراث استنادا على تصور قدمته وزارة الثقافة وأعدته لجنة مختصة من الخبراء.

- كان لإنشاء المطبعة الحكومية في منتصف الخمسينيات دور كبير في نشاط الطباعة في ليبيا، وقد استمرت الجهات الحكومية في إصدار لوائح وتشريعات خاصة بقوانين الضبط الببليوغرافى فترة تزيد على ربع قرن.
- قامت دور نشر رسمية بجهود في النشر والتوزيع، كما استطاعت بعض المؤسسات الثقافية إصدار العديد من الكتب الإبداعية، إضافة إلى قيام الجامعات الليبية بنشر عدد كبير، نسبة لما يتوقع منها في ظروف لم تكن مواتية، من الكتب والأبحاث، كما عقدت بعض المؤسسات والمراكز البحثية العديد من المؤتمرات الأكاديمية المتميزة.
- أنتجت المؤسسات التعليمية في نهاية الستينيات وحتى منتصف السبعينيات قدرات علمية وتقنية متميزة أثبتت تفوقها داخل البلاد، فيما أسهم المهاجر منها في التعريف بالقدرات الوطنية وفي حفز الأجيال الطالعة على الاقتداء بها.
- ثمة إسهامات ثقافية متميزة تمثلت خصوصا في صحيفة "الأسبوع الثقافي" و"ميادين"، ومجلات "لا"، و"الفصول الأربعة"، و"تراث الشعب"، و"الثقافة العربية"، و"المؤتمر" و"عراجين"، وفي ظهور العديد من الصحف والمجلات المتخصصة الصادرة عن النقابات والروابط المهنية والجامعات والأندية الرياضية ومراكز البحوث العلمية، وإن كان نجاحها يعزى إلى حصولها على هامش في حرية التعبير، كان يضيق ويتسع وفق حسابات أمنية صرفة.
- هناك أيضا منجز إبداعي متميز في مجال الفن التشكيلي وبعض صنوف الأدب مثل الشعر، والرواية، والقصة القصيرة، والمسرح، والمقالة، أسهم في بلورة وعي ثقافي بالهوية الوطنية، ويشهد بجدارة هذا المنجز الإبداعي حصول العديد من المبدعين الليبيين على جوائز إقليمية ودولية وترجمة بعض أعمالهم.
- ولا ريب في أن ثورة فبراير قد أطلقت طاقات إبداعية شبابية من عقالها، وقد تأسست جمعيات مدنية عززت من دور الثقافة في تنمية الوعي المجتمعي، فيما أصبحت الضمائر الشخصية مصدرا للرقابة شبه وحيد على ما ينشر من مطبوعات.
- ومن جهتها، بادرت وزارة الثقافة والمجتمع المدني إلى تأسيس العديد من المراكز والمؤسسات الثقافية، كما وضعت خطة متكاملة لتفعيل المشهدين الثقافي والفني وشرعت في تنفيذ بعض بنودها.

3.3 المجتمع المدني

- لم تتمثل المشكلة الأساسية المتعلقة بالمجتمع المدني في ليبيا خلال العهد السابق في عدم وجود منظمات أهلية، فقد شغلت الساحة العديد من تكوينات المجتمع المدني من نقابات واتحادات مهنية وروابط وتنظيمات نسائية وأندية ومنظمات تطوعية تمارس أنشطة متنوعة ومتعددة، بل تمثلت في عدم فاعلية هذه التنظيمات وعوزها في ظل النظام السابق للاستقلالية في مواجهة الدولة وأجهزتها.
- وطيلة ذلك العهد اتسم موقف الدولة إزاء منظمات المجتمع المدني بالتردد وعدم الثقة، ففي حين كانت الدولة تسمح بتكوين الجمعيات والتنظيمات المدنية، وضعت من القيود واللوائح القانونية والإدارية ما جعل لها اليد الطولى في مراقبة هذه المنظمات وحلها وتحديد مجال حريتها وحركتها. وقد اشتملت القيود التي فرضتها الدولة على المجتمع المدني قيوداً تشريعية وإدارية وسياسية، الأمر الذي أثر على فاعلية منظمات المجتمع المدني وجعل مشاركتها هامشية ومحدودة. وفي التحليل الأخير، لم تكن هذه التنظيمات في تلك الحقبة حقاً مكفولاً دستورياً للفئات المجتمعية، بل مجرد منحة من الدولة.
- من خلال القراءة المقارنة للقانون رقم (111) لسنة 1970 بشأن الجمعيات الأهلية، والقانون رقم (19) لسنة 2001 ولائحته التنفيذية، يتضح أن أنماط التفاعل بين منظمات المجتمع المدني والدولة كادت تتطابق مع نموذج "هيمنة الدولة": فالنقابات والاتحادات والروابط المهنية في ليبيا غير تنافسية وإلزامية وهرمية، وهي تنشأ وتنظم ويُعاد تنظيمها وتُدمج وتُحل بقرارات ولوائح تصدرها الدولة؛ كما أن كل اتحاد مهني يحتكر عملية تمثيل المصالح المختلفة ضمن فئته؛ فضلا عن أن منظمات المجتمع المدني لا تمثل مجالاً مستقلاً ومنفصلاً عن الدولة، بل هي متضمنة في البنية التنظيمية الرسمية، وتعتبر جزءاً من آليات النظام السياسي الرسمي في ليبيا.
- وبعد الثورة، تغيرت الأوضاع بصورة جذرية، حيث أصبح متاحا للأفراد والجماعات تكوين منظمات مجتمع مدني بحرية كاملة، وتمتعت هذه المنظمات بدرجة عالية من الاستقلالية عن الدولة، كما تنوعت اهتماماتها ومجالات نشاطها. غير أن العلاقة القانونية والفعلية بين الدولة وهذه المنظمات لم تتضح بعد، لأن الدولة ومؤسساتها لم تتشكل بالصورة التي تسمح بتحديد العلاقة بين الطرفين بشكل واضح وثابت، كما أن هذه المنظمات تظل في حاجة إلى بناء قدراتها ومؤسساتها، ويتعين عليها الوصول إلى علاقة متوازنة بين متطلبات الحفاظ على استقلاليتها وحاجتها لدعم الدولة المادي.

3.4 الأداء الاقتصادي

- لم يبرز في الاقتصاد الليبي طوال العقود الماضية قطاع يقود النمو الاقتصادي ويتوافق والمقدرات المتاحة ويعكس هويته الحقيقية غير قطاع النفط، الذي ظل القطاع المهيمن كمصدر للدخل وسلعة التصدير الرئيسة رغم كون النفط موردا طبيعيا ناضبا تتعرض أسعاره والكميات المنتجة والمصدرة منه لمتغيرات دولية لا تقوم فيها ليبيا بدور رئيس.
- ولم تفرز السياسات الاقتصادية والاجتماعية اقتصاداً واضح الهوية، أو تنمية اقتصادية واجتماعية قابلة للاستدامة، بل كانت التنمية تولدّ اقتصادا يعج بالمشاكل والتشوهات ويقوم فيه القطاع غير الرسمي بدور كبير في توفير السلع والخدمات وفرص عمل، حتى تدنت في ظله مستويات المعيشة عند معظم أفراد المجتمع، فيما نفذ ما نفذ من مشروعات بشكل عشوائي ووفقاً لتصور لا يعكس هوية واضحة للاقتصاد الليبي ولا يحقق اهدافه.
- يعد اكتشاف النفط، وبدء إنتاجه بكميات تجارية وتصديره، نقطة تحول مهمة في الاقتصاد الليبي، إذ انتقل من أحد أفقر الاقتصادات في العالم آنذاك، ومن اقتصاد لا يمتلك أية مقومات لتحقيق نمو مستديم، إلى اقتصاد ذي وفرة في رأس المال تمكن من تمويل التنمية، وتطوير الاقتصاد، وإحداث تغيرات رئيسية في هيكله.
- على ذلك، يظل الاقتصاد الليبي يعاني إلى الآن من ندرة في الموارد البشرية المدربة، واختلال هيكلي واضح متمثل في الاعتماد على قطاع واحد فقط، حيث يسهم قطاع النفط بنحو 50% من الناتج المحلي الإجمالي، وتشكل ايرادات النفط الخام 93% من الإيرادات العامة، و95% من عائدات الصادرات.
- وعلى الرغم من أن جميع خطط التنمية وبرامج الاستثمار استهدفت خلال العقود السابقة تقليل الاعتماد على النفط وتطوير قطاعات أخرى، وخلق موارد بديلة تنوع مصادر النمو والدخل، لم يتحقق أي من ذلك، وما زال الاقتصاد الليبي يعد واحداً من أقل الاقتصادات تنوعا في العالم.
- تطور إنتاج ليبيا من النفط من 1.32 مليون برميل يومياً عام 1999 إلى 1.64 مليون برميل يومياً عام 2005، ومن المتوقع أن ترتفع القدرة على إنتاج البترول الليبي إلى 2 مليون برميل في اليوم بحلول عام 2014. وفي الوقت الحالي يصل احتياطي النفط المؤكد لدى ليبيا إلى 36 بليون برميل، ويوجد فيها 12 حقل نفط بمتوسط احتياطي مليار برميل أو أكثر للحقل وحقلين بمتوسط 0.5 – 1 مليار برميل.
- تبين من خلال دراسة التغيرات التي شهدها هيكل الاقتصاد الليبي بقاء مساهمات القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي عند مستويات منخفضة؛ فقد بلغ متوسط مساهمة قطاع الزراعة خلال الفترة الماضية 2.7%، أما مساهمة قطاع الصناعة التحويلية فقد بلغت

في المتوسط 2.2% خلال نفس الفترة، فيما بلغت مساهمة قطاع الخدمة العامة في المتوسط 22.5%، وهذا يوضح جانبا آخر من الاختلال الهيكلي في الاقتصاد الليبي. وتميزت معدلات النمو المحققة للقطاعات غير النفطية بانخفاضها كذلك، حيث بلغ معدل النمو بقطاع الزراعة 1.5%، وبقطاع الصناعة 0.4%، بينما بلغ معدل النمو لقطاع الخدمات العامة 4.0%، كما تميزت هذه المعدلات بالتقلب الشديد.

- بلغ متوسط الإنفاق الاستثماري في القطاعات غير النفطية خلال الفترة الماضية حوالى 17% من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي، ما يعكس انخفاض حجم هذه الاستثمارات نسبة إلى حجم الناتج المحلي الإجمالي، ويشير إلى أن الاقتصاد الليبي يعاني من انخفاض واضح في إنتاجية رؤوس الأموال المستثمرة في القطاعات غير النفطية، الأمر الذي يعكس بدوره عدداً من المشاكل تتمثل في سوء الاستخدام لمختلف الموارد، وارتفاع تكاليف الإنتاج مع انخفاض في جودة المنتجات، ونقص في الكميات المتاحة منها بل واختفائها في كثير من الأحيان مما يؤدي لظهور السوق الموازية فيها، وغير ذلك من المشاكل التي تصاحب هيمنة الدولة على الأنشطة الاقتصادية.
- على الرغم من اتخاذ خطوات مبدئية بصدد توفير ضمانات وحوافز للمستثمر الأجنبي، تظل هذه التدفقات محدودة الحجم، حيث لم تتعد 2% من الناتج المحلي الإجمالي، وتتركز في قطاع واحد وهو النفط والغاز الذي بلغ نصيبه من تلك التدفقات 80%، فيما توزعت النسبة الباقية على القطاعات غير النفطية كافة وانعدمت تماما في قطاعات التنمية البشرية.
- عانى الاقتصاد الليبي خلال العقدين الأخيرين من القرن الماضي من تضخم واضح، ففي دراسة عن ظاهرة التضخم في ليبيا تبين أن معدل الزيادة السنوي في الأسعار قد بلغ 6.8% خلال الفترة 1980–1990، حيث وصل الرقم القياسي للأسعار باستخدام عام 1980 كسنة أساس إلى 192.4% في عام 1990. أما عن الفترة من 1991– 1997 فقد بلغ معدل الزيادة فيها 21.4% سنويا، وقد أُرجعت أسباب التضخم إلى مجموعة من الأسباب يتعلق بعضها بجانب الطلب ومنها ما يتعلق بتطبيق سياسة التمويل بالعجز، وتزايد حجم الدين العام ونسبة الاستهلاك إلى الناتج القومي وكذلك عرض النقود، وهناك أيضا أسباب تتتعلق بجانب العرض مثل انخفاض معدلات التشغيل في العديد من المصانع، بسبب الحظر الاقتصادي الذي واجهته البلاد خلال تلك الفترة. وقد عولج هذا التضخم من خلال تخفيض حاد في الإنفاق العام ما أدى إلى حدوث انكماش كبير في النشاط الاقتصادي.
- يعاني الليبيون من تدن في مستويات الدخل، وانخفاض في مستوى الرفاه الاقتصادي عند الكثير من الأفراد والأسر، ممن وصلوا إلى حدّ الفقر، ويرجع ذلك إلى سوء الإدارة المالية للدولة، وإلى الجمود الذي اعترى المرتبات لفترة طويلة في ظل ما كان يُعرف بالقانون رقم

(15) لسنة 1981م، واللجوء إلى سياسات الدولة الراعية، التي تتكفل بتوفير السلع والخدمات وفرص العمل، وسياسات الدعم العيني للسلع، وما صاحبه من تسرب في الدعم ومن ثم عدم تحقيقه لمستهدفاته.

- هناك حاجة واضحة لتطوير البنية التحتية من خلال برنامج واسع للصيانة، وكذلك العمل على تنفيذ المزيد من مشاريع البني التحتية، خاصة فيما يتعلق بالطرق والمواصلات والمياه والصرف الصحي، التي توقفت إثر المقاطعة التي فرضت على ليبيا من الولايات المتحدة، والعقوبات التي فرضتها الأمم المتحدة.
- وبالنظر في آليات تنفيذ مشروعات التنمية وأساليبها في ليبيا خلال الفترة الماضية، خاصة المشروعات المتعلقة بالبنية التحتية، يتبين أن التنفيذ يبدأ دون الإلتزام بمنظومة الإجراءات والسياسات المحددة ومن أهمها بناء وتطوير الهياكل والمؤسسات الإدارية الكفؤة والقادرة على الإشراف على التنفيذ ومتابعة إدارة المشروعات التي يتم تنفيذها، كما أن هناك تعددا في الأجهزة المسؤولة عن تنفيذ مشروعات القطاع نفسه (النوع نفسه من المشروعات)، فعلى سبيل المثال تتوزع مسؤولية تنفيذ مشروعات الإسكان والمرافق بين عدة جهات وأجهزة تنفيذية (مثل جهاز تنفيذ مشروعات الإسكان والمرافق، وجهاز تنمية وتطوير المباني الإدارية، والمؤسسة العامة للإسكان، وأجهزة تطوير مدينتي طرابلس وبنغازي)، ما أدى إلى تداخل الاختصاصات وغياب التنسيق وشيوع المسؤولية، وعدم القدرة على تقويم ومتابعة التنفيذ وفشل وتوقف الكثير من تلك المشاريع.
- رغم أن الاهتمام الكمي بالاستثمار الصناعي شرط ضروري لتحقيق التنمية الصناعية فإنه ليس كافياً، فهناك استحقاق حسن إدارة هذه الاستثمارات، وفي هذا السياق نجد أن الاستثمارات الصناعية، التي تجاوزت 19.7% من إجمالي الإنفاق التنموي، لم تركز على المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة بل ركزّت على المشروعات الكبيرة نسبياً مثل صناعة الإسمنت والصناعات الكيماوية والبتروكمياوية وصناعة الحديد والصلب، وقد نفّذت كل هذه الصناعات ودخلت مرحلة التشغيل منذ الثمانينات، غير أنها واجهت العديد من الاختناقات الناجمة عن عدم قدرة الاقتصاد على استيعاب وإدارة مثل هذه الأحجام الكبيرة من الاستثمارات في مجتمع لم يصل بعد إلى درجة مناسبة من النضج في المجالات الإدارية والتنظيمية، بالإضافة الى اعتماد هذه الصناعات على دعم الدولة، مما انعكس في النهاية في تدني العائد الاقتصادي على هذه المشروعات الصناعية. ومن مظاهر هذه المشكلة إقامة المشروعات الصناعية وتوطينها في إطار يتسم بالاستعجال، دون القيام بدراسات علمية جادة للوقوف على جدواها الاقتصادية، الأمر الذي يسهم في إهدار الموارد وقيام المشروعات غير ذات العائد الاقتصادي.

- شغل النشاط الاقتصادي الزراعي على مر الزمن موقعاً متميزاً في البنيان الاقتصادي، فهو المصدر الرئيسي لاحتياجات السكان من السلع الغذائية، وقد أولت الدولة بعض الاهتمام بالقطاع الزراعي تمثل في الإنفاق الاستثماري الذي تجاوز 17% من إجمالي الإنفاق التنموي، وقيام العديد من المشاريع الزراعية الإستراتيجية. على ذلك، صاحب هذه الاستثمارات إقامة بعض المشروعات الزراعية بتوجيهات سياسية لا تستند إلى دراسات جدوى فنية واقتصادية. وفي جانب التشغيل يلاحظ أن السياسات العامة الإدارية والسياسات الزراعية، التسويقية والإنتاجية والسعرية، التي تم اتباعها وتدخلت من خلالها الدولة تدخلاً مباشراً في النشاط الزراعي قد أدت إلى نتائج سلبية على القطاع حيث تراجعت المساحات الزراعية من نحو 1.8 مليون هكتار إلى نحو 866 آلف هكتار، كما تغير التركيب المحصولي في غير صالح الأهداف المتوخاة من تلك المشاريع.
- تعتبر ليبيا من الدول محدودة الموارد المائية حيث أدى الاستخدام الكثيف للمياه إلى ظهور مؤشرات تدهور الوضع المائي كماً ونوعاً، ويقدر إجمالي الاستهلاك المائي في ليبيا في الأغراض كافة بحوالى 4.98 مليار متر مكعب في السنة، فيما يصل العجز المائي إلى أكثر من 3000 مليون متر مكعب سنويا، ويتوقع أن يتضاعف بحلول عام 2025.
- المساحة التي تسقط عليها معدلات أمطار تصل إلى 300 مم أو أكثر سنويا لا تتجاوز 5 % من المساحة الكلية للبلاد. وتشير البيانات المتاحة لسنة 2006 إلى أن المياه الجوفية تشكل نسبة 97 % من إجمالي مصادر المياه المستعملة في ليبيا، وأن ما نسبته 87 % من المياه الجوفية يأتي من مصادر غير متجددة، الأمر الذي يجعل معدل التغذية السنوية للخزان الجوفي لا يتجاوز 600 مليون متر مكعب.
- فضلا عن ذلك، تفتقر ليبيا إلى الأراضي الزراعية الجيدة، حيث تشكل الأراضي الصالحة للزراعة نسبة 0.5 % من المساحة الكلية.
- تعتبر ليبيا واحدة من أقل دول العالم من حيث نصيب الفرد من المياه (أقل من 500م3 سنوياً)، وتعد المياه العامل المحدد لمدى قدرة البلاد على التوسع الاقتصادي في الزراعة، وبالتالي فإن النمو المستقبلي في الإنتاج الزراعي رهن بالاستخدام الأمثل للمصادر المحدودة من الأراضي والمياه.
- ازداد عدد السكان الليبيين بين عامي 1973 و2006 من 2.052 مليون نسمة إلى 5.324 مليون نسمة وبمعدل نمو سنوي تراوح ما بين 4.21%، و1.83 خلال الفترة 1973 – 2006، ليصل إلى حوالى 6.5 مليون نسمة في عام 2012.
- وبسبب حدوث انخفاض في معدل النمو السكاني تغير الهيكل العمري للسكان الليبيين خلال الفترة 1973–2006 وترتب على ذلك حدوث زيادة في الفئات العمرية (15+) وبالتالي

حدوث زيادة في الأفراد العاملين اقتصادياً، الأمر الذي قد يؤدي إلى حدوث انخفاض في معدل الإعالة، في حال توفر فرص عمل لاستيعاب هذه الزيادة.

- ازداد عدد الأفراد العاملين بالأنشطة الاقتصادية من 423.8 ألف نسمة عام 1973 إلى 1.636 مليون نسمة عام 2006، وخلال الفترة نفسها زادت نسبتهم إلى إجمالي عدد السكان الليبيين من 20.6% إلى 30.6%، غير أن معدلات البطالة تظل مرتفعة نتيجة لعدم قدرة الاقتصاد على توفير فرص عمل جديدة، ولمحدودية مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي.
- تشير الإحصائيات إلى انخفاض إنتاجية عنصر العمل في القطاعات غير النفطية، وتحقق معدل نمو سلبي في إنتاجية العمل بنحو 2- % خلال الفترة الماضية. ويعاني الاقتصاد الليبي أيضا من ارتفاع في معدل البطالة وتزايد في حدتها خلال السنوات الماضية، حيث أوضحت احدي الدراسات أن معدل البطالة في الاقتصاد الليبي وصل إلى 17.3% في عام 2003، فيما تشير بعض الدراسات الأخرى إلى أن معدل البطالة قد وصل خلال العقدين الأخيرين إلى ما بين 25% - 33% من القوى العاملة.
- توضح دراسة حول هيكل التوظيف بالاقتصاد الليبي أن النسبة الأكبر من الاستخدام كانت في القطاع العام، حيث بلغت نسبة الاستخدام فيه حوالى 51% من إجمالي القوة العاملة خلال الفترة الماضية. وتعود هذه النسبة المرتفعة إلى هيمنة الدولة على النشاط الاقتصادي ومحدودية الفرص المتاحة في القطاع الخاص وعدم انتشار المبادرات الفردية بسبب غلبة ثقافة الاعتماد على الدولة في توفير مجالات للتوظيف وأمان الوظيفة العامة، على الرغم من انخفاض المرتبات، بل وتثبيتها منذ أكثر من ثلاث عقود. أما عن مساهمة القطاع الصناعي في توفير فرص العمل فقد بلغت 13.3% فيما تناقصت مساهمة القطاع الزراعي لتصل 6.8%. وعلى الرغم من المحاولات الكثيرة لتقليل الاعتماد على العمالة الأجنبية في السنوات الأخيرة يظل سوق العمل الليبي يضم أعدادا كبيرة من العمالة الأجنبية، وإن انخفضت نسبة تشغيلها إلى 13%.
- بلغ حجم الاستخدام بقطاع النفط والغاز ما نسبته 3.3% من إجمالي القوى العاملة الذي بلغ 1636 ألف عامل في عام 2006، بالرغم من أنه هذا القطاع قد ساهم عام 2005 بأكثر من 70%من الناتج المحلي الإجمالي.
- ترجع مشكلة البطالة في الاقتصاد الليبي إلى عدم قدرة القطاع الإنتاجي والخدمي على استيعاب الداخلين الجدد لسوق العمل، إما لعدم توافق مخرجات النظام التعليمي باحتياجات سوق العمل، بالنسبة للعاطلين من خرجي الجامعات والمعاهد العليا، أو للجمود الذي يعاني منه القطاع الإنتاجي وعدم قدرته على خلق فرص عمل، أو ما يعرف بالبطالة الهيكلية،

فضلا عن البطالة المقنعة الناتجة عن تشغيل أعداد كبيرة من العاملين في بعض القطاعات بما يتجاوز الاحتياجات التشغيلية الفعلية، بسبب افتقار هذه القطاعات لهياكل تنظيمية واضحة وملاك وظيفي معتمد، أو نتيجة لعدم تقيد هذه القطاعات بالملاكات المعتمدة.

- هناك عوامل في الهيكل السكاني تجعلنا نتوقع زيادة حدة مشكلة البطالة في المستقبل إن لم توضع الحلول المناسبة، حيث تبلغ نسبة السكان ممن تقل أعمارهم عن العشرين ويتوقع دخولهم لسوق العمل عما قريب نحو 50% من الإجمالي، كما أن معدل الزيادة السنوية في القوى العاملة 3.3%، وهذا معدل مرتفع. وبسبب ما يشهده المجتمع الليبي من تطورات في العديد من النواحي، نتوقع أيضا أن ترتفع نسبة مساهمة المرأة في المجموع الكلي للقوى العاملة، الأمر الذي يريد من حدة مشكلة البطالة خلال الفترة المقبلة.
- لتنامي ظاهرة الأنشطة الاقتصادية خارج القطاع الرسمي، حيث تُقدر نسبة النشاط بالقطاع غير الرسمي بحوالي 40% من الناتج المحلي الإجمالي، آثار سلبية من أهمها الممارسات غير القانونية ذات الأثر المباشر على الدخل والإنتاج، وصعوبة تطبيق أدوات السياسة الاقتصادية في توجيه الموارد. وتجدر ملاحظة أن بعض مؤسسات القطاع غير الرسمي تفضل العمل دون تسجيل أو دون ترخيص بهدف التهرب من الامتثال للوائح والنظم بما يساعدها على تخفيض تكاليف إنتاجها.

3.41 السياسات الاقتصادية

- تعتبر السياسات الاقتصادية جزءا من السياسة العامة للدولة، تتمثل في تصرفات الدولة ومؤسساتها العامة المعنية بشؤون إدارة الاقتصاد لأجل تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية بعينها من خلال القيام بوظائف من شأنها أن تؤثر على الاقتصاد ومسيرته. والسياسات الاقتصادية يتم حصرها عادة في السياسة النقدية والسياسة المالية والسياسة التجارية، وإن كانت هناك سياسات أخرى مساعدة مثل سياسة الاستخدام وسياسة الاستثمار. ونورد فيما يلي الوضع الراهن لهذه السياسات في الاقتصاد.

أولا: السياسة النقدية

- يمكن إجمال التغيرات التي طرأت على الجهاز المصرفي في عاملين رئيسين هما، التغير في الملكية، والتغير في الإدارة. فقد أدى تأميم المصارف التجارية إلى تكريس الوضع الاحتكاري للمصارف القائمة وجعلها كما لو كانت مصرفا واحدا، ما مكّن مصرف ليبيا المركزي، بصفته المالك للمصارف التجارية، من أن يصدر تعليماته لهذه المصارف بشكل مباشر، ما جعله في غنى عن استخدام أي من وسائل السياسة النقدية المعروفة، فضلا عن كون حدد للمصارف التجارية حجم ونوع وتكلفة الائتمان.

- أدى هذا الوضع إلى تعطيل القدرات الكامنة لإدارات المصارف، وإلى حرمانها من اتخاذ مبادرات مستقلة، كما حُمّل المصرف المركزي بمهام خارج نطاق عمله الأصلي، فيما حدّ أسلوب تعيين الإدارات العليا للمصارف من قدرة هذه الإدارات على الحركة، حيث ظلت ملزمة بقرارات جمعياتها العمومية التي تمثلها أمانة المالية ومصرف ليبيا المركزي.
- ينضاف إلى ذلك أن ملكية الدولة للجهاز المصرفي جعلت المصارف إحدى مجالات التوظيف بغض النظر عن العدد الأمثل من الموظفين الذين تحتاجهم هذه المؤسسات، مما أدى إلى تضخم عدد العاملين بها كغيرها من مؤسسات القطاع العام والتقليل من قدراتها التنافسية.
- وبوجه عام، كان أداء الجهاز المصرفي دون المستوى المطلوب، إذ يلاحظ تدني مستوى الخدمات المصرفية، وارتفاع نسبة السيولة المصرفية، نتيجة لإحجام إدارة المصارف عن منح تسهيلات ائتمانية للقطاع الخاص بسبب القيود التشريعية والإدارية وغياب الضمانات الكافية وسلبيات التجارب السابقة، ما يعني عدم استخدام موارد المصارف بطريقة كفؤة.
- لم يسمح للقطاع الخاص بممارسة النشاط المصرفي إلا بشكل محدود، فالمصرف المركزي يتمتع بوضع احتكاري يمكنه من السيطرة على الجهاز المصرفي في البلاد، ويجعله يتدخل مباشرة عبر إصدار تعليماته للمصارف للتأثير على حجم النقود والائتمان في الاقتصاد، وقد ساعده على ذلك قانون المصارف رقم 1 لسنة 2005 الذي فصلت بعض مواده الكيفية التي يمكن أن يتدخل بها المصرف المركزي لتحديد حجم، ونوعية الائتمان الممنوح من المصارف.
- لم يقم المصرف المركزي بتغيير معدل الاحتياطي المطلوب على الودائع منذ 1966 إلا في سنة 2007 وبطريقة يشوبها بعض القصور، كما لم يتغير سعر الخصم منذ ذلك الوقت إلا في سنة 2004 حيث خُفض من 5% إلى 4%، كما ظلت أسعار الفائدة ثابتة حتى ذلك الحين، وكانت وسيلة المصرف في إدارة السياسة النقدية تنحصر في التعامل في بعض أوراق الخزانة، وبعض التوجيهات الإدارية الأخرى.
- وبالرغم مما أتيح للمصرف المركزي من قدرة تمكنه من التحكم في كمية النقود والائتمان، فإن التوسع النقدي ظل السمة الغالبة للسياسة النقدية خلال الفترة الماضية مما أدى إلى ارتفاع الأسعار وانخفاض القيمة الحقيقية للدينار الليبي، حيث استمر عرض النقود يزداد بمعدلات تفوق نمو الناتج القومي الحقيقي، الأمر الذي رتب ضغوطا تضخمية.
- وفي السنوات الاخيرة (منذ عام 2008) استحدثت أدوات جديدة لإدارة السيولة مثل شهادات الإيداع لدى المصرف المركزي، بدلا من الودائع الزمنية، كما تم تحرير أسعار الفائدة الدائنة والمدينة. وتجدر الاشارة أنه بالرغم من انخفاض سعر الفائدة على شهادات الايداع لدى

المصرف المركزي، ظلت المصارف التجارية تحتفظ بالسيولة المتاحة لها لدى المصرف المركزي، ولم تجد هذه السيولة طريقها لتمويل النشاط الاقتصادي.

- بالرغم من صدور قانون المصارف رقم 1 لسنة 2005، ظلت قدرة مصرف ليبيا المركزي في ادارة السياسة النقدية بشكل كفؤء محدودة بسبب سياسة الانفاق العام التي كانت متبعة، حيث تم تخصيص مبالغ ضخمة للمصارف المتخصصة التي قامت بإقراضها بأسعار فائدة وشروط خارجة عن السياسة النقدية التي يضعها مصرف ليبيا المركزي. كما أن غياب سوق بين المصارف حدّ من قدرة المصرف المركزي في ادارة السيولة بشكل كفؤ بالإضافة الى غياب السوق المالي في ليبيا وقلة أدوات ووسائل التمويل والاستثمار.
- في ظل التوجهات الرامية إلى اعتماد المصرفية الإسلامية بالقطاع المصرفي الليّبي، وتبنّي أساليب العمل المالي الإسلامي بقطاعات التأمين وصناديق الاستثمار، والسوق المالي، أصبحت الآفاق المستقبلية للنظام المالي في ليبيا جزءا لا يتجزأ من الرؤية المستقبلية الشاملة للدولة الليبية.
- يعني صدور قانون عن المؤتمر الوطني العام يمنع المعاملات على أساس الفوائد المصرفية بين الأشخاص الطبيعيين والاعتبارين، خلال عامين من صدور القانون، أن بيئة تشريعية ومؤسسية جديدة سوف تحكم المعاملات الاقتصادية والمالية في الاقتصاد الليّبي، ويمتد ذلك إلى معاملات المؤسسات الليبية مع المؤسسات الدولية المناظرة لها بالخارج، حيث المتوقع أن يتم تكيّيف السياسات الاقتصادية (النقدية والمالية) لمواكبة لهذا التطور.

ثانيا: السياسة المالية

- السياسة المالية هي برنامج عمل تخططه وتنفذه الحكومة بشكل مقصود، تستخدم فيه مصادر الإيرادات وبرامج الإنفاق لإحداث آثار مرغوبة وتجنب آثار غير مرغوبة، على بعض أو كل متغيرات النشاط الاقتصادي والاجتماعي تحقيقاً لأهداف معينة. وتتمثل الأدوات الرئيسية للسياسة المالية في الضرائب والإنفاق العام، والقروض العامة، والوضع العام للميزانية. وتعتبر هذه الأدوات من أنجح أدوات السياسة المالية وأكثرها فاعلية إذا ما عززت بسياسات وإجراءات مصاحبة. وقد شهدت فترة العقود الماضية استخداماً مكثفا لأدوات السياسة المالية كافة، وتعرضت عناصر السياسة المالية إلى تطورات هيكلية كان لها آثار مهمة على الاقتصاد الوطني، حيث كانت السياسة المالية تقود السياسة الاقتصادية بصفة عامة.
- تبين البيانات المتعلقة بالإنفاق احكومي أنه تعرض لتطورات هيكلية وتقلبات حادة خلال العقود الماضية، فقد تزايد الإنفاق العام بشكل كبير خلال عقدي السبعينيات والثمانينيات

حتى وصل إلى أقصاه عام 1984، ثم تراجع بشكل حاد بعد ذلك حتى عام 1995. أما الفترة 1995 – 2010 بشكل عام فقد شهدت نمواً مستمراً في الإنفاق العام.

- وترجع أسباب هذه التقلبات إلى جملة من العوامل من أهمها تذبذب إيرادات النفط، وعدم استقرار سياسات التنمية وخططها، حيث اختارت الدولة أن تقوم بدور مباشر في تأسيس وتنفيذ كثير من مشروعات البنية الأساسية، وكذلك المشروعات الاقتصادية ذات الطبيعة الإستراتيجية. غير أن الدولة تخلت عن إقرار وتنفيذ خطط للتنمية متوسطة وطويلة المدى بعد عام 1984، وتم تبني منهج الميزانيات التنموية السنوية وما صاحبها من هدر وعدم كفاءة، فحدث تراجع عام في نفقات التنمية حتى بداية العقد الأول من الألفية الثالثة عندما قررت الدولة تنفيذ مشروعات لم تستكمل بتكاليف مبالغ فيها.
- أدت التغيرات التي طرأت على النظام الاقتصادي المطبق في ليبيا، وما تبعها من تغير في دور الدولة الاقتصادي، إلى تحول فعاليات النشاط الاقتصادي بالكامل إلى الدولة لتديرها بشكل مباشر، خاصة خلال عقد الثمانينيات. ونتيجة لذلك أصبح القطاع العام هو المصدر الرئيس للتوظف في الاقتصاد. وقد آلت للقطاع العام السيطرة التامة على جميع مناحي النشاط الاقتصادي، حتى أصبح مصدر التوظف في الاقتصاد.
- أما التراجع الذي حصل في الإنفاق العام بعد 1984 فكان مرده إلى النقص الحاد في الإيرادات العامة، الذي يرجع إلى تدهور حاد في أسعار النفط استمر لسنوات خلال عقد الثمانينات، وإلى انحسار دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي مما أدى إلى انخفاض حصيلة الإيرادات الضريبية التي كان من المفروض أن تأتي من هذا القطاع، وكذلك إلى التغيرات المتكررة في الهيكلية الإدارية، والتوسع المفرط في قواعد الإدارة المحلية، التي صاحبها توسع مماثل في لا مركزية الصرف والإنفاق.
- ساهمت سياسة الإنفاق التي اتبعتها الدولة الليبية خلال الفترة الماضية في ظهور كثير من المشاكل التي أصبح يعاني منها الاقتصاد الليبي، فالبطالة، والركود التضخمي، وانخفاض معدلات النمو الاقتصادي، وتعثر عملية التنمية وتدني معدلاتها بل وتخلفها، وانخفاض مستوى المعيشة لقطاع واسع من أفراد المجتمع، وغيرها من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الأخرى، ما هي إلا نتاج لكل هذه السياسات المالية المتقلبة وغير الواضحة التي نفذت خلال العقود الماضية.
- يعاني النظام الضريبي من مشكلة تدني الحصيلة الضريبية التي ترجع إلى عوامل عدة نذكر منها: ضيق قاعدة ضريبة الدخل وانحسارها بسبب تهميش دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، واختفاء بعض الأوعية الضريبية نتيجة لذلك، وكثرة التهرب الضريبي بسبب عدم الوعي لدى الممولين بل وعدم اقتناعهم بدفع الضريبة، وعدم تنظيم النشاط الاقتصادي،

وضعف الإدارة الضريبية، وكذلك بسبب تعدد أنواع الضرائب والمغالاة في أسعارها، وعدم عمومية الضريبة الناجم عن ضخامة الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الليبي. النظام الضريبي الليبي نظام مركب، ضرائبه كثيرة وأسعاره مرتفعة وهو يواجه صعوبات كثيرة عند التطبيق. ورغم أن الضريبة من أهم الأدوات التي تستخدمها كثير من البلدان لتثبيت عملية النمو الاقتصادية وتعجيلها، وتساهم الضريبة في تحريك عملية النمو الاقتصادي من خلال تشجيعها لركائزه الأساسية المتمثلة في الادخار والاستثمار والإنتاج، يظل النظام الضريبي الليبي يفتقر إلى نصوص تشريعية تستهدف بشكل صريح تشجيع الادخار والاستثمار والإنتاج.

ثالثا: السياسة التجارية

- أدى ارتفاع أسعار النفط إلى وفرة غزيرة في العملات الأجنبية في الاقتصاد الليبي وغيره من الاقتصادات النفطية، الأمر الذي أدى إلى تخفيض تطبيق أدوات السياسة التجارية إلى حد كبير، حيث خففت الرقابة على الصرف الأجنبي إلى مستوى غير مسبوق، وخفضت الرسوم الجمركية على جميع السلع إلى الصفر، وأصبح لا وجود لهذه الرسوم في الاقتصاد الليبي، بل وألغيت قبلها القيود الكمية على الواردات، وأصبح الاستيراد لا يخضع لرخص الاستيراد ولا للموازنات الاستيرادية. ولم يكن بالإمكان اتخاذ مثل هذه الإجراءات في غياب وفر نقدي في الصرف الأجنبي نتيجة لارتفاع أسعار النفط.
- لم يستفد الاقتصاد الليبي من هذا الوضع خلال العقد الأخير، والذي ربما قد لا يستمر طويلاً، لو حدث تراجع في أسعار النفط. ويرجع أسباب عدم استفادة الاقتصاد من الأوضاع التى سادت خلال العقد الأخير إلى جمود الجهاز الإنتاجي، والتهميش الذي تعرض له القطاع الخاص، والفساد الذي سيطر على معظم أوجه الحياة الاقتصادية في ليبيا.
- استهدفت السياسة التجارية في ليبيا تحقيق جملة من الأهداف من بينها: تحقيق التوازن في تجارة ليبيا الخارجية، بحيث لا يقع الاقتصاد في سلسلة من الآثار السلبية المعروفة التي يمكن أن يتعرض لها في علاقته التجارية مع الخارج؛ والمحافظة على انسياب السلع والخدمات إلى المستهلكين وغيرهم من الشرائح الاقتصادية، خاصة أن الاقتصاد الليبي منفتح على الخارج وبدرجة كبيرة نسبيا، وقد أدي هذا الانفتاح غير المنظم الى زيادة حدة انكشاف الاقتصاد الوطني، وعدم قدرة الصناعات المحلية على المنافسة، بالإضافة إلى التضخم المستورد في أسعار السلع والخدمات، كما تعرض الاقتصاد إلى أنواع مختلفة من الاستغلال سواء من مؤسسات الإنتاج الوطنية أم الأجنبية، خاصة أن الاقتصاد الليبي اقتصاد صغير وبالتالي مارست بعض مؤسسات الإنتاج والاستيراد نوعا من الاحتكار نتيجة للفساد الذي اتسمت به معظم المعاملات.

- لم يتحقق في ظل السياسات التجارية التى كانت مطبقة توفير الحماية اللازمة للصناعة الوطنية ولم تتوفر الحماية للمستهلكين، وبالإضافة إلى الممارسات الاحتكارية التى اتسم بها أداء بعض المؤسسات العامة المعنية بالاستيراد والتوزيع، كانت السياسات المطبقة في مجملها محفزة لتوسع القطاع غير الرسمي وإحداث المزيد من التشوهات في الاقتصاد.
- بالرغم من إلغاء جميع القيود على الصادرات بما فيها رخص التصدير والرسوم الجمركية على الصادرات، والسماح بتصدير جميع السلع، باستثناء عدد قليل جداً، وإنشاء مركز لتنمية الصادرات، وعقد اتفاقيات ثنائية ومتعددة الأطراف تسمح بنفاذ الصادرات الليبية إلى الأسواق الخارجية، وتقديم مذكرة للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، لم تؤت أي من هذه السياسات ثمارها في غياب دور واضح للقطاع الخاص والتهميش الذي تعرض له، بالإضافة إلى سيطرة مؤسسات وشركات القطاع العام على معظم النشاط الاقتصادي.

3.42 دور الدولة والقطاع الخاص

- كان من الطبيعي أن يضطلع القطاع العام بدور رئيسي في عملية التنمية، نظرا لملكية الدولة للموارد النفطية من جهة وللتوجهات الاشتراكية التي كانت سائدة من جهة اخرى، من خلال الاستثمار في مشاريع البنية التحتية والتوسع في إنتاج السلع والخدمات على حساب القطاع الخاص الذي تم تجميده بشكل كلي والاعتماد على القطاع العام بصورة تامة في أواخر السبعينيات. وباستخدام مؤشر الأهمية النسبية للاستثمارات التي قام بها كل من القطاعين، يتضح أن القطاع العام استأثر بنحو 86% من حجم الاستثمارات الكلية، بل إن مساهماته تجاوزت هذا المتوسط في بعض القطاعات، فقد بلغت 98% في قطاع الصناعة، 93% في قطاع الزراعة، بل وصلت 100% في قطاع الخدمات. وقد ترتب على الاعتماد الكلي على القطاع العام في تنفيذ البرامج الاستثمارية، عدم قدرة السياسة الاقتصادية على تجنيب النشاطات غير النفطية آثار التقلبات التي تتعرض لها أسعار النفط، حيث انعكست تقلبات أسعار النفط في معدلات النمو المحققة للقطاعات غير النفطية.
- لجأت الدولة في إدارة الطلب الكلي إلى استخدام السياسة المالية وحدها، واعتمدت في ذلك سياسة مالية انكماشية من خلال تثبيت المرتبات والأجور في القطاع العام في إطار قانون 15 لسنة 1981، مع التوسع في الاستقطاعات وتقليص المزايا، وتكثيف جهود التحصيل الضريبي وإجراء بعض الإصلاحات على التشريع الضريبي. وقد ساعدت هذه الإجراءات بالفعل في خفض عجز الموازنة وفي احتواء جزئي للتضخم، لكن هذه الجهود كانت على حساب النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية، حيث أغفلت الدولة اللجوء إلى ترشيد الإنفاق الحكومي وتخفيض غير المنتج منه في سياستها المالية، بل قامت في بعض السنوات بزيادة عرض النقود من خلال اتباع سياسة التمويل التضخمي في وقت كانت الأسعار ترتفع، كما

لم تستفد الخزينة العامة للدولة بدرجة تذكر من عائدات استثماراتها في الداخل والخارج لأسباب تتعلق بتوجيه الاستثمارات تنفيذاً وتشغيلاً تبعاً لتوجهات سياسية، فتحمل التحصيل الضريبي كل العبء في سياسة إدارة الطلب مما أدى إلى النتائج السلبية التي يعاني منها الاقتصاد الليبي.

- بالرغم من هيمنة الدولة وتدخلها في النشاط الاقتصادي، عن طريق هيمنة مؤسسات القطاع العام، لم تكن برامج وخطوات القطاع العام في عملية التنمية فعالة إذا ما قورنت بحجم الإنفاق المنفذ، ومن هنا وجب التوجه إلى إعادة النظر في دور الدولة في الحياة الاقتصادية، وذلك بتقليص هذا الدور، وجعله دوراً تصحيحياً بدل أن يكون إنمائيا، وهذا لا يعني تخلي الدولة عن مواجهة تحديات التنمية، بل يؤكد دور مختلف للدولة في تحقيق التنمية.
- كان الهدف المعلن من سيطرة القطاع العام هو الإسهام الإيجابي في عملية التنمية، غير أنه يبدو أن هناك فجوة بين ما حققه القطاع العام فعليا وبين ما كان معقودا عليه من آمال. فالإنجاز الذي تحقق من قبل القطاع العام لم يكن في مستوى الكم الهائل من الاستثمارات التنموية التي تجاوزت 130 مليار دينار، وقد بينت الدراسات أن جل منشآت هذا القطاع تعاني من خسائر وتوقفات في الإنتاج وتدن في الإنتاجية والكفاءة. هناك إذن خلل في إدارة هذا القطاع أدت بشكل مباشر إلى تدني مستوى الكفاءة الإنتاجية، وجعلته غير قادر على قيادة دفة الاقتصاد. وتحتم مثل هذه الأمور إعادة النظر في القطاع العام ومن ثم دور الدولة ككل والبحث عن حلول لهذه المشاكل.
- وبالرغم من بعض الإنجازات التي حققها تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، عن طريق هيمنة مؤسسات القطاع العام، ظلت برامج وخطوات القطاع العام في عملية التنمية غير فعالة إذا ما قورنت بحجم الإنفاق المنفذ، فقد بقيت المشاكل الأخرى الأساسية التي أفرزها القطاع العام دون حل، وأهمها: التنظيم الهرمي البيروقراطي الذي يرزح تحته، والعمالة الفائضة، وتدني الأجور، وارتفاع التكلفة، وانخفاض الإنتاجية، وعدم القدرة على التسويق، واهتراء وتقادم الأصول الرأسمالية، ومركزية التسعير، وفقدان الحرية في التوظيف والتسريح، والخسائر الكبيرة التي تشكل نزيفاً لمالية الدولة، فضلا عن الفساد المالي والإداري.
- وقد حاولت الدولة خصخصة بعض مؤسسات القطاع العام، وذلك في إطار تحولها نحو تشجيع المبادرات الفردية، والدفع بالقطاع الخاص لزيادة مساهمته في الأنشطة الاقتصادية، حيث بدأ هذا الاتجاه بصدور عدد من القوانين التي فتحت العديد من المجالات للقطاع الخاص لممارسة نشاطه فيها بعد أن كانت مقصورة على المنشآت العامة. وتميز أسلوب التخصيص المتبع بنقل ملكية بعض المؤسسات العامة إلى مجموع العاملين بها دون القيام بإصلاح الخلل في الهياكل الادارية والتمويلية بهذه المؤسسات، كما أنه لم يطرأ أي تغيير في

نمط الإدارة الأمر الذي نجم عنه استمرار تدني أداء هذه المؤسسات بالرغم من خصخصتها. وتجدر الإشارة إلى أن هذا الاختيار لم تفرضه ظروف تزايد عجز ميزان المدفوعات أو تزايد مديونية الدولة أو غيرها من الأسباب التي دفعت العديد من الدول إلى الخصخصة، بل كان نتيجة معطيات داخلية تهدف في حقيقتها إلى تنفيذ بعض التوجهات الاقتصادية للنظام السابق وإن كان ظاهرها يهدف إلى تأمين المزيد من الموارد المحلية، وتصحيح الاختلالات في المؤسسات الإنتاجية والخدمية في الكثير من مؤسسات القطاع العام.

- تركز الدعم المقدم للقطاع الخاص في السنوات الأخيرة على السماح له بدخول قطاعات كانت حكراً على القطاع العام ومنحته من خلال محاولات تشجيع الاستثمار بعض الإعفاءات الضريبية، لكن هذه المحاولات لم تتبعها إجراءات لإقامة بيئة تنظيمية وتشريعية ملائمة، ومؤسسات مصرفية متطورة، تتلاءم مع الإصلاحات التي تم إدخالها باتجاه نظام السوق، وإعطاء الدور الأكبر للقطاع الخاص، وذلك من خلال استمرار المحافظة على البنية التنظيمية القائمة التي كرست هيمنة القطاع العام وأسلوب إدارته، الأمر الذي يعنى عدم جدية الاصلاحات وافتقارها للمصداقية.
- ساعدت أموال النفط على استمرار هيمنة وصدارة القطاع العام، ولم تقم الدولة بأية محاولات جدية لإصلاحه، بل اقتصرت على طرح حلول جزئية في هذا المجال، فيما بقيت المشاكل الأخرى الأساسية التي أفرزها القطاع العام خارج جهود الحل.
- وفي ظل هذا الوضع المتسم بالمتردد وعدم الوضوح أحجم القطاع الخاص، الوطني والأجنبي، عن الاستثمار، وازداد شلل القطاع العام بعد تعرضه لمنافسة جزئية من بعض مؤسسات القطاع الخاص، وتضررت الفئات الفقيرة من سياسة تثبيت الأجور، ومن عدم وجود فرص العمل وتدني مستوى المعيشة.
- بسبب تكبيل النشاط الاقتصادي بعدد من القيود التي صدرت بها تشريعات ترسخ مقولات النظام السابق التي تجرم استخدام الغير بأجرة أو بدون أجرة وتصادر الملكية إلا في حدود ضيقة جداً، انطبع عمل القطاع الخاص خلال العقدين الماضيين بأسلوب الصفقات الحاضرة والمضاربة وتجنب الاستثمارات طويلة الأجل. كما عمد القطاع الخاص من أجل حماية نفسه التهرب من القوانين التي تكبله فتحول تأجير المحلات إلى تنازلات عن المحلات، وتحول استخدام الغير بعقود تضمن حقوق الطرفين إلى استخدام الغير دون عقود أي شفاهة، مما حرم المستخدمين في القطاع الخاص من حقوقهم الضمانية وحتى من شهادات الخبرة عند انتهاء الخدمة، علاوة على حرمان الدولة من الحصول على حقوقها الضريبية، وغرس النظام بسياساته تلك مختلف سبل التلاعب والتزوير والتحايل على القوانين الجائرة.

3.5 التنمية البشرية

- ظهر مفهوم التنمية البشرية إلى الوجود عام 1990 مع التقرير الأول لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية، وكان من أبرز من قام بتأصيل هذا المفهوم الخبير الباكستاني "محبوب الحق" وعالم الاقتصاد الهندي "امارتيا سين"، حيث عرّفت التنمية البشرية على أنها "توسيع الخيارات أمام الإنسان" بأنواعها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتقنية والمعرفية، كما تم النظر إلى التنمية البشرية على أنها توازن بين الحصول على قدرات والفرص المتاحة لاستخدام هذه القدرات. وتشمل القدرات فيما تشمل حق التمتع بصحة جيدة وامتلاك المعرفة، فيما تشمل الفرص استخدام هذه القدرات وممارسة الخيارات بكل أنواعها وعلى رأسها الخيارات السياسية.
- التنمية البشرية إذن تكامل في معادلة من جزأين وهما الحصول على قدرات وحرية استخدام هذه القدرات من خلال إتاحة كل الخيارات أمام الإنسان. والإنسان هو جوهر وأساس التنمية وهو غايتها كذلك. والتنمية البشرية هي أداة ونتاج في الوقت نفسه، فهي أداة للحصول على قدرات، ونتاج يقاس بمدى توفر الخيارات والفرص لاستخدام هذه القدرات.
- المجتمع الليبي مجتمع فتي، جله من الفئات العمرية المعتمدة على الآخرين، وهم الأطفال وطلاب المدارس والجامعات. وقد حدث انخفاض في معدل النمو السكاني لليبيين، فبعد أن كان 4.21% خلال الفترة 1973–1984، انخفض إلى 2.83% خلال الفترة 1984–1995، ثم تراجع ثانية ليبلغ 1.77% خلال الفترة 1995–2006 (انظر الجدول).
- وقد ارتبط هذا الانخفاض بعدد من العوامل المتعلقة بزيادة معدلات التحضر، وما رافقها من انخفاض في معدلات الخصوبة نتيجة الاهتمام بتنظيم الأسرة، وتحديد النسل، فضلا عن تأخر سن الزواج لدى الشباب، بسبب ارتفاع تكاليف الزواج وزيادة نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل.
- ومن المتوقع أن تزيد نسبة عدد السكان الليبيين فوق سن 65 عاما في 2025 إلى نسبة 12%، مما سيؤدي إلى انعكاسات مهمة على التخطيط للخدمات الصحية والتعليم وتوفير حاجات المجتمع من الوظائف المطلوبة، وتحقيق توازن في برامج التنمية البشرية.

بعض المؤشرات الديموغرافية (الليبيون فقط)

ر.م	المؤشـر	البيـان	المدى الزمني
1	حجم السكان	5,323,991	2006
2	السكان الإناث	2,628,846	2006
3	السكان الذكور	2,695,145	2006
4	حجم الزيادة بين تعدادي 1995-2006	934,252	2006-1995
5	نسبة الزيادة المئوية	% 21.3	2006-1995
6	معدل النمو السنوي	%1.77	2006-1995
7	متوسط العمر عند الزواج الأول	24 سنة	1995
8	متوسط العمر عند الزواج الأول	34 سنة	2006
9	نسبة النوع	102.5 ذكر مقابل 100 أنثى	2006
10	عدد الأسر	963899	2006
11	عدد السكان عند 15 سنة فما فوق	3599278	2006
12	نسبة السكان عند 15 سنة فما فوق لإجمالي عدد السكان	%67.60	2006
13	السكان الذين تقل أعمارهم عن 15	1724713	2006
14	نسبة من تقل أعمارهم عن 15 سنة إلى إجمالي السكان	%32.40	2006
15	العمر المتوقع عند الولادة	72.5	2006-2000
16	الكثافة السكانية	3.3 شخص لكل ك م2	2004
17	نسبة التحضر	%86	2005
18	السكان العاملون اقتصاديا	1635783	2006
19	معدل الإعالة	2.7	2006

- أما فيما يتعلق بالتعليم، فقد اتخذت ليبيا خلال مسيرة تنميتها العديد من الإجراءات لتوفير منظومة تعليمية تتماشى مع حاجات المجتمع الاجتماعية والاقتصادية. وقد تطور التعليم النظامي في ليبيا بإيقاع سريع، وتركزت الأهداف الرئيسة في التوسع في نشر التعليم من أجل بناء كوادر مؤهلة لتسيير مرافق الدولة وللتخفيف من نسبة الأمية.
- وتشير تقارير نسبة الالتحاق بالصف الأول الابتدائي إلى أنها بلغت 100%. ويبين الجدول التالي الزيادة في أعداد الطلاب في جميع المراحل الأساسية.

تطور أعداد الطلاب في مؤسسات التعليم والتدريب

(2007/2006 _ 1974/1973)

المرحلة التعليمية	1974 / 1973				2007 / 2006			
	ذكور	إناث	المجموع	نسبة الإناث إلى المجموع	ذكور	إناث	المجموع	نسبة الإناث إلى المجموع
المرحلة الأساسية	310556 (91.4)	204123 (96.7)	524079 (93.5)	38.9	648653 (64.4)	630666 (65.0)	1279319 (64.7)	49.3
المرحلة المتوسطة	20674 (6.0)	5826 (2.8)	26500 (4.7)	22.0	214778 (21.3)	191773 (19.8)	406551 (20.6)	47.2
المرحلة الجامعية والمعاهد العليا	8669 (2.6)	1133 (0.5)	9802 (1.8)	11.6	144381 (14.3)	147937 (15.2)	292318 (14.7)	50.6
المجموع	339899 (100)	211082 (100)	560981 (100)	38.3	1007812 (100)	970376 (100)	1978188 (100)	49.1
عدد السكان الليبيين	1057919	994433	2052372		2695145	2628846	5323991	
نسبة الطلاب إلى أعداد السكان	32.0	21.2	27.3		37.4	37.0	37.2	

- أيضا، ازدادت المؤسسات الجامعية من جامعة واحدة أنشئت عام 1955م إلى جامعتين عام 1973 إلى 14 جامعة عام 1999، ثم أعيد تنظيم الجامعات عام 2004 فأُبقِيَ على 9 جامعات بالإضافة إلى 3 جامعات متخصصة، بلغ عدد طلابها عام 2007/2006 292,318 طالبا منهم 51% من الإناث.
- غير أن التوسع الكبير الذي شهده التعليم الجامعي والعالي منذ بداية التسعينات لم يصاحبه في الواقع تقدم مواز في التجهيزات والاستعدادات اللازمة لمؤسسات التعليم الجامعي والعالي ولاسيما فيما يتعلق بالدراسات التطبيقية.

- وتشير الإحصاءات إلى أن عدد الطلبة المنقطعين عن الدراسة قبل سنة 2002 بلغ 29,062 طالبا وطالبة، وكانت أعلى نسبة تسرب منهم في المرحلة الإعدادية، حيث بلغت 38.6%، تليها المرحلة الثانوية 32.0% ثم الابتدائية 15.7%، وأخيراً المرحلة الجامعية 13.7 %، وهذا يعني أن حوالى86.3 % من المتسربين كانوا في مرحلتي التعليم الأساسي والمتوسط.
- بلغ عدد المؤسسات التدريبية (في العام الدراسي 2004/3) 358 مركزا أساسيا و376 مركزا متوسطا و73 مركزاً عالياً، وبلغ عدد المتدربين في العام ذاته 7459 متدربا بالمراكز الأساسية و64664 متدربا بالمراكز المتوسطة و40207 بالمراكز العالية، منهم 16083 أنثى بنسبة 41% من الإجمالي.
- ومع ما توفر من إحصائيات وبيانات وأدبيات عن واقع التعليم والتدريب واحتياجات سوق العمل في المجتمع الليبي؛ يتضح أن نسبة الأمية قد بلغت (عام 2003) 12.6% بعد أن كانت حوالى 51.60% (عام 1973)، ويبين الجدول التالي انخفاض نسبة الأمية من 51.6% (عام 1973) إلى 12.6% (عام 2003).

السنة	نسبة الأمية %		
	ذكور	إناث	المجموع
1973	32.0	72.90	51.60
1984	23.09	57.62	39.88
1985	10.45	27.21	18.69
2003	6.78	18.67	12.60

- بلغت نسبة المتعلمين في القوة العاملة 8.7% من ذوى المؤهلات الجامعية، و28.2% من خريجي التعليم الثانوي، و19.5% من خريجي التعليم الأساسي. وهذا يعني أن حوالى 45% من القوة العاملة لا يحملون أية مؤهلات علمية.
- يتسم النظام التعليمي بالعجز عن تحقيق الأداء الفعال، حيث إن حجم الإنفاق التنموي على قطاع التعليم خلال العقود الماضية التي بلغت بالمتوسط نحو 6.3% من الناتج المحلى الإجمالي لم يفلح في جعل تحسين جودة العملية التعليمية.
- يعانى النظام التعليمي من تدني مستوى خريجي معاهد التكوين المهني الأساسي والمتوسط من الناحية النوعية فيما يتعلق بإجادة المهنة وأصولها، وينعكس هذا في عزوف جهات

العمل عن تشغيل هؤلاء الخريجين، واضطرار مؤسسات الشغل العامة والخاصة إلى إعادة تدريبهم إذا لم يكن هناك بد من تشغيلهم.

- يفتقر النظام التعليمي في ليبيا إلى سياسة تدريبية تؤمن اكتساب المهارات التي تتطلبها جودة الأداء المهني، سواء تعلق الأمر بالتعليم العام أو التقني. فالأول يفتقر إلى التدريب الميداني والتدريب العملي المتصل والزيارات إلى مواقع العمل الفعلية، فيما يفتقر الثاني، الذي يفترض أنه تطبيقي، إلى الورش والمعامل والتدريب المتصل في مواقع العمل الفعلية.
- شهد العقدان الماضيان توسع مشاركة القطاع الخاص في التعليم على مختلف مستوياته، فحسب تقارير الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق (2005–2006) جاءت مشاركة القطاع الخاص في التعليم على النحو التالي:

مستوى التعليم	النسبة
رياض الأطفال	%30
تعليم أساسي	%3
تعليم ثانوي عام	%1.5
تعليم ثانوي تخصصي	%0.7
المعاهد والمراكز العليا	%20
الجامعات	%5.5

- وإذا ما استثنينا رياض الأطفال، يتضح من هذه التقارير أن مشاركة القطاع الخاص في التعليم تظل ضعيفة.
- كان غياب سياسة وطنية للتعليم، سبباً أساسياً في تدني مستويات الأداء في النظام التعليمي العام والخاص، إذ ليس هناك التزام بمعايير محددة، علاوة على غياب الإشراف التربوي والفني، وعدم استقرار الإدارة التعليمية، فضلا عن عدم ملاءمة المبنى التعليمي، وضعف نوعية هيئة التدريس.
- لم تمثل البطالة مشكلة جوهرية في سوق العمل الليبي حتى منتصف الثمانينيات من القرن الماضي، وذلك على اعتبار أن سوق العمل الليبي كان قادرا على استيعاب كافة الأفراد الباحثين عن عمل سواء كان ذلك من خريجي المؤسسات التعليمية والتدريبية أو الإفراد المتسربين من قطاعي التعليم والتدريب. ويلاحظ أن معدلات البطالة بدأت تتزايد بصورة ملحوظة منذ منتصف الثمانينيات.

- زاد معدل البطالة من 3.6% في كل من السنتين 1973 و1984 إلى 10.86% سنة 1995 وإلى 17.28% سنة 2003، وقد كانت معدلات البطالة بالنسبة للإناث أكبر من معدل الذكور في عام 2003.
- تقترن البطالة بالفقر الذي بدأت معدلاته تتصاعد منذ أواخر الثمانينيات، فهناك الآن ما يقارب من مليون ليبي يعانون من الفقر، يشكّلون (20%) من إجمالي السكان.
- تم تشجيع المرأة على تولي مناصب في النظام السياسي، إلا أن مشاركتها في السياسة والشؤون العامة ظلت محدودة مقارنة بدورها في الأنشطة الأخرى وبدور الرجل في هذا المجال.
- تطور حجم استخدام المرأة في الأنشطة الاقتصادية حيث وصل عام 2003 إلى حوالى 23% من إجمالي القوى العاملة، بعد أن كان 4% عام 1964، 14.52% عام 1984. ومن اللافت للنظر أن مشاركة المرأة في القطاع الخاص عام 1964 وصلت 13%، ثم تدنت إلى 4% فقط عام 1995، وذلك بسبب السياسات الرسمية للدولة خلال فترة الثمانينيات التي ألغت القطاع الخاص.
- تبين إحصاءات الجريمة في ليبيا أن 94% من الجرائم ارتكبها أشخاص بالغون. في الوقت نفسه، هناك زيادة في معدل الجريمة، حيث وصل عام 2005 إلى 856 لكل 100,000 نسمة، وإذا استمر الحال على ما هو عليه، فإنه سوف يصل إلى 1807 عام 2025، وبمعدل نمو سنوي لا يقل عن 3.5.
- بالرغم من النجاحات التي حققها المجتمع الأهلي التي تتركز معظمها في الأعمال الخيرية، مثل المساهمة في إنشاء جمعية الكفيف وجمعية أصدقاء المعوقين، فإن دور مؤسسات المجتمع الأهلي غير فعال بدرجة كافية في تحمل المسؤولية تجاه إعداد البرامج والأنشطة، ونشر الوعي بضرورة تنمية قدرات ذوي الإعاقة، وفي تأسيس مناخات داعمة تعمق الشعور الوطني بأهمية الاستثمار في الرعاية المبكرة للفئات الخاصة.

3.51 تقويم التنمية البشرية باستخدام أداة سوات

- نعرض فيما يلي نقاط قوة ونقاط ضعف التنمية البشرية، والفرص المتاحة لها والتحديات التي تواجهها.

3.511 نقاط القوة

- يمثل صغار السن ثلث السكان تقريباً (32.4%) وهذا مؤشر على حداثة العمر في ليبيا التي تمثل إمكانية مصدرية للموارد البشرية.

- ما يقارب من 67.6% من السكان الليبيين هم من الفئة العمرية 15–65 سنة فيما يعرف بسن النشاط الاقتصادي.
- هناك انخفاض في معدل النمو الديموغرافي، يمثل إمكانية للاهتمام بالنوعية السكانية.
- يصل ارتفاع العمر المتوقع للحياة إلى ما يقارب 73%.
- هناك انخفاض في معدلات الوفاة.
- لا تعد ظاهرة انحراف وتشرد الأحداث واسعة الانتشار، مقارنة بمثيلاتها في الدول العربية، أو حتى على الصعيد العالمي. بيد أنه على الرغم من صغر حجمها، لابد من الاهتمام بها بجدية، بسبب خطورة نتائج مثل هذه الظاهرة.
- توفر مناخ من الحريات وعلى رأسها حرية التعبير والمبادرة والمشاركة بعد ثورة 17 فبراير
- هناك تحول نوعي صوب آليات الديمقراطية بعد ثورة 17 فبراير.

3.512 نقاط الضعف

- لم تحقق خطة التعليم التوازن المطلوب بين مخرجاتها واحتياجات البلاد الاقتصادية والاجتماعية، حيث اتسم النظام التعليمي بالتوسع الأفقي والكمي والافتقار إلى الجودة، وجاء ترتيب ليبيا 110 من بين 111 دولة تمت دراستها من حيث الجودة الاحتمالية لنظام التعليم العام.
- هناك فجوة بين النظام التعليمي ومستجدات العصر، خاصة معطيات العولمة وتقنية المعلومات والاتصالات، ما يعني وجود فجوة رقمية قي نظام التعليم، ويجعل نظام التعليم في مواجهة غير مسبوقة مع هذه المستجدات.
- تجاوز نصيب المعلم من التلاميذ المعدل الدولي الذي يتراوح بين 20_25 تلميذاً لكل معلم، ليصل إلى ما يزيد عن خمسين تلميذاً في معظم المدارس.
- يعتبر التفاوت في توزيع الكثافة السكانية من العوامل المؤثرة في طبيعة التنمية البشرية. وفي حين أن معدل التفاوت العالمي في حدود 0.5%، فإنه يقترب في ليبيا من 1%، وهناك حوالى80% من السكان يقطنون في مساحة لا تتجاوز ربع مساحة البلاد (تتمثل في الشريط الساحلي)، كما أن 62% من مراكز التجمعات السكانية الكبرى التي يزيد عدد سكانها عن 10000 نسمة يقع في خمس مناطق فقط كلها في الشريط الساحلي، ويمثل التشتت الديموغرافي، وانخفاض الكثافة السكانية، تهديدا ديموغرافيا خاصة في الجنوب.
- يشكل التنامي الكمي لمعدلات الجريمة تهديدا للأمن الوطني، إذ يعد المعدل المحلي عالياً بالمقارنة بغيره من المعدلات الدولية والعربية، وقد بلغ العدد 784 جريمة لكل 100,000 نسمة من السكان الليبيين. وإذا ما استمر الحال على ما هو عليه، فإن معدل الجريمة

سيصل عام 2025 إلى (1807) جريمة، وهذا يعني ارتفاع نسبة الجريمة إلى 77% عما كانت عليه عام 2005.

- تناقص شريحة صغار السن (14 سنة فأقل) بمعدل يصل إلى ما يقارب7%، ما يؤثر على تدفقات قوى العمل.
- تمثل زيادة العمر المتوقع عند أول زواج (34 سنة) صعوبات واختلالات في مسارات النمو الديموغرافي، وتناقص حجم السكان، وتقلص قاعدة صغار السن في الهرم السكاني، لصالح كبار السن.
- غياب رؤية تربوية واضحة المعالم والغايات، والتغيير غير الهادف في السياسات التعليمية، واعتماد منهج التجربة والخطأ، والافتقار لمنهج تحليل النظم.
- وجود عيوب تنافسية أظهرها مقياس التعليم والمهارات بخصوص جودة إدارة المدارس وتخلف البحث العلمي.
- الفجوة المتنامية بين محتويات المناهج ومكوناتها وبين مستجدات عصر المعرفة.
- وجود نسبة عالية من معلمي التعليم الأساسي من غير المؤهلين تصل إلى 72%.
- التسرب من الدراسة قبل إنهاء مرحلة التعليم الأساسي، وعدم تفعيل تشريعات وقوانين العمل في تشرد وانحراف المتسربين، ومزاولتهم لأعمال وأنشطة شاقة في بيئات عمل صعبة وغير صحية.
- تدني مردود الكفاءة والجودة في التعليم رغم زيادة التكلفة لتقديم الخدمات، حيث بلغ الإنفاق على التعليم 73.7 مليون في الأعوام (70–73) ، و290.7 مليون عام 1980، و460.1 مليون عام 1990، بينما وصل عام 1996 إلى 702.9 مليون.
- لا تشكل معظم الأعمال الخاصة التي خاضها الشباب استغلالا للموارد المحلية، بل تكاد تكون أعمالا تجري وراء الربح السريع. كذلك معظمهم تنقصه الثقافة العصرية واللغات الأجنبية للتعامل مع الاقتصاد العالمي المتقدم.
- تنوعت أنماط الجريمة في المجتمع الليبي، وزادت خطورتها وشدتها، وتباينت أشكالها ولم تعد محكومة بمنطقة معينة، أو وقت معين.
- استخدام البعض للسلاح وسيلة للحصول على مزايا معنوية ومادية ومنها الوظيفة بعيدا عن الاعتماد على مستويات التعليم الجيد واكتساب المهارات وتوظيفها في العمل والكسب الشريف.

3.513 الفرص

- الاستفادة من السكان في شريحة صغار السن، والعمل على تمكينهم وتنمية مهاراتهم ورفع مقدرتهم التنافسية.
- تحقيق الترابط والتكامل بين معطيات الرؤية المختلفة، وبين المعطى الديموغرافي.
- تعني المؤشرات الكمية على التحضر دعماً لجهود التنمية البشرية واستيعاب معطيات المجتمعات الحضرية في عصر العولمة والمعلوماتية.
- توجيه إمكانيات مادية وبشرية كبيرة لتحسين جودة التعليم ومخرجاته وإعطاء أهمية للتدريب والتأهيل المستمر بعد التخرج.
- تجسير الفجوة الرقمية من خلال تطوير البنية التحتية لتقنية المعلومات والاتصالات وتسيير الولوج إلى المعرفة.
- التحول الديمقراطي وما يصاحبه من إعمال لآليات الرقابة والشفافية والحكامة الرشيدة.
- ارتفاع مستوى الرعاية الصحية.

3.514 التهديدات

- سوف يؤدي تقليص حجم الأسرة إلى تقليص معدلات الإعالة وإلى المباعدة بين الولادات، بما يمكن المرأة من المشاركة الفاعلة في التنمية والنشاط الاقتصادي، ويقيها مشاكل تعاقب الولادات. وقد يؤدي الفراغ الديموغرافي وتدني معدلات الكثافة ووجود الثروات الطبيعية إلى حدوث نزوح سكاني من دول الجوار.
- زيادة تكلفة الخدمات في ظل بقاء ظاهرة التشتت الديموغرافي.
- يخلق التكدس السكاني في المدن الكبيرة اختلالا في الخدمات واستهلاكا جائرا لموارد المدن وتلوث البيئة.
- تشكل المرأة ما يقارب من 50% من حجم السكان، لكن فرص تمكينها عامة ومشاركتها في النشاط الاقتصادي لا تزال محدودة.
- صعوبة تحقيق الاستجابة لمتطلبات عصر العولمة ومجتمع المعرفة والإدارة الالكترونية.
- سرعة تقادم المعرفة وسرعة انتهاء صلاحية الشهادات.
- صعوبة التوفيق بين الرغبات الفردية في التعليم، وبين متطلبات واحتياجات المجتمع.
- تخلف البنية التحتية، وعدم استجابة البناء المدرسي والمناهج الدراسية للمستجدات الضاغطة، التي تمثل تهديداً ينبغي التعامل معه بمنظور شمولي استباقي.
- انعكست التحديات، التي أبرزتها حركة تطور المجتمع الليبي وتفاعله مع العالم الخارج، في شكل ظواهر سلبية، حالت دون تطوره تطوراً مرغوباً فيه، الأمر الذي يؤكد ضرورة تكوين

رؤية موحدة لرعاية الشباب، ودمجه في حركة المجتمع، وحمايته من الآثار السلبية للتغيرات الاجتماعية والحضارية، سواء الناتجة عن حركة المجتمع الليبي نفسه، أم الناتجة عن التأثيرات العالمية في عقول وسلوك الشباب الليبي.

3.6 الأداء الصحي

- مرت ليبيا بعدة تغيرات سكانية واجتماعية واقتصادية أثرت كثيراً في الخدمات الصحية، مثل زيادة عدد السكان، والهجرة إلى المدن، ونقص عائدات النفط في بعض الفترات، كما تعرض القطاع الصحي لعدة تغيرات وتعديلات في هيكليته وأهدافه ووسائله.
- كان للسياسات المتبعة في العقدين الأخيرين من قبل الدولة تجاه القطاع الصحي، من خفض للتمويل، وتعطيل لبرامج التطوير للموارد البشرية وعدم الاهتمام بتحديث القانون الصحي، والارتباط بنظام المرتبات الذي لا يتبنى حوافز مشجعة للعاملين بالقطاع الصحي ضمن القانون رقم 15 لعام 1980، وعدم اعتماد معايير لاختيار الإدارات الكفؤة لإدارة مؤسسات القطاع، تأثيرات سلبية نتج عنها تدني مستوى خدمات القطاع الصحي.

3.610 تقويم النظام الصحي باستخدام أداة سوات

نعرض فيما يلي نقاط قوة ونقاط ضعف النظام الصحي، والفرص المتاحة له والتحديات التي تواجهه.

3.611 نقاط القوة المتوفرة بالنظام الصحي

- تعد الموارد البشرية، من الناحية العددية، أحد موارد النظام الصحي التي توفر له فرصة النهوض بخدمات الرعاية الصحية.
- البنية التحتية التي يعتمد عليها النظام الصحي والمتمثلة في مرافق الرعاية الصحية الأولية والثانوية مقبولة في المرحلة الحالية وبالمقدور توظيفها في مشروع إصلاح النظام الصحي.
- توفر الجامعات والكليات والمعاهد الطبية والفنية، من الناحية الكمية، فرصة على المدى القريب لإمداد النظام الصحي بالموارد البشرية.

3.612 نقاط الضعف التي تعتري النظام الصحي

- عدم اعتماد رؤية موحدة وسياسات معلنة لعمل القطاع خلال مراحل التطوير الزمنية المختلفة.
- تدني كفاءة التوثيق وتبادل المعلومات في المؤسسة الصحية على جميع المستويات.
- عدم صلاحية المعلومات والبيانات اللازمة للتخطيط والتنفيذ.
- عدم استقرار الإدارة.
- استمرار سوء استعمال الموارد المالية.

- صعوبة ضمان جودة الأداء مع التوسع الأفقي لمؤسسات الرعاية الصحية بما يغطي المساحة الشاسعة للبلاد.
- التذبذب والتغير في اتخاذ القرار.
- افتقار مؤسسات الخدمة الصحية لكوادر مؤهلة ومدربة.
- سوء التوزيع للكوادر الطبية والطبية المساعدة والفنية والإدارية بالمرافق الصحية.
- انخفاض مستوى عطاء الطاقم الطبي والطبي المساعد.
- تدني مستوى أداء خدمات الرعاية الصحية الأولية.
- غياب حلقة الوصل بين المواطن والمؤسسة الصحية.
- غياب التنافسية وروح المبادرة على مستوى الأفراد والمؤسسات في مجال الخدمة الصحية.
- غياب المعايير المحددة لجودة الخدمة والأداء والصيانة والنظافة وتنظيم سير العمل بالمؤسسة الصحية.
- الفوضى الإدارية في تحديد التمويل اللازم للإمداد الطبي وغياب الأسس الواضحة لقرارات تحديد الاحتياجات وعمليات الشراء والتخزين والتوزيع.
- نقص أو عجز التجهيزات الطبية للقيام بدورها بكفاءة، نتيجة لعدم توفرها في الزمان أو المكان المناسبين أو عدم صيانتها. وكذلك الحال بالنسبة للأدوية والتقنيات الطبية، مع عدم الرقابة وضمان جودة المتداول منها.
- التذبذب بين المركزية واللامركزية واستقلالية المؤسسة الطبية وغياب البيروقراطية الرشيدة.
- المستوى المتدني لأداء التثقيف والإعلام الصحي والوسائل المستخدمة فيه.
- الأسلوب المندفع وغير المدروس في الاستعانة بالخبرات والمؤسسات الأجنبية في طلب الإدارة والخدمة الطبية.
- عدم وجود خطط واضحة للتدريب المهني العملي والنظري.
- ضعف مستوى البحوث والدراسات العلمية القطاعية.
- عدم تمكن القطاع الخاص من تقديم خدمة صحية مساندة ومنافسة لعدم وجود معايير لتنظيمه ومراقبته بغرض الاستفادة منه.

3.613 الفرص المتاحة لتطوير النظام الصحي

- الرغبة السياسية والمجتمعية في إصلاح نظام الرعاية الصحية.
- توفر التمويل المناسب لنظام الرعاية الصحية الحديثة.
- إمكانية الاستعانة بالخبرات الليبية في الداخل والخارج للمساهمة في تطوير نظام الرعاية الصحية الوطني.
- الخبرة الدولية ودورها المحتمل في مستقبل نظام الرعاية الصحية الوطني.

- البنيـة التحتيـة لوسـائل الاتـصال والتوثيـق الإلكترونـي المتاحـة للاسـتخدام وتـوفر العناصـر البشرية المدربة بشكل أساسي والتي يمكن تطويرها.

3.614 التحديات التي تواجه النظام الصحي

- المساحة الجغرافية الواسعة للبلاد، ما يستوجب توفير خدمات الرعاية الصحية في المناطق السكانية بعدالة وإدارة جيدة.
- التغير الديموغرافي الذي طرأ على البلاد بعد حرب التحرير.
- الخطر البيئي المتمثل في ظاهرة التصحر ونضوب الموارد المائية.
- خطر انتشار بعض الأمراض المعدية عبر الهجرة غير الشرعية الوافدة لليبيا كالإيدز والتهاب الكبد.
- الحاجة الملحة لمعالجة حالات ضحايا حرب التحرير وصعوبة معالجة هذا الملف.
- ارتفاع معدلات حوادث الطرق والإصابات الناتجة بسبب استخدام الأسلحة التي انتشرت بعد حرب التحرير.
- ارتفاع معدلات الإصابة بالأمراض غير المعدية كالأورام وداء السكري وارتفاع ضغط الدم وأمراض القلب الناتجة عن الطعام غير الصحي والإفراط في تناول الأطعمة والتدخين وتناقص المجهود البدني.
- ارتفاع نسق الطلب على خدمات الرعاية الصحية الجيدة من قبل المواطنين بشكل قد يرهق النظام الصحي.
- نزعة المواطن لطلب العلاج بالخارج لما يتوفر عليه هذا البديل من خدمات رعاية صحية وفنية أفضل.
- الضغوط الناتجة عن الأزمة المالية العالمية ما قد يفقد الاقتصاد الليبي مرونته وبالتالي إمكاناته لتوفير الدعم المالي المطلوب لتدعيم النظام الصحي.
- ارتفاع أسعار التقنيات الطبية والأدوية ما قد يثقل كاهل الخزينة العامة ويستدعي توفير موارد مالية أكبر.
- النظام الضعيف للحوافز المادية والمعنوية التي من شأنها تشجيع المهن الطبية والطبية المساعدة على تحسين كفاءة أدائها مما جعل من النظام الصحي بيئة طاردة للكفاءات الطبية المتخصصة يدفعها للبحث عن فرص عمل وتطوير بالخارج.
- تدني مستوى التعليم والتدريب المهني المستمر بالمؤسسات التعليمية الطبية والصحية.
- عمل قطاع الصحة ومؤسساته كل بمفرده، في الوقت الذي لا يمكن لأي منها التخطيط أو التنفيذ المحترف والناجح دون إشراك القطاعات والمؤسسات ذات العلاقة.

3.7 الأداء البيئي

- شهدت ليبيا خلال العقود الماضية وضع وتنفيذ عدد من الخطط والمشاريع التنموية شكلت بسبب غياب الإدارة الجيدة عبئا على البيئة، ما يستوجب مراجعة هذه التجربة وإبراز نقاط الخلل فيها وتصحيحها، لتجنب استنفاد الموارد الطبيعية وانهيار النظم البيئية الداعمة للحياة.
- ومن ضمن المشاكل التي تعاني منها البنية التحتية للبيئة:
  - التلوث بالمخلفات الصلبة.
  - سوء الإدارة وعدم وجود إستراتيجية لإدارة النفايات الصلبة والسائلة.
  - عدم وجود مكبات تتوفر فيها الاشتراطات والمعايير البيئية.
  - خلط النفايات الطبية والصناعية الخطرة مع النفايات المنزلية.
  - عدم توثيق البيانات والمعلومات عن كميات النفايات ومعدل تولدها.
  - عدم تشجيع عملية تدوير النفايات وفتح مجالات الاستثمار فيها.
  - عدم وجود إستراتيجية وطنية وسياسات وبرامج تنفيذية واضحة خاصة بمعالجة مياه الصرف الصحي وإعادة استعمالها.
  - التغير المستمر في هيكلية وتبعية الأجهزة الإدارية للشركة العامة للمياه والصرف الصحي وتعدد جهات الإشراف عليها.
  - تلوث المياه والاستخدام غير المرشد.
- وبالنظر إلى الغطاء النباتي في ليبيا يستبين التدهور الشديد من حيث التنوع والكثافة. ولقد ساهمت حالة الجفاف المناخي والزحف العمراني وشق المحاجر والتلوث والرعي الجائر والتحطيب وقلع الأنواع بانتخابية دون تعويض (النباتات ذات القيمة الطبية والصناعية) في حدة التدهور.
- وإذا ما استمرت عمليات التدهور بهذه الكيفية، فسوف يؤثر ذلك في خزان بذور التربة بل سيتعدى الانحلال إلى فقدان خصوبة التربة، مما يجعل تعويضها أمراً صعبا.
- هناك أيضا تراجع وانحسار في العديد من الأنواع النادرة وحتى غير النادرة من النباتات، خاصة في ظل الزيادة المتوقعة في عدد السكان التي سينتج عنها المزيد من التوسع الزراعي وزيادة في أعداد الماشية، وبالتالي زيادة الرعي والهجرة واستيطان أماكن جديدة على حساب الأراضي الزراعية القديمة وإتلاف للغطاء النباتي الذي يتسم بوجه عام بانخفاض حيويته وقلة كثافته وبساطة تركيبته النوعية وانخفاض معدل إنتاجيته.
- ويعاني التنوع الحيوي بدوره من العديد من الممارسات الجائرة مما يتطلب التوسع في إقامة المحميات الطبيعية والمنتزهات الوطنية من أجل الحماية والمحافظة على الموروث الطبيعي.

- بالرغم من عدم وجود بيانات ومعلومات ومحطات مراقبة ورصد لملوثات الهواء الجوي، تعتبر ليبيا من بين الدول القليلة التي لا تعاني من مشاكل حادة في تلوث الهواء تؤدي إلى تدني جودته؛ ويرجع السبب في ذلك إلى محدودية مصادر التلوث وكذلك للطبيعة الجغرافية للمدن الليبية الكبرى حيث تعتبر مدنا مفتوحة وقليلة الكثافة السكانية.
- وبصفة عامة، تعتبر المشاكل البيئية المتعلقة باستخدامات الطاقة في ليبيا محدودة مقارنة بالدول الصناعية ودول المتوسط الأخرى، وذلك لأسباب عديدة منها اتساع المنطقة. ولهذا تكاد تنحصر الأضرار البيئية الناجمة عن استهلاك الطاقة في تلوث جزء بسيط من الشواطئ نتيجة لتسرب النفط من الناقلات أو المصافي والموانى، ولا يتوقع أن يكون لمعدلات حرق الوقود الأثر الكبير سواء في تلوث الهواء أم في ظاهرة الاحتباس الحراري.
- تقدر مساحة الأراضي القابلة للتصحر بحوالى 89% من إجمالي المساحة الكلية، بينما لا تتجاوز الأراضي الصالحة للزراعة ما نسبته 0.5% من المساحة الكلية لليبيا. وتشير البيانات إلى أن مساحة الأراضي ذات الغطاء النباتي لا تتجاوز 10% من إجمالي المساحة الكلية شاملة الغابات والمراعي، وإلى تقلص مساحات الغابات بشكل كبير مقارنة بالعقود القليلة الماضية. وتشكل مساحة الأراضي الرطبة والسباخ والبحيرات الساحلية ما نسبته 0.5 % من المساحة الكلية، وهي أيضا من الأنظمة البيئية التي ينبغي حمايتها والاهتمام بها خاصة أن هناك أعدادا كبيرة من الطيور المهاجرة تقتات عليها، كما أنها ذات فوائد علمية قيمة.
- أما فيما يتعلق بالبيئة البحرية، فقد أوضحت التجارب والخبرات المكتسبة في غضون هذا العقد أن للتخلص الخاطئ من مياه الصرف الصحي غير المعالجة والنفايات الصناعية تأثيرات سلبية كبيرة على البيئة البحرية ومواردها وعلى صحة الإنسان.
- وعلى الرغم من أن المواقع التي تعاني من هذا النوع من التلوث محدودة جدا، فإن الأمر يظل يتطلب المحافظة على جودة البيئة البحرية وحماية الموارد الطبيعية المهددة بها وعلى المخزون السمكي فيها.
- ولئن كان الوضع البيئي بوجه عام ليس سيئا، بل إن هناك تحسنا في مستوى الوعي بقضايا البيئة، فإن آليات العمل والسياسات المتبعة حاليا لا ترتقي إلى مستوى الاستجابة للتحولات المتسارعة ولا تتبنى أية برامج استباقية تحول دون تعرض البيئة للمزيد من المخاطر، بكل استحقاقات هذه الاستجابة على مستوى إعداد قواعد بيانات بيئية وإجراء دراسات مناخية وإصدار تشريعات ضابطة، وما إلى ذلك.

4 موضعة المشهد الليبي

4.1.أدوات الموضعة

- تبين من قراءة المسرح العولمي أن هناك مجموعة من المؤشرات التي يتعين أن تتم موضعة المشهد الليبي وفقها، بحيث يتسنى تحديد قدراته على مواكبة ما يحدث في العالم من تطورات حاسمة على مختلف الأصعدة، ورصد التحديات والفرص التي تهيئها البيئة المحلية والمعولمة. وكما سبق أن أوضحنا (في الفقرة 2.12)، تتحدد هذه المؤشرات في التالي:
  - درجة عالية من التنافسية تفرض مقاييسها في الجودة والتميز، والتجديد المستمر في الأفكار، وسرعة الوصول إلى الأسواق العالمية؛
  - تعرّض الدولة إلى عمليات تشكيل مستمرة تحدث تغييرات في وظائفها التقليدية، وتعزز دور القطاع الخاص؛
  - حصول مؤسسات المجتمع المدني على استقلاليتها واتساع مشاركتها المجتمعية والسياسية الفاعلة؛
  - توقف حصول النظام السياسي على شرعيته المحلية والدولية على منجزاته في التنمية المستدامة والإصلاح الديمقراطي، بما يشترطانه من سيادة للقانون ومشاركة اجتماعية وتعددية في السلطات والتنظيمات والأفكار ومنابر الرأي؛
  - قيام مجتمع معرفي تتاح فيه للجميع فرصة الحصول على المعلومات اللازمة لبناء القدرات وغدو تقنية المعلومات مصدر القوة الأساسي، اقتصاديا وأمنيا.

4.2 الفجوة الفاصلة

- من شأن الثروة المعرفية أن تجعل من يمتلكها قادرا على توظيف ما لديه من موارد مهما ندرت وشحّت، بل إنها سوف توفر له إمكان اكتشاف موارد جديدة لا تستنزف الطاقات القليلة الباقية. وعلى العكس سيكون البعيدون عن مجتمع المعرفة فقراء في الموارد، ومستنزفين لها حد الإهدار، ومن ثم سوف يزدادون فقراً وبؤساً.
- أصبحت المعرفة حقا من حقوق المواطنة يتيح للجميع الدراية بكل ما يخص حياة المجتمع السياسية والاقتصادية الاجتماعية، وهذا يعني قدرا أكبر من الشفافية وسيطرة أوسع على الفساد والانحراف.
- تتمثل شروط قيام مجتمع المعرفة في أركان أهمها:
  - توسيع مساحة حرية الرأي والتعبير والتنظيم وضمانها بالحكم الرشيد.
  - نشر كامل لتعليم راق، وإيلاء عناية خاصة بطرفي المتصل التعليمي، وللتعليم المستمر مدى الحياة.

- تأسيس نموذج معرفي مبني على توطين العلم، وبناء قدرة ذاتية في البحث والتطوير التقني في جميع الأنشطة المجتمعية، واستقطاب العقول المهاجرة.
- التحول الحثيث نحو نمط إنتاج المعرفة في البنية الاجتماعية والاقتصادية.

- المنافسة المفتوحة على العالم هي ما يحكم ويغير قرننا الحالي، والمعلومات هي مجال هذه المنافسة، فمن يملك المعلومة، ويعرف كيف يستخدمها، هو الأقدر على إيفاء استحقاقات التنافسية.
- أصبحت المعرفة عماد الاقتصاد الحديث، والمحرك الأساسي للنمو، سواء للمنظمات أم الدول، ولذا عرف الاقتصاد السائد باقتصاد المعرفة، الذي يعتمد على التعليم والتدريب والبحث العلمي والاستثمار في التقانة، وعلى علاقة أوثق بين الجامعات ومراكز البحوث، ومجتمع الأعمال والشراكات.
- لم تحقق خطة التعليم التوازن المطلوب بين مخرجاتها واحتياجات البلاد الاقتصادية والاجتماعية إذ اتسم النظام التعليمي بالتوسع الأفقي والكمي مع الافتقار إلى الجودة، بدليل أن ترتيب ليبيا كان 110 من بين 111 دولة تمت دراستها من حيث الجودة الاحتمالية لنظام التعليم العام.
- هناك فجوة بين النظام التعليمي ومستجدات العصر، خاصة معطيات العولمة وتقنية المعلومات والاتصالات، ما يعني وجود فجوة رقمية قي نظام التعليم، ويجعل نظام التعليم في مواجهة غير مسبوقة مع هذه المستجدات.
- اعتمدت منظمة اليونسكو (1995) أربعة مبادئ أساسية في فلسفة التعليم والتعلم مدى الحياة في القرن الحادي والعشرين تمثلت في: تعلم لتعرف، تعلم لتكون، تعلم لتعمل، وتعلم لتعيش مع الآخرين؛ غير أن هذه المبادئ لا تعبر عن قيم تحكم الخطط الإستراتيجية التي تخطط لمستقبل التعليم في بلادنا.
- تجاوز نصيب المعلم من التلاميذ المعدل الدولي الذي يتراوح بين 20_25 تلميذاً لكل معلم، ليصل إلى ما يزيد عن خمسين تلميذاً في معظم المدارس.
- أدى التطور الذي طرأ على مختلف العلوم الطبيعية والإنسانية إلى استحداث فروع تخصصية دقيقة على نحو أوجب مواجهة المؤسسات المعنية بتدريس هذه العلوم إشكالية الكم الهائل من المعارف والمهارات التي يفترض أن يكتسبها طلابها قبل تخرجهم. "التعليم الجامعي العام" برنامج استحدث خصيصا لحل هذه الإشكالية، وهو عبارة عن سلال من المواد تغطي مجالات متنوعة يطالب كل خريج بدراسة عدد بعينه منها، أيا كان تخصصه الدقيق. وهكذا يدرس الطالب الجامعي في كثير من جامعات العالم المتقدم ما لا يقل عن 45 ساعة معتمدة من مجموع الساعات المطالب بها (حوالى 132 ساعة) في تخصصات مغايرة لتخصصه

الدقيق؛ وقد يصل هذا العدد في بعض الجامعات إلى 66 ساعة، أي ما يعادل ساعات التخصص.

- أما في ليبيا، فإن نسبة عدد الساعات التي تخصص للمواد الثقافية العامة خلال العهد السابق لم تتجاوز 10%، وهي مواد في الفكر الجماهيري واللغة العربية والدراسات الإسلامية. وقد قلت هذه النسبة بعد قيام الثورة بسبب إلغاء مواد الفكر الجماهيري، وهناك توجه الآن إلى الاستعاضة عنها بمادة في الثقافة المدنية.
- هناك أيضا غياب واضح لبرامج التعليم المستمر والتعلم مدى الحياة، وهي برامج تشكل مكونا أساسيا من مكونات العملية التعليمية في المجتمع المعرفي.
- تتمثل الفجوة الرقمية في خطاب التنمية المعلوماتية في الفجوة الفاصلة بين الدول المتقدمة والنامية في النفاذ إلى مصادر المعلومات والمعرفة والقدرة على استثمارها. وفي الوقت الراهن، تتضاعف المعرفة كل 8 سنوات، وفي عام 2025 سوف تتضاعف كل 76 يوما. أيضا فإن اختراعات ومنتجات التقنية الحديثة وليدة جهود مراكز بحثية يوجد أكثر من 93% منها في الدول الصناعية المتقدمة.
- تقاس الفجوة المعرفية طبقا للمؤشرات التالية: عدد مراكز البحوث والتطوير؛ الجودة الأكاديمية؛ حجم الإنفاق على أعمال البحوث والتطوير؛ عدد براءات الاختراع، حجم إنتاج الكتب المؤلفة والمترجمة؛ نسبة وسائل الإعلام (الصحف والراديو والتلفزيون) لكل 1000 شخص.
- ويبين معدل استخدام شبكة المعلومات تقدم دول الخليج، الإمارات تحديدا، عن باقي الدول العربية، كما يبين الفارق الكبير بين المتوسط العالمي والمتوسط العربي. أما ليبيا فتأتي في المرتبة الرابعة عشرة بين الدول العربية.
- قامت دول عربية بعدة مبادرات مشجعة، على الرغم من أن الإمكانات والموارد الليبية أفضل من إمكاناتها ومواردها؛ ومثال ذلك برنامج الأردن لزيادة جاهزية المجتمع الأردني لدخول عصر المعلومات؛ نجاح تونس والمغرب في إنشاء بيئة تمكينية لتشجيع القطاع الخاص المحلي والأجنبي على الاستثمار في مجال المعلومات مما زاد من مؤشر الجاهزية الشبكية.
- ينفق العالم العربي على البحوث والتطوير 0.02% من إجمالي الناتج المحلي، بما يعادل سبع المتوسط العالمي (0.14%)؛ نسبة البلدان العربية من النشر العالمي لا تتجاوز 0.07%، على الرغم من أن العرب يشكلون 0.45% من سكان العالم؛ إنتاج العرب من الكتب لا يتجاوز 0.11% من الإنتاج العالمي، ومجمل ما ترجمه العرب منذ العصر العباسي حتى الآن لا يزيد عن 11000 كتاب، وهو مجموع ما تترجمه أسبانيا كل عام؛ معدل الإنفاق على البحوث والتطوير لكل نسمة 6 دولارات، مقابل 953 في الولايات المتحدة

و40 دولارا في الصين؛ عدد براءات الاختراع العربية المسجلة خلال التسعينيات لا تتجاوز 300 براءة، في مقابل 16328 في كوريا الجنوبية، و7652 في إسرائيل؛ معدل عدد الصحف لكل ألف شخص أقل من 53، مقابل 285 في البلدان المتقدمة. وإلى وقت قريب، لم تكن هناك جامعة عربية ضمن قائمة أفضل 500 جامعة في العالم، وعلى مستوى أفريقيا، جاء ترتيب جامعة قاريونس (جامعة بنغازي حاليا) 82 ضمن أفضل مائة جامعة في هذه القارة.

- يتضح من هذه الإحصائيات الضعف الشديد الذي تعاني منه البلدان العربية وفق مؤشرات الفجوة المعرفية؛ وبطبيعة الحال، فإن الأوضاع على المستوى المحلي، على الرغم من عدم وجود إحصائيات كافية في هذا الخصوص، ليست أفضل حالا.
- وبالنظر إلى ما تنفقه بعض الدول العربية والأجنبية على برامج البحث العلمي، نسبة إلى إجمالي الناتج القومي، نستطيع أن نستوضح مدى الاهتمام الذي توليه كل دولة للبحث العلمي والتطوير التقني.

الدولة	مصر	الأردن	ليبيا	إسرائيل	اليابان	أمريكا	بريطانيا	سويسرا	السويد	أسبانيا	ألمانيا
النسبة	0.34	0.28	0.01	2.94	3.00	2.75	2.08	2.86	2.90	2.87	2.66

- وتشير هذه النسب إلى أن ما تنفقه ليبيا لا يتجاوز 0.01%، في حين يصل المتوسط العالمي حوالى 2% من إجمالي الدخل القومي. ومن المعروف أن البحث العلمي فيي الدول التي تنفق أقل من 1% من دخلها القومي، يكون ضعيفاً، ولا يرقى إلى المستوى الذي يمكنه من تطوير القطاعات الإنتاجية والخدمية.
- تفيد الإحصاءات بأن العرب ينفقون سنوياً زهاء 5 مليار دولار على الشعوذة، وأن هناك حوالى 250,000 شخص يمارسونها كمهنة. وعلى الرغم من عدم وجود إحصاءات محلية، فإنه لا سبيل لإنكار ظاهرة اللجوء إلى المشعوذين في حالة الأمراض النفسية بوجه خاص.
- هناك أيضا نقص في الخبرات والكفاءات العلمية الفنية المتخصصة في المجالات العلمية في الدول العربية، حيث لا تتجاوز 7% مقارنة بكوريا مثلاُ التي تصل إلى 20%.
- يستلزم تضييق الفجوة الرقمية بوصفه هدفا متحركا نظرة استشرافية متجددة للتطورات التقنية المتوقعة على المدى القصير والمتوسط.

- وفي حالة المجتمع الليبي، أسهمت عدة عوامل في إحداث هذه الفجوة تتمثل في: تدني مستوى التعليم، عدم توافر فرص التعلم، الأمية المعلوماتية، الجمود المجتمعي، والعوائق التنظيمية والتشريعية، وغياب الثقافة العلمية_التقنية.
- ثمة مؤشرات تشي بهزال الإنتاج المعرفي والثقافي المحلي وتعرقل من ثم بناء المجتمع المعرفي، فهناك بحوث أكاديمية دون منتجات استثمارية، وترقيات أكاديمية دون ارتقاء علمي، وارتفاع في عدد الجامعات دون تطور محسوس في حركة المجتمع العلمية والثقافية، وإبداع محدود يواجه العقبات في توصيله جماهيريا وتداوله عربيا؛ وانفصال تام بين العلوم والفنون وإهمال فاضح للمعرفة العلمية الكامنة وراء الفنون؛ فضلا عن هجرة متنامية للعقول في شتى المجالات.
- وفي المجال الاقتصادي ثمة تدهور واضح في ظروف الطلب في السوق الليبي، حيث تتدنى مستويات الجودة وحماية المستهلك والتنوع السلعي، الأمر الذي يستبان من حقيقة أن ترتيب ليبيا جاء ضمن الـ 20% الأدنى وفق مؤشرات ظروف الطلب في الأسواق العالمية. نلحظ أيضا تدني مؤشر جاذبية مناخ الاستثمار، حيث تحتل ليبيا المرتبة 172 من بين 184، فيما تحتل المرتبة 18 من بين مجموع الدول العربية (عام 2003)؛ كما يوضح مؤشر الحرية الاقتصادية أن ترتيب ليبيا هو 17 من بين الدول العربية و153 من بين 161 دولة على مستوى العالم (عام 2003)، ثم تحسن حتى أصبح 88 من بين 110 دولة (عام 2006)؛ ورغم هذا التحسن، فإن القطاع الاستثماري يظل ضعيفا.
- أصدر المنتدى الاقتصادي العالمي (دافوس) تصنيفا لمدى تأثير تقنية المعلومات على تطوير القدرة التنافسية للعام2007_2008. وقد استند هذا التصنيف إلى مدى تكامل التقنية واندماجها في قطاع الأعمال والبنية التحتية والسياسات التي تنتهجها الحكومات لتطوير الابتكار واستخدام تقنية المعلومات. ويبين الجدول التالي تصنيف ليبيا وفقاً لهذه المعايير من بين 127 دولة.

الدولة	النقاط	التصنيف (عالميا)	التصنيف (عربيا)
الدانمارك	5.78	الأول	–
السويد	5.72	الثاني	–
سويسرا	5.53	الثالث	–
الولايات المتحدة	5.49	الرابع	–
سنغافورة	5.49	الخامس	–
فنلندا	5.47	السادس	–
هولندا	5.44	السابع	–
أيسلندا	5.44	الثامن	–
كوريا الجنوبية	5.43	التاسع	–
النرويج	5.38	العاشر	–
الإمارات العربية	4.35	التاسع والعشرون	الأول
قطر	4.33	الثلاثون	الثاني
تونس	4.23	التاسع والثلاثون	الثالث
البحرين	4.13	الخامس والأربعون	الرابع
الأردن	4.08	السابع والأربعون	الخامس
السعودية	4.07	الثامن والأربعون	السادس
الكويت	4.01	الثاني والخمسون	السابع
سلطنة عمان	3.97	الثالث والخمسون	الثامن
مصر	3.74	الثالث والستون	التاسع
المغرب	3.67	الرابع والسبعون	العاشر
الجزائر	3.38	الثامن والثمانون	الحادي عشر
ليبيا	3.10	الخامس بعد المائة	الثاني عشر

- أيضا، يشير مؤشر البيئة المستدامة 2005 إلى أن ليبيا تحتل الترتيب 36 من 40 دولة أفريقية حيث سجلت قيمة 42.3 وهي قيمة متدنية. لا يعتمد هذا المؤشر على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي أو على القدرة التنافسية فقط، بل يأخذ بعين الاعتبار أهدافا أخرى أهمها الأداء البيئي. ويستخدم 21 معيارا، مما يجعله أحد الأدوات الجيدة لرسم السياسات الوطنية للتحكم في الملوثات وإدارة الموارد الطبيعية.
- تشير مؤشرات الشفافية العالمية إلى أن ترتيب ليبيا 131 من أصل 160 دولة، وذلك وفقا للتقرير الذي نشرته منظمة الشفافية الدولية حول مستويات الفساد في العالم عام 2007، فيما تشير مؤشرات الإدارة الرشيدة لعام 2002 إلى أن ترتيب ليبيا في المشاركة السياسية 18 من أصل 19 دولة، وفي الاستقرار السياسي جاء ترتيبها 13، وفي فاعلية الحكومة 15، وتطور البيئة الإجرائية 18، وسيادة القانون 16، ومحاربة الفساد 17. أما مؤشر الاستدامة البيئية فيشير إلى أن ترتيب ليبيا بين الدول العربية هو 10 من أصل 16، وعلى المستوى العالمي 126 من أصل 193، وذلك وفقا لبيانات 2004.
- تشكل المرأة ما يقارب من 50% من حجم السكان، لكن مشاركتها في النشاط الاقتصادي لا تزال محدودة إذ بلغت حوالى 23% في عام 2003، في حين بلغت مشاركة المرأة في بعض الدول المتقدمة حوالى 45%.
- تشير تقديرات عام (2005) إلى أن معدل البطالة هو 30% من مجمل السكان العاملين اقتصاديا، وهذه النسب تعتبر مرتفعة جدا مقارنة مع معدلات البطالة المقبولة التي لا تتجاوز 5%.
- هناك ما يقرب من مليون ليبي يعانون من الفقر وهذا الرقم التقديري يعني أن نسبة الفقر في ليبيا تبلغ حوالى 20% من السكان، وهذه نسبة جد مرتفعة مقارنة بالموارد المتاحة.
- تدني معدل نصيب الفرد من المياه في ليبيا (500 متر مكعب) مقارنة بالمعدل العالمي.
- إجمالي ما يصرف على قطاع الخدمات الصحية عن كل فرد أكثر من 10% بقليل مقارنة بالدول المتقدمة. وتشير بيانات منظمة الصحة العالمية بشأن ليبيا إلى انخفاض نسبة الإنفاق إلى الناتج المحلي الإجمالي من نحو (3.7%) في عام 1998 إلى نحو (3.5%) في عام 1999 إلى (2.9%) في عام 2001. اقتصرت نسبة الإنفاق في الخدمات الصحية كنسبة من الإنفاق الإجمالي العام على (5%) في عام 2001 مقارنة بنسبة (15.1%) في تونس و(32.5%) في الإمارات. وبلغ متوسط نصيب الفرد من الإنفاق في الخدمات الصحية (143) دولار عام 2001 مقارنة بـ (843) دولار في الإمارات العربية.
- إن هذه البيانات تبين حجم الفجوة الفاصلة في المجال الصحي، وتستوجب أن يثبت العنصر الطبي الليبي القدرة على المنافسة من خلال امتلاكه المهارات والتأهيل العالي والتدريب

المستمر حيث تبرز المظاهر التالية: ضعف القيود المفروضة على انتقال العمالة الطبية، والهجرة المكثفة التي ميزت التطور المعاصر في قطاع الخدمات الصحية على المستوى العالمي؛ وشيوع ظاهرة الأطباء الزائرين، وفى ذات الوقت هجرة العديد من الأطباء الليبيين للعمل بالخارج وبنسب كبيرة، مما سيؤثر في نوعية الكوادر العاملة وفي استقرارها؛ نسب عالية من حالات تلقي العلاج في الخارج بسبب التدهور والتدني في مستوى الخدمات الصحية بالداخل وانعدام ثقة المواطنين بها.

4.3 تحديات مستقبلية

- هناك مجموعة من الظواهر تشكل في مجملها عوائق أمام تأسيس ثقافة النهوض والتقدم وتنفيذ برامج التنمية المستدامة، وتشكل هذه الظواهر تحديات بعضها عام وبعضها الآخر يخص قطاعات بعينها.

4.31 تحديات عامة

- حالة الإحباط العام والعزوف عن المشاركة.
- انتشار السلاح والتردي العام الذي تعاني منه المنظومة الأمنية.
- تخلف الأطر الإدارية والمؤسسية والقانونية.
- عدم جاهزية البنية التحتية في مختلف القطاعات.
- تشكل شريحة مجتمعية مستفيدة من الأوضاع الراهنة.
- هيمنة عقلية القطاع العام على الرغم من تقليل حجمه ونفوذه.
- شيوع ثقافة الفساد.

- غلبة الولاء القبلي والجهوي والحزبي على حساب الانتماء الوطني، وضعف مؤسسات المجتمع المدني.
- تردد القطاع الخاص في خوض غمار الاستثمار والإنتاج.
- ضعف هيكل القوى العاملة الوطنية، وعدم قدرتها على المنافسة في السوق العالمي.
- غياب الوعي البيئي بصفة عامة وغياب البعد البعد البيئي في النشاطات الاقتصادية بصفة خاصة.

4.32 تحديات ثقافية

- التنمية الشاملة عملية تحويل للوجود الاجتماعي للأفراد تمكنهم من استيفاء استحقاقات المواطنة وتيسر لهم فرص امتلاك المعرفة وممارسة الحرية والمشاركة في القرارات المصيرية المتصلة بحياتهم؛ ولذا يبدو أن هناك حاجة ماسة إلى نسق قيمي بديل ينتج إطارا نهضويا محابيا للتقدم، ويعزز ثقافة منتجة تسهم في تقدم المجتمع وانفتاحه على الآخر والإفادة من تجاربه، وتتطلب تلبية هذه الحاجة الاستجابة إلى جملة من التحديات.

- هناك بداية التحدي اللازم عن حقيقة أن الثقافات الشعبية، بسبب جذورها الضاربة في أعماق المنظومة الاجتماعية، أبطأ من ثقافة النخب في التكيف مع التوجهات العولمية. ويثير هذا التحدي أسئلة حول مدى قابلية المنظومات الاجتماعية والذهنية السائدة عند جموع الناس للتوجهات العولمية، وحول سبل التنشئة الاجتماعية في مجتمع المعرفة الذي نطمح إليه.
- وهناك تحدي التوجهات المتطرفة التي تتبنى العنف وتؤثر بشكل مباشر في الاستقرار المجتمعي التنمية الشاملة وفي الانفتاح على الآخر. وبطبيعة الحال، فإن هذه الظاهرة تثير تساؤلات حول أفضل سبل التعامل معها، وهو يستدعي تأسيس خطاب سلمي مدني يركن إلى مرجعية قيمية متأصلة في تراثنا الديني تعلي من قيمة الإنسان وتكرم آدميته.
- ينبئ ظهور أسماء مهمة في مختلف حقول الثقافة والعلوم بإمكانات المجتمع الليبي البشرية، لكنه ينبه أيضا إلى خطر ظاهرة عطالة الكثير من العقول الوطنية وتوقفها عن الإسهام في تنمية المجتمع المحلي، إما بسبب الهجرة إلى الخارج أو بسبب وضعها على هامش الفعل في الداخل، ويوجب من ثم تهيئة مناخ أقدر على استيعاب طموحاتها وقدراتها.
- ثمة حاجة إلى تقصي رواسب المجتمع الأبوي المسيطر، والبحث تحديدا في أثره على مساهمة المرأة في مختلف صنوف العلم والثقافة.
- وتشكل أساليب التنشئة وتعدد مصادر المعرفة وآليات تفكيك البنية الأبوية للمجتمع مجموعة من التحديات. ويبدو أن طفولة أطفالنا تسرق منهم عبر التعجل في إلحاقهم بمؤسسات التعليم، وفرض وصاية مستمرة على خياراتهم وإبداعاتهم، وتحميلهم أعباء دراسية وحياتية لا طاقة لهم بها.
- قللت سيطرة القطاع العام لفترة طويلة من مراكمة خبرة القطاع الخاص وأضعفت من روح المبادرة فيه، ويتعين التحدي المستقبلي في هذا السياق في العمل على تعويض هذا الفاقد، والبحث فيما إذا كانت ثقافة المجتمع تشكل تربة خصبة لمبادرات العمل الأهلي، وما إذا كان بالمقدور تخلي الدولة فجأة وكلية عن دعمها للقطاع الثقافي.
- أسهم ما كان يسمى بالمؤتمرات الشعبية، الإطار الوحيد الذي كان متاحا في النظام السابق للأداء السياسي، في خلق منابر للكلام أُقحمت فيه قطاعات كبيرة من المواطنين. غير أن غياب الإطار الدستوري والمؤسسي الذي يضمن حريات الأفراد والجماعات، فضلا عن حقيقة أن القرارات المصيرية كان يتخذها رأس النظام، أفقد الثقة في جدوى ثقافة الحوار والمشاركة، ولعقود انعكس هذا على فعالية المجتمع المدني، ما يثير تحدي استعادة هذه الثقة، والرهان على أهمية التفاعل بين الرؤى المختلفة.
- من منحى آخر، أدت الروح الحماسية بعد فبراير إلى تشكيل أحزاب تُعوزها خبرة الحياة السياسية، وتشكيل الكثير من منظمات المجتمع المدني والجمعيات الأهلية التي تفتقد إلى

الثقافة المدنية، ما أدى من جهة إلى إرباك في دور المشاركة المجتمعية في إدارة هذه المرحلة، وعجز أغلب البرامج الحزبية عن تلبية رغبات الشارع، وأدى من جهة أخرى إلى زعزعة ثقة المواطن في النخب السياسة، وفي جدوى الحوار والمشاركة.

- وفي حين تلاشت فجأة كل الأساليب الرقابية، واستشعر الجميع لفترة وجيزة أهمية الحوار وجدوى حرية التعبير، أسهمت استحقاقات المرحلة، والمخاطر التي تحف بالبلاد، وحقيقة أن النظام السابق قد خلّف تركة هائلة من الخراب، والتناحر بين التيارات السياسية، والأجندات الخفية، وفرض الرأي بقوة السلاح، في التوجس في نوايا الكثيرين، وغلبة التقويمات الشخصية، ما شكك ثانية في جدوى الحوار، وأثار من جديد تحدي استعادة الثقة في ثقافة الحوار، أحد أهم استحقاقات التجربة الديمقراطية.
- ويشي انشغال كثير من النخب الثقافية والسياسية بتصفية الحسابات فيما بينها بثقافة إقصائية لا تسهم فحسب في عرقلة الجهود الرامية لتحقيق المصالحة الوطنية، بل تُعين بطريقتها على عرقلة السعي إلى إحداث نقلة نوعية في المشهدين الثقافي والسياسي.
- هناك أيضا تحدي العولمة، التي تعني أن الأنشطة أصبحت تمتد عبر الحدود الوطنية بحيث إن الفعاليات الاجتماعية والثقافية في أي جزء من العالم قد تؤثر بصورة مباشرة على الأفراد والمجتمعات في أماكن بعيدة عنه. وهكذا يبدو أنه يتعين علينا التعامل مع مواطن ذي شخصية مركبة ثقافيا لها أبعادها الوطنية والإقليمية والإنسانية.
- شجعت ثورة التقنيات المعلوماتية التي عجّلت بآليات العولمة الثقافية الإثنيات العرقية على التعبير عن نفسها والمطالبة بحقوقها، وقد طرأت الحاجة إلى التعامل بموضوعية وانفتاحية مع هذا النزوع خصوصا بحسبان الدور المتميز الذي قامت به هذه الإثنيات في التحرير وتأكيدها المستمر على الوحدة الوطنية بوصفها أحد ثوابت المستقبل السياسي والثقافي في ليبيا، وباعتبار الدور الذي يمكن أن تقوم به في تأكيد التنوع الثقافي أحد سمات الازدهار الحضاري، فضلا عن كون حقوق الإثنيات في تكريس ثقافاتها من ضمن الحقوق الأصيلة التي تجمع عليها المواثيق الدولية.
- وقد يبدو لأول وهلة أن الإرادة، السياسية تحديدا، قد تحققت بعد قيام ثورة فبراير، وأنه لم يعد هناك ما يحول دون الشروع في تنفيذ الخطط الإستراتيجة القائمة على ركائز الرؤية. غير أن هناك رواسب نفسية ومعوقات ثقافية واجتماعية مازالت تقف حائلا دون تأمين المناخ المناسب لتنفيذ تلك الخطط، ويبدو أنه من طبيعة التخلف أن ينتج ثقافته التي تدافع عنه.
- تظل هناك حاجة ماسة إلى التصدي لمظاهر إهدار العقل التي تشمل الأمية الثقافية ونزيف العقول والإقصاء المعرفي والتسطيح الفكري.

- ثمة تغيير طرأ على مفهوم الأمن، فبعد أن كان هناك توجس عام من الأجهزة الأمنية، التي ارتبطت في الأذهان باقتصار دورها على حماية النظام، أصبح الأمن بمفهوميه الوطني والإنساني أولوية ومطلبا يرتهن به تنفيذ المشاريع التنموية.
- أنتج استشراء ثقافة الفساد الممنهج لعقود وما أورثته من عجز وعطالة منظومة قيمية وأنماطا سلوكية تنشّأ عليها جيل بأسره، ولا يتوقع أن تنجح السياسات التي يفترض أن تتبناها الحكومات الوطنية في إحلال منطومة وأنماط بديلة ما لم تتبن الدولة بمختلف مؤسساتها، والمجتمع المدني بمختلف منظماته، ومكونات المجتمع بمختلف شرائحه، مشروعا وطنيا يستهدف تنشئة اجتماعية وتربوية بديلة تسهم في تشكيلها المؤسسات الأسرية والتربوية والتعليمية والإعلامية والدينية، فيما تناط مهمة ضمان ترسيخها بالمؤسسات الرقابية والقضائية ومنظمات المجتمع المدني، وبإعمال معايير النزاهة والشفافية عبر مكاتب وإدارات مختصة في مختلف المؤسسات الرسمية.
- تنتج النظم الشمولية لغتها الإقصائية وخطابها المغلق، ولا سبيل لإحداث ثورة حقيقية دون التصدي لهذا الخطاب. وفي السياق المحلي، وجدت مفردات إقصائية وتخوينية كثيرة في خطاب النظام السابق سبيلها للخطاب السائد بعد الثورة، ما ينبئ بتكرس هذا الخطاب في الذهنية السائدة. ويتعين التحدي المتعلق بهذا الأمر في إنتاج خطاب يتبنى لغة جديدة ذات مضامين ديمقراطية تسهم في تشكيلها المؤسسات الإعلامية والتعليمية والتربوية، فضلا عن الأعمال الفكرية والإبداعية.
- أدى الفراغ السياسي والأمني في البلاد إلى تدفق المنظمات الأجنبية والمعونات الدولية والأجهزة الاستخباراتية الأجنبية، ما أنعش هواجس نظرية المؤامرة. ومن شأن هذا أن يفرض تحدي استحداث آلية في التعامل مع هذه المنظمات والأجهزة تُوازن بين المخاوف الأمنية وضرورة السيادة الوطنية من جهة، واستحقاقات الانفتاح العالمي على المستويات السياسية والاقتصادية والثقافية من جهة أخرى، بحيث نضمن في آنٍ حماية الأمن الوطني وتجنب دعاوى التشرنق والانغلاق.
- وهناك التحدي الذي تفرضه المضامين الدستورية الخلافية، وما يستوجبه من استصدار دستور يستوفي استحقاقات الشمولية والمشاركة والشفافية والتوافقية.
- وحتى في حال النجاح في استصدار دستور يلبي هذه الاستحقاقات، يظل هناك تحدي غياب الوعي بأهمية الوثيقة الدستورية والحقوق والواجبات المدنية التي تحميها، وغياب السلطات القضائية والتنفيذية القادرة على إعمال بنود هذه الوثيقة.

4.33 تحديات سياسية وأمنية

- يتضح أن أية مقاربة للأمن لا بد أن تأخذ في الاعتبار جملة من التحديات والتهديدات التي تواجه ليبيا على المستويات الداخلية والإقليمية والدولية. وترتبط هذه التحديات والتهديدات بالمفهوم الشامل للأمن ويمكن عرضها فيما يلي.
- التحديات الداخلية: وتنقسم بدورها إلى تحديات سياسية تتعين في مأسسة العملية الديمقراطية وتطوير الآليات السياسية على نحو يسهل من عملية إدماج النظام السياسي في البيئة العولمية وتعزيز استحقاقات الشرعية؛ وتحديات أمنية تتعين في:
    - ظهور الجماعات المتطرفة التي تتوسل العنف على الساحة الليبية بما تشكله من تهديد للأمن الوطني.
    - التهديدات الناجمة عن المقيمين بصورة غير قانونية على البيئة والصحة، فهم يتواجدون بكثافة سكانية كبيرة حول المدن في شكل أحياء عشوائية وخاصة في الجنوب، ومع مرور الوقت قد تُفرض سياسة الأمر الواقع، ويصبح تواجدهم راهنا جغرافياً وقانونياً. ونظراً لظروف إقامة العمالة غير الشرعية وعدم وجود رقابة صحية صارمة، هناك خطر نشر الأمراض المعدية مثل الوباء الكبدي ونقص المناعة المكتسبة وتحويل هذه المجتمعات السكنية للمهاجرين إلى مناطق موبوءة وهو ما يشكل خطراً على البيئة والصحة العامة والأمن الوطني.
    - تحدي الأقليات الإثنية والثقافية التي قد تمثل تهديدا للوحدة الوطنية، وقد تشكل ذريعة للتدخل الأجنبي.
- التحديات الإقليمية: وهي تحديات متشابكة ومتداخلة تتعلق بجوانب عدة، لعل أبرزها تحديات المشكلات الحدودية مع دول الجوار، والتحديات السكانية، وتحديات الهجرة غير الشرعية، وتحديات الصراع العربي_الإسرائيلي:
    - تحديات الحدود الجغرافية مع دول الجوار؛ وهي مشكلات يمكن رصدها علي مستويين: يتعلق الأول بمشكلات الحدود البرية، فيما يتعلق الثاني بالمناطق البحرية الليبية، ويتصل بمشكلات تداخل مناطق الصيد وما يعرف بالمناطق الاقتصادية ومناطق الجرف القاري مع مثيلاتها من دول الجوار البحري سواء كانت ذات سواحل متاخمة أو سواحل متقابلة.
    - تحديات سكانية: يتوقع أن يبلغ عدد سكان العالم عام 2025 نحو 8.5 بليون نسمة وعدد سكان المنطقة العربية نحو نصف بليون نسمة، أي أن واحدا تقريبا من كل 17 شخصا في العالم سيكون عربيا. وسيحتل المصريون الذين

سوف يبلغ عددهم آنذاك 93 مليونا المرتبة الأولي في العالم العربي، فيما سيحتل السودانيون الذين سيزيد عددهم علي 60 مليونا المرتبة الثانية، وتأتي الجزائر (51 مليونا) في المرتبة الثالثة وبعدها المغرب (47 مليونا) في المرتبة الرابعة، وتونس (12 مليونا) في المرتبة الخامسة، فيما تأتي ليبيا في المرتبة السادسة (8 ملايين). وإذا أضفنا أن عدد سكان تشاد يبلغ نحو 9 ملايين حسب آخر إحصاء عام 1982 وأن عدد سكان النيجر حسب إحصاء عام 2005 قدر بحوالى 11 مليون؛ فإنه يمكننا الوقوف علي حجم التحدي السكاني الذي يواجه ليبيا ودورها الإقليمي في المنطقة. إن ليبيا هي الدولة الأصغر بين دول الجوار من الناحية السكانية، ويزداد هذا التحدي إذا ما عرفنا أن مساحة ليبيا هي الأكبر بعد السودان والجزائر، وبكثافة سكانية تقدر بحوالى 2.3 كم^2، ويتضاعف هذا التحدي في ضوء الأوضاع السياسية والاقتصادية والمعيشية التي تعصف بدول الجوار الجغرافي. ويكفي أن نشير هنا إلي أن حدود ليبيا السياسية والجغرافية تتماس مع أفقر دولة في العالم، حسب تقارير التنمية البشرية، وهي النيجر، كما أن معدلات البطالة مرتفعة في دول الجوار الجغرافي (مصر 11 %، تونس 13%، الجزائر 15% في العام 2006 م) وهو الأمر الذي يهدد الأمن الوطني الليبي إذ تبدو ليبيا منطقة جذب شديد.

- تحديات الهجرة غير الشرعية: منابع الهجرة غير الشرعية إلى ليبيا كثيرة، حيث تشكل دول الجوار المصدر الرئيس لهذه الهجرة، وغالبا ما يتخذ هؤلاء المهاجرون ليبيا محطة عبور نحو أوربا، ومعظم المهاجرين يأتون من جنوب الصحراء عبر الحدود الليبية المشتركة مع تشاد والنيجر والسودان إضافة إلى بعض المهاجرين القادمين من مصر وتونس والجزائر والمغرب. وبطبيعة الحال، لا يمكن تجاهل خطر هذه الهجرة على ليبيا، وهي أخطار سياسية واقتصادية واجتماعية، حيث لا يمكن لأي مجتمع أن يخطط أو يستقر أو يحقق الأمن في ظل تدفق غير معروف للمهاجرين.
- وهناك أيضا الصراع العربي الإسرائيلي الذي يشكل تحديا للسياسة الخارجية الليبية وعلاقاتها مع الدول الكبرى، خاصة فيما يتعلق بالموقف الليبي من تطورات القضية الفلسطينية وعملية السلام، وعضوية ليبيا في الترتيبات الدولية المختلفة، فضلا عن التهديد الذي يشكله تنامي القوة العسكرية الإسرائيلية.

- التحديات الدولية؛ التي تتعين مكامنها في العلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية، وحلف شمال الأطلسي، والاتحاد الأوربي.

- في غياب تعدد الأقطاب السياسية الدولية ووجود الولايات المتحدة الأمريكية على رأس القوى العظمى، من المهم إيجاد مقاربة للتهديدات الدولية على هذا الأساس؛ أي من خلال الأفكار والمفاهيم المحددة للسياسة الخارجية الأمريكية التي تغيرت جوهرياً بعد 11 سبتمبر 2001.
- من الضروري إدراك حقيقة الأوضاع العالمية وبشكل خاص إستراتيجية حلف شمال الأطلسي الذي ينظر إلى جنوب المتوسط في إطار استراتيجي ذي علاقة بالأبعاد الجيوبوليتكية والاقتصادية وببعد الدفاع حول حوض البحر المتوسط وما بين هذه الأبعاد من تداخل واعتماد متبادل.
- أما المواضيع التي تمثل جوهر الخلافات يبين الاتحاد الأوروبي وليبيا والتي قد يتطور أي منها من خلاف دبلوماسي إلى عمل عسكري فتنحصر في مسألة الهجرة غير الشرعية، ومسألة المناطق البحرية، ومسألة التدخل باسم حقوق الإنسان والديمقراطية، والتدخل لحماية الجاليات في حالة عدم الاستقرار أو حدوث نزعات مسلحة داخلية.

4.34 تحديات اقتصادية

- لأن العولمة تعني تطور النظام الاقتصادي الدولي، ثمة حاجة إلى استنفار همم الاقتصاد الوطني واستنهاض آلياته حتى يستقيم أداء وإنتاجا قبل أن يعبر الحدود منافسًا في الأسواق الخارجية.
- تقدمت ليبيا بطلب لعضوية منظمة التجارة العالمية، ويتوقع أن تبدأ مراحل التفاوض قريبا، ومن شأن هذا أن يضع ليبيا في مواجهة تحدي التواؤم مع متطلبات الانضمام إلى هذه المنظمة، وأن يمنح للمنتجين المحليين فرصا أكبر، لكنه سوف يجعلهم أكثر عرضة لتحديات المنافسة الدولية.
- الاقتصاد الليبي اقتصاد مستورد صاف للخدمات، إذ يصل العجز إلى ما يقرب من 2.8 مليار دينار حسب إحصائيات 2005، ومن شأن انتشار الاقتصاد المعرفي وتبني أن يفرض عليه الالتزام بمتطلبات هذا النوع من الاقتصاد، خصوصا فيما يتعلق بالملكية الفكرية.
- سوف يواجه القطاع الخاص منافسة غير متكافئة مع الشركات الأجنبية، خصوصا بمقتضى محدودية خبرته، والتغيرات المتوقعة في دور الدولة وإعادة الهيكلة الاقتصادية وتقلص نطاق السياسات الحمائية.

- سوف يتعرض سوق العمل في الاقتصاد الليبي إلى مشكلة هيكلية تتمثل في عدم تناسب التركيب النوعي للقوى العاملة الليبية مع متطلبات الاقتصاد العالمي، خاصة فيما يتعلق بالمهارات المعرفية، التي أصبحت استحقاقا ومحددا رئيسا للاندماج في هذا الاقتصاد.
- تبلغ درجات الانفتاح أو الانكشاف في الاقتصاد الليبي إلى مستويات مرتفعة وصلت حوالى 70% عام 2005. وحيث إن الاندماج في الاقتصاد العالمي سوف يزيد من درجة الانفتاح، فإن هذا يضع الاقتصاد الليبي أمام تحد يتطلب القيام بإصلاحات جذرية في المجالات الاقتصادية كافة.
- تبرز ظاهرة شيوع الشركات الفردية والعائلية في ليبيا، بوصفها إحدى السمات البارزة في هيكل القطاع الخاص، كما أن معظم نشاط القطاع الخاص الليبي يتوجه نحو الأسواق المحلية. ونظرا إلى صغر هذه الأسواق، فإن ذلك يشكل قيدا أمام القدرة التنافسية لهذه الشركات.
- هناك ضعف في مؤسسات التمويل الوطنية، وتخلف في أدواتها المالية، فضلا عن عدم القدرة على تنويع مجالات الاستثمار بالرغم من توفر فوائض سيولة. وفي ظل التوجه نحو تطبيق الصيرفة الاسلامية فإن إرساء دعائم النظام المالي الإسلامي تتطلب ما يلي:
- تطوير وإعادة هيكلة القطاع المصرفي والمالي ليواكب متطلبات الصناعة المصرفية والتمويل الإسلامي.
- مراجعة التشريعات والقوانين السارية واستحداث ما يتطلب استحداثه من تشريعات جديدة.
- ترسيخ الوعي بالصيرفة الإسلامية باعتبارها أحد مكونات نظام اقتصادي إسلامي متكامل.
- تطوير المناهج التعليمية في المدارس والجامعات واستحداث أقسام جديدة بكليات الاقتصاد والمحاسبة لتخريج مختصين في مجالات الصيرفة الإسلامية.
- تنمية وتطوير الموارد البشرية بالقطاع المصرفي والمالي في ليبيا من خلال التدريب والتعليم وفق وأصول المالية الإسلامية وأصولها.
- ولتحقيق هذه المطالب، ينبغي وضع إستراتيجية واضحة المعالم والأهداف، يحدد لها إطار زمني تتناسب وحجم هذه المطالب وأهميتها، وتجرى متابعتها وتقويمها حفاظاً على الموارد اقتصادية المتاحة، وضماناً للاستقرار الاقتصادي والمالي اللازم.

4.35 تحديات التنمية البشرية

- يعتبر التفاوت في توزيع الكثافة السكانية من العوامل المؤثرة في طبيعة التنمية البشرية. وفي حين أن معدل التفاوت العالمي في حدود 0.5%، فإنه يقترب في ليبيا من 1%، فحوالى 80% من السكان يقطنون في مساحة لا تتجاوز ربع مساحة البلاد (تتمثل في الشريط

الساحلي)، كما أن 62% من مراكز التجمعات السكانية الكبرى التي يزيد عدد سكانها عن 100000 تقع في خمس شعبيات فقط كلها في الشريط الساحلي، فيما يمثل التشتت الديموغرافي، وانخفاض الكثافة السكانية، تهديدا ديموغرافيا خاصة في الجنوب.

- تجدر الإشارة أيضا إلى أن هناك عدة عوامل مرتبطة بالهيكل السكاني تجعلنا نتوقع تفاقم مشكلة البطالة في المستقبل إن لم توضع الحلول المناسبة، حيث تبلغ نسبة السكان ممن تقل أعمارهم عن العشرين نحو 50%، ويتوقع دخولهم لسوق العمل عما قريب (انظر الشكل). كما أن معدل الزيادة السنوية في القوى العاملة يعد معدلا مرتفعا حيث يبلغ 3.3%. من جهة أخرى من المتوقع أن ترتفع نسبة مساهمة المرأة في المجموع الكلي للقوى العاملة. كما أن الاتجاه نحو الخصخصة سوف يؤدي إلى إعادة توزيع أعداد متزايدة من العاملين بالخدمة العامة إلى القطاع الخاص، مما يزيد من مشكلة البطالة خلال الفترة المقبلة.

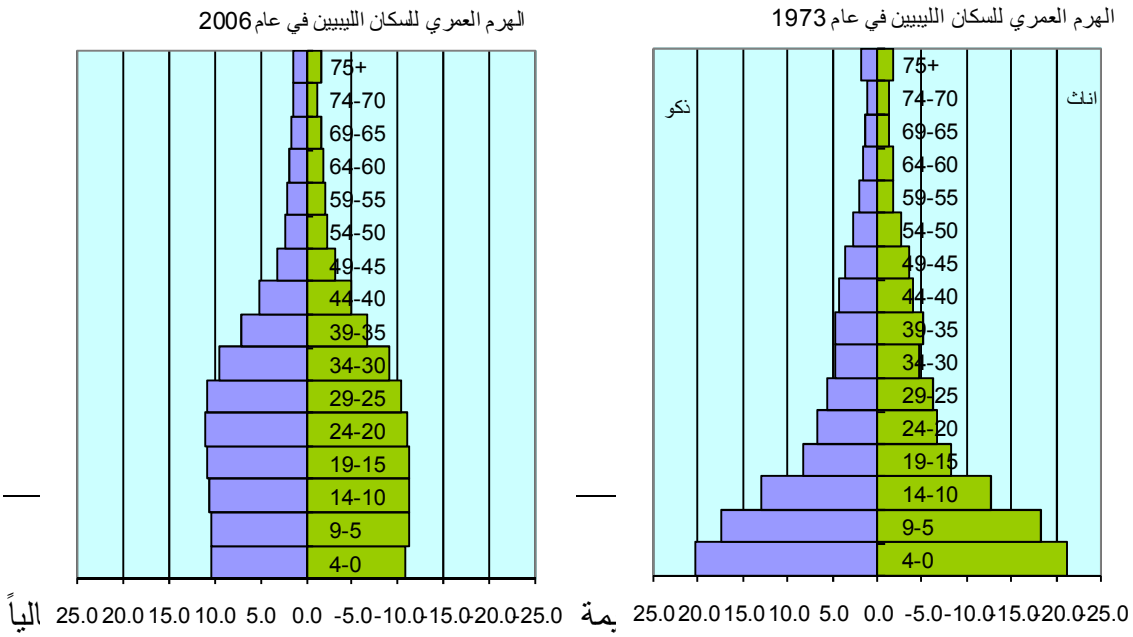

- بالمقارنة بغيره من المعدلات الدولية والعربية، إذ بلغ العدد(865) جريمة لكل(100000) نسمة من السكان الليبيين. وإذا ما استمر الحال على ما هو عليه، فإن معدل الجريمة سيصل عام 2025 إلى (1807) جريمة لكل (100000) نسمة من السكان. وهذا يعني ارتفاع نسبة الجريمة إلى 77% عما كانت عليه عام 2005.

- وأخيرا، يتوقع زيادة الهجرة من الريف إلى المدن، وزيادة معدلات قدوم السواح والعاملين، بما يؤدي إلى مضاعفة الطلب على الخدمات الصحية ويثير المزيد من التحديات أمام القطاع الصحي.

4.36 تحديات الأمن المائي والبيئي

- تعاني ليبيا من قلة الموارد المائية حيث لا تزيد المساحة الواقعة فوق خط المطر عن 5%، ولذا فإن المصدر الرئيسي للمياه هو المياه الجوفية وتمثل حوالى 97% من إجمالي المياه المستهلكة في ليبيا الذي يقدر بحوالى 4.8 مليار متر مكعب سنويا. ولأن المصادر غير المتجددة تشكل 87% من إجمالي المياه المستغلة حاليا في ليبيا، هناك إحساس متزايد بأهمية المياه خاصة مع الارتفاع الملحوظ في عدد السكان وازدياد الطلب على المياه، وفي ظل التطور الحضاري السريع. لذلك من المتوقع أن يكون هناك عجز مائي ربما أعلى من التقديرات السابقة (انظر الشكل) مما يتطلب ضرورة التنسيق في رسم السياسات المائية خاصة في ضوء ما أشار إليه تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سنة 2006 من أن قضية المياه تعتبر من القضايا الهامة والمرشحة أن تكون قضية عدم استقرار على المستوى العالمي.

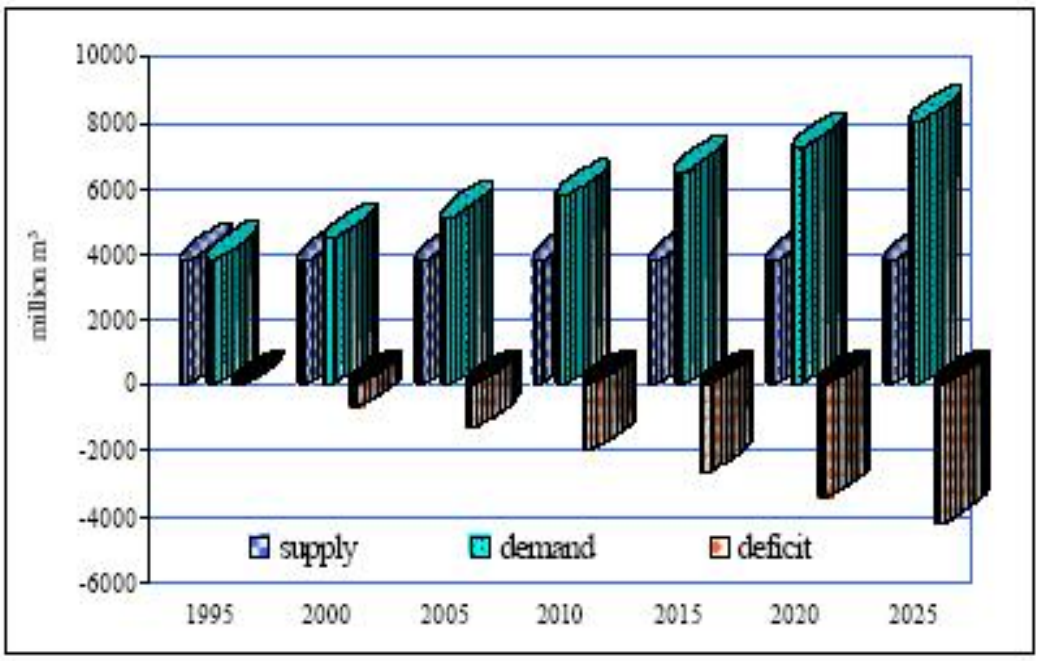

العجز في مصادر المياه في ليبيا حتى عام 2025

- أصبحت الاشتراطات البيئية تمثل جواز سفر لمرور السلع حيث تتطلب العديد من الدول معرفة دورة حياة المنتج بالكامل. ولهذا تخشى الكثير من الدول أن تؤدي هذه الإجراءات إلى فرض المزيد من القيود غير الجمركية على صادراتها إلى الدول المتقدمة.
- ما شهدته ليبيا خلال العقود الماضية من مشاريع صناعية وزراعية مجرد مشاريع عشوائية لم تراع فيها الإعتبارات البيئية بأي شكل من الأشكال، الأمر الذي يوجب:
  - اعتبار مبدأ التنمية المستدامة دليل عمل إرشادي في عمليات التنمية.
  - إجراء دراسات لتقويم الأثر البيئي للمشاريع قبل تنفيذها.
  - إعادة تقويم الأنشطة الصناعية القائمة بما يتمشى والمعايير لبيئية المحلية والعالمية.
  - العمل على استغلال الطاقات المتجددة، خاصة في مجال إنتاج الطاقة.

4.4 فرص سانحة

- الوعي هو القادر على إحالة الموارد إلى إمكانات قابلة لأن تستثمر في تنمية المجتمع وتطويره وفي استغلال الفرص التي يتيحها ما قد يطرأ على منظومة القيم من تغيرات إيجابية. ذلك أن الموارد في النهاية وسائل، والوسائل لا تحقق الغايات المرجوة منها بتبني مبدأ الاستغلال الأمثل في إطار التنمية المستدامة.
- ظلت ليبيا عبر التاريخ ملتقى حضارات إنسانية أسهم اتصال الموروث الثقافي المحلي بها في تنوعه وتهيئته للتفاعل مع الثقافات الوافدة.
- تؤكد مبادئ الشريعة الإسلامية التي يعتنقها الليبيون قيم التسامح والوسطية والتعامل بالحسنى، وهي تؤمّن بذلك فرصا أخرى للتفاعل الحضاري.
- كون ليبيا جزءا من عالم تتلاقح فيه الثقافات يفتح بدوره آفاق رحبة لعلاقة متوازنة مع الآخر، ويستدعي تطوير مؤسسات تعي استحقاقات هذه العلاقة، وتتبنى خطابا نهضويا يدرك طبيعة ما يعتمل في العالم من تدافع وتنافس حضاري وثقافي.
- وفي خضم هذا التفاعل والتدافع، تبرز الحاجة إلى وعي بالدور الوطني يتأسس على إدراك موضوعي لمقومات الشخصية والهوية، ويفيد من تجارب الأمم والشعوب الأخرى، ويدفع إلى ثقة في النفس دون أن يسلم إلى أقبية الانغلاق والاجترار.
- ثمة تنوع يسم الموروث الثقافي في ليبيا يجعله قادرا على أن يثري فكر المجتمع ووجدانه، ويقترح العديد من الخيارات الجمالية والقيمية لصياغة مستقبل ثقافي وإبداعي يستلهم الخصائص المحلية وينفتح على ثقافات العالم.
- تحفل البلاد بالعديد من المواقع الأثرية، وبطبيعة متنوعة، صحراوية وجبلية وساحلية، كما توجد بها العديد من المدن القديمة، تشكل ذاكرة لحضارات إنسانية مختلفة، إضافة إلى الفنون

الشعبية البصرية والحرف اليدوية التقليدية، وكل هذه موارد تمثل إسهاما متميزا في مجال إثراء الثقافة والتراث على مستوى العالم.

- كون الليبيين مولعين فطريا بتجميل محيطهم وزخرفته، معتمدين على ثقافة بصرية مستقاة من جماليات المكان ومفردات البيئة، إنما يثري من إمكانات الثقافة الليبية ويفتح أمامها آفاقا جمالية أرحب.
- تشكلت في بلادنا بدءا من خمسينيات القرن الفائت إرهاصات عديدة للتطور في بعض الحقول الثقافية تنبئ بإمكان أن يكون لهذا المجتمع الصغير إسهامه في إثراء المشهد الثقافي الإنساني.
- ظهور أسماء مهمة في مختلف حقول الثقافة يؤكد بدوره القدرات البشرية التي تعد بها البلاد.
- هناك أيضا إسهامات ليبية في الموروث الديني (الصوفي بوجه خاص)، بمضامينه الروحية والأخلاقية وحتى الجمالية والإبداعية، وهو يشكل موردا ثقافيا ثريا، ويطرح تساؤلا حول إمكان وسبل استثمار قيمه التسامحية والإفادة من طاقاته الروحية.
- أثبتت التجربة الانتخابية، على حداثتها، استعدادا وافرا لدى الليبيين لممارسة حقوقهم المدنية، ورهانهم على الكفاءة والبرامج العملية بديلا لأية استقطابات عاطفية أو أيديولوجية أو قبلية، وإن ظلت النزوعات الإقليمية بارزة في المحاصصة خصوصا في السلطتين التشريعية والتنفيذية، وهي نزوعات يمكن تلمس أصولها في الخشية من استمرار المركزية والتهميش.
- وهكذا فإن ليبيا، بحكم ثراء موروثها وعمقها التاريخي، إضافة إلى إمكاناتها البشرية والمادية، خصوصا حين تعززها توجهات تعمد إلى إطلاق الحريات وتطوير المهارات، قادرة على المساهمة بشكل فعال في إثراء الرصيد الثقافي البشري.
- وبوجه عام فإن النقلة التي أحدثها الشعب الليبي بقيام ثورة فبراير، وما صاحبها من توجهات انفتاحية، تعد بدورها بتطوير خطاب ثقافي أقدر على الإسهام في الرصيد الحضاري.
- ولأن وسائل الاتصال التي تخضع للإشراف الحكومي المباشر عاجزة عن الوفاء بحاجة المواطنين إلى القدر الكافي من المعلومات والتنوع المطلوب في مصادرها، ولأن احتكار السلطة السياسية للنشاط الإعلامي غالبا ما يؤدي إلى تأثيرات سلبية على المستويين المهني والمعرفي، فإن هناك دورا كبيرا وفاعلا في انتظار القطاع الخاص في المجتمع المعرفي الذي تفرضه العولمة.
- تشكل الفئة العمرية التي لا تتجاوز 20 عاما ما يقرب من نصف السكان، ما يعني أن لدينا ثروة بشرية تعد موردا مهما، وركيزة أساسية من ركائز التنمية البشرية بوجه عام، خصوصا أن هذه الفئة هي الأكثر قابلية لاستخدام تقنية المعلومات والإفادة من وسائل الاتصال والإنتاج الحديثة، فإن هذا يوفر فرصة تمكينهم وتنمية مهاراتهم ورفع مقدرتهم التنافسية.

- هنـاك أيـضا فرصـة زرع نـواة العلـوم البينيـة فـي مراكـز البحـوث وأقـسام الدراسـات العليـا بالجامعات، وهو توجه عملي ما زال حديثا ويمكن اللحاق به.
- وفي حالة تهيئة المناخ المناسب، هناك فرصة الإفادة من كفاءة العقول المهاجرة التي أثبتت جدارتها على مستويات متميزة.
- أتاحت تقنية المعلومات فرصا عديدة للمساهمة محليا وعالميا تتمثل في: عودة إلى الكيانات الصغيرة لإنتاج العلم (سنغافورة نموذجا)، وفرة موارد المعلومات العلمية، والمشاركة العلمية عن بعد، رخص أدوات إنتاج العلم نسبيا، وانفصال المعرفي عن التقني (إدارة المعرفة).
- أيضا فإن الاستقرار السياسي والأمني يوفر فرصة لجذب الاستثمارات الأجنبية، بما يسهم في تحقيق طموحاتنا التنموية.
- وبالنظر إلى توجه بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى نقل وتوطين صناعاتها في مناطق أخرى من العالم بسبب محدودية القوى العاملة بها، فإن هذا يتيح فرصة للاقتصاد الليبي استقطاب بعض من هذه الصناعات عبر تأسيس البنية التحتية وتسهيل الإجراءات الجمركية وتأمين الجودة والتكاليف المنخفضة والعمالة الماهرة.
- بسبب ارتفاع أسعار النفط، يمتاز الاقتصاد الليبي بتحقيق فائض في ميزان مدفوعاته، ومن المنتظر أن يزداد هذا الفائض كثيرا بالنظر إلى الاحتياطات الهائلة من النفط والغاز المتوقع اكتشافها، حيث قدرت الاحتياطيات غير المكتشفة بحوالى 20% من الاحتياطيات المعروفة حاليا. وسوف يوفر هذا الفائض مصدرا لتمويل تنمية القطاعات غير النفطية والاستثمار في الأسواق العالمية.
- يمتلك الاقتصاد الليبي ميزة تنافسية كامنة تتمثل في تنمية القطاع التجاري الخدمي المرتبط بالموقع الجغرافي المتميز للبلاد، ويمكن أن يتخذ النشاط التجاري الخدمي عدة أشكال، مثل المناطق الاقتصادية الحرة وتجارة العبور والأنشطة السياحية، وبما يحقق التنوع في الناتج القومي الإجمالي.
- وأخيرا، فإن تمكن ليبيا من حل بعض القضايا الدولية العالقة يوفر لها فرصة الاندماج في النظام العالمي والقيام بدور إيجابي على الصعيد الدولي.

5 استشراف مستقبل ليبيا

5.1 الثقافة والتنمية

- يتوقف نجاح المجتمع في دخول عصر المعلومات على نجاحه في إعادة تشكيل العلاقة بين السياسي ومنظومة الثقافة والمعلومات، ومدى الدور الذي تقوم به تقنية المعلومات في إشاعة الديمقراطية وتنميتها.
- في سياق تقصي علاقة الأيديولوجي بالمعرفي، والسياسي بالثقافي، نلحظ أن من ضمن سبل تحقيق الرغبة في التنافسية تنمية مجتمع الحوار والمعرفة الذي يؤسس خطابه السياسي على ركائز موضوعية تدير العداء والصداقة مع العالم وفق مقتضيات المصالح الوطنية، دون التفريط في القيم المرتبطة بمكونات الذات والهوية.
- يتطلب إحداث تطور جوهري في نمط الثقافة السائدة، في وعي الأفراد وطموحاتهم، وفي رؤيتهم لدورهم في الحياة، وثقتهم في إمكان إحداث التغييرات التي تقترحها المشاريع التنموية، استثمار الوعي الثقافي بوصفه طاقة تنموية فاعلة.
- يوجب اعتبار الثقافة مدخلا للتنمية إعمال التناول العلمي، والاهتمام بالرساميل المعرفية والقدرات الإبداعية، وضمان العدالة في الخدمات التعليمية، وتطوير الأداء التعليمي والخطاب الإعلامي، وتجديد الخطاب الديني السائد، وإشاعة مثل العدل والإخاء والتكافل الكفيلة بإفراز مجتمع حضاري يدفع بطموح التنمية قدماً ويسهم في تفعيل القيم الحضارية التي بشرت بها تعاليم ديننا الحنيف.
- أيضا، فإن القيم والتوجهات التي تهيئ لخلق مناخ ثقافي منتج يدفع بالطاقات الكامنة الملبية لرغبة الرفاه، وتؤكد قدرات الابتكار والإبداع والتنافسية وتحتكم إلى الكفاءة معيارا للأداء وتسعى إلى إحداث التحول الاجتماعي الذي يمكن من تنفيذ برامج التنمية المستدامة، من ضمن الركائز التي تنهض عليها ثقافة النهوض والتقدم.
- يتعين أن تولى القيم الجمالية العناية التي تليق بأهميتها، وأن يقام اعتبار خاص للحس الجمالي في الأداء العام والخطط التنموية الشاملة، وذلك للدور الذي يقوم به في تشكيل ذائقة المجتمع وسلوكاته، ولكونه من أهم مؤشرات الحضارة البشرية في عمومها.
- العمل الثقافي، وإن ظل في حاجة لأن يمد جذوره في الثقافة الشعبية، يبقى في النهاية عملا نخبويا، ما يوجب الدفع بالنخب الثقافية والعلمية المترابطة عضويا كي تسهم في حراك اجتماعي يؤسس لوعي شامل لاستحقاقات التنمية الشاملة.
- تصدع المجتمع الأبوي، الناتج عن اقتحام المرأة للمجال العام واستقلاليتها الاقتصادية، وتجدد مصادر المعرفة عند الأطفال والجيل الطالع، إنما تهيئ المناخ للتعامل الواعي مع

رواسب هذه البنية المعطلة والمعرقلة للطاقات الإبداعية والحوارية، وتبث روح المغامرة والمبادأة، قدر ما تسنّح فرص التحرر من الكثير من التابوهات التي لا تنجح إلا في أسر المخيال الفردي والجماعي.

- أيضا فإن ظاهرة تفوق الإناث على الذكور في مجال التعليم قد يفتح للمرأة مجالات حقيقية في الإسهام الثقافي والعلمي ويعزز مشاركتها السياسية ويدعم المزيد من الحراك الاجتماعي تجاه تفكيك رواسب المجتمع الأبوي.
- الصدور المرتقب للوثيقة الدستورية التي من شانها أن تشرعن لإطلاق الحريات، فضلا عن الإحساس العام بأهمية التوجه إلى تفعيل القطاع الخاص في عديد المجالات، يفتح الفضاء لاستقلالية الوسائط الثقافية، ويعزز من ثم حرية التعبير والنقد والإبداع، كما يتوقع أن تسهم الروح التنافسية المرتبطة بهذا القطاع في تأسيس قاعدة للبحث العلمي، وفي تكثيف الجذب السياحي، سبما يترتب عنه من استثمار للموروث وتطوير لنتاجاته، فضلا عن إسهامه في خلق حوافز لعودة العقول المهاجرة، ومشاركتها في الحقلين الثقافي والعلمي، وقد يعيد لمفهوم الزمن أهميته التي افتقدها بوصفه وعاء للإنجاز.
- خلال نصف قرن، استبين أن روح التجريب في الثقافة الليبية قوية وفعالة، ولعل غياب المدارس والتيارات الفكرية الجامعة قد شارك بدور كبير في شيوع هذه الروح. غير أن الأوان قد أزف للشروع في تشكيل مدارس وتيارات أدبية وفنية تراكم منجزاتها، ويسهم التفاعل بينها في خلق مشهد ثقافي أكثر خصبا ونماء.
- تعلق الجيل الطالع بتقنية المعلومات، وتوظيفها في الإطاحة بواحد من أشرس النظم الاستبدادية التي عرفتها البشرية، يهيئ بدروه فرصا جديدة لبناء المجتمع المعرفي، حيث معدل ومستوى المواقع والمدونات الإلكترونية، قياسا بزمن استخدام هذه التقنية، مؤشر إيجابي على استعداد هذا الجيل للانفتاح على الآخر. غير أنه ليس بمقدور تقنيات الاتصال الحديثة أن تتحمل وحدها عبء تشكيل الذهنية العلمية التي تستهدفها هذا الرؤية، كون إسهام تلك التقنيات في إنجاز هذه المهمة، التي يرتهن بها كل مشروع تنموي معاصر، يتطلب إحداث تغيير جوهري في بنية الثقافة السائدة وسبل التنشئة التقليدية. تحديدا، ثمة حاجة إلى الانفتاح على الآخر المتقدم علميا وتقنيا، وهذا لا يتيسر إلا عبر إتقان لغته، وترجمة أعماله، ما يعني الحاجة إلى حركة ترجمة قوية لأهم الأعمال العلمية والتقنية التي كتبت بلغات أجنبية، واهتمام خاص بتعليم اللغات الأجنبية.
- لا شيء يحول دون الشروع على مستوى المراكز البحثية ومؤسسات التعليم العالي في البحث الجاد في قضايا التصحر والتلوث البيئي، وفي محاولة تطوير تقنيات تحلية مياه البحر، وكيفية استثمار الطاقة النووية والطاقة الشمسية وطاقة الرياح، فلعل البحث فيها سوف يقودنا

في النهاية إلى إحداث التحولات الكيفية التي تستهدفها هذه الرؤية في مجمل عمومها. أيضا فإن هذه الأبحاث سوف تؤدي إلى استجلاب تقنيات حديثة، تسهم بدورها في توطين العلم وتشكيل الذهنية العلمية المرجوة.

- الانفتاح على الآخر قد يسهم بدوره في التحلل من الهواجس التأصيلية والنزوعات النوستالجية التي يعاني منها المشهد الثقافي المحلي، وقد تجعل هذا المشهد أكثر ارتباطا بالواقع والمستقبل، وأقدر من ثم على تمثيل روح ثقافة العصر.
- يتوقع أيضا انفتاح الوسط التعليمي على المحيط الاجتماعي والثقافي، وخلق حركة تعاون مع المجتمع، عبر تبني "برامج التعليم المستمر"، و"برامج التعليم الجامعي العام" التي تستهدف استيعاب أسس العلوم الاجتماعية والطبيعية، والتواصل بشكل فعال باستخدام أكثر من لغة، وتطوير مهارات كمية وبحثية ونقدية، وتعزيز القدرة على العمل الجماعي والتعلم المستقل، وتوكيد البعد الأخلاقي والقيمي، وتخريج دفعات تعتز بثقافتها وتستشعر المسؤولية المدنية وتتفهم وتقدر تنوع الخبرة الإنسانية. ويتوقع في العقد القادم أن يحظى هذا التوجه، الذي بدأت كثير من الدول النامية منذ عقود في تبنيه، بالاهتمام الذي يستحق.
- خروج ليبيا من عزلتها السياسية، واستعدادها البادي للانضمام إلى فضاءات جديدة، فضلا عن الانفتاح الاقتصادي والسياحي الذي يبدو أن البلاد مقدمة عليه، سوف يسهم بدوره في تحقيق غاية تطوير خطاب ثقافي منفتح ومتنوع يرسخ قيم التسامح والاختلاف. سوف يكتشف كثير من الليبيين أن الآخر ليس مختلفا على النحو الذي حسبوا، وأن المشترك الإنساني معه يجعله أقرب إليهم مما توهموا، وقد يكون التعامل المباشر معه كفيلا بالقضاء على أوهام المؤامرة والتربص.
- أما بخصوص التيارات التي تتوسل العنف وسيلة في فرض خطابها، فإن هناك متغيرات محلية ودولية قد تسهم في تشكيل مستقبلها. ما يحدث في مناطق أخرى من العالم، قد يؤثر بشكل أو بآخر في حراك الجماعات المتطرفة في بلادنا، كما أن تشكيل العديد من الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني سوف يتيح لها فرص الحوار والمجاهرة بنزوعاتها، فيما قد تسهم عمليات تنمية الوعي الفردي والاجتماعي، وتوكيد ثقافة الاختلاف عبر تنشئة اجتماعية منفتحة، في الكشف عن موقفها من قضايا المواطنة وحقوق الإنسان، وربما في سحب ثقة المواطن منها وفي تشكيكه في إمكان إسهامها في خلق مجتمع المعرفة والتكافل المرجو.
- توضيح المفاهيم، والتفكر الناقد، والقيم الأخلاقية، والمعايير الجمالية، ودور الفن في تشكيل الذائقة الجمعية، وعمليات التأصيل، وتشكيل الذهنية العلمية، فضلا عن أسئلة المعرفة والوجود الكبرى، من ضمن المحاور التي يعنى بها حقل الفلسفة، ما يعني أن ثمة علاقة

مباشرة تشِجُها بالثقافة والعلوم بوجه خاص والتنمية بوجه عام. غير أن هناك حاجة ماسة إلى فهم طبيعة هذا الحقل، الذي يرتبط في الذهنية السائدة بالمماحكات اللفظية والجدل الدلالي والغموض وعوز الجدوى. هناك أيضا تحدي تيسير خطاب الفلسفة، وترجمة أهم أعمالها، وإعادة النظر في طرق تدريسها، وتهيئة مواقع عمل تناسب طموحات مخرجاتها التعليمية، واستثمار حقيقة تعرض المواطن العادي لخطابات أيديولوجية تحاول تسويغ نفسها انطلاقا من ركائز فلسفية بعينها.

- ولأن شيوع أية نزعة سلوكية سلبية رد فعل لاختلالات سوف تختفي باختفائها، قد يكون بمقدور تأمين المصالح الاقتصادية والتمتع بحقوق المواطنة تغيير الأنماط السلوكية المشتبه في محاباتها لثقافة النهوض والتقدم، ولذا فإن إنتاج ثقافة بديلة لا يتحقق إلا بخلق مناخ اقتصادي وحقوقي وقيمي تتناغم فيه حوافز المصالح الفردية مع أهداف الصالح العام، وبالرهان على العلم نهجا أساسيا في التعامل مع ما نلقى من صعوبات ونواجه من تحديات، وبتبني أساليب تنشئة يقوم فيها التفكر الناقد بدور فاعل، بما يتضمنه هذا الضرب من التفكير من تبن لأساليب العلم في التعامل مع الصعوبات والتحديات، تجعل توجهات العلم التنويرية تتسرب إلى القاع السوسيولوجي، عوضا عن أن تظل مجرد خيارات تحظى بالتبجيل اللفظي.

5.11 ثقافة النهوض والتقدم

- نتج التهديد الذي يتعرض له النسيج الثقافي الوطني عن ضغوط ثقافية وقيمية كثيفة من الخارج، وعن إخفاقات ذاتية منيت بها من الداخل مؤسسات إنتاج الرموز والقيم بسبب تكلس بناها وعجزها عن التكيف الإيجابي مع التحولات الثقافية العالمية.
- ومن ضمن الغايات التي تشكل استحقاقا رئيسا لثقافة النهوض والتقدم، تطوير خطاب ثقافي منفتح ومتنوع يرسخ قيم التسامح والاختلاف وحرية التعبير، ويفيد من الخبرات الإنسانية.
- على ذلك، لا تقل حاجتنا إلى تجديد ثقافتنا وإغناء هويتنا ومقابلة التهديد الذي يمارسه صناع العلم والتقانة ومالكوها، عن حاجتنا إلى اكتساب الأسس والأدوات اللازمة لممارسة التحديث ودخول عصر العلم والتقانة، دخول الذوات الفاعلة المستقلة، عوضا عن دخول الموضوعات المنفعلة.
- غير أن تحقيق هذه الغاية يتطلب توسل آليات نذكر منها:
    - توفير الشروط الملائمة والمحفزة على الخلق والإبداع وإزالة العراقيل أمام وجود مؤسسات إعلامية تكفل فيها حقوق التعبير وتلغى الرقابة على المصنفات الفنية والأدبية.

- توسيع المشاركة في الحياة الثقافية، والدفع بمنظمات المجتمع المدني المعنية بمجالات الثقافة والحريات، وتوسيع هامش الثقة، والعمل على فتح قنوات للتواصل الإقليمي والدولي وتبادل الخبرات بين مؤسسات المجتمع المدني الثقافية.
- تضافر الجهود في القضاء على ظاهرة العنف الديني والسياسي، وإبداء اهتمام خاص بهذه الظاهرة، عبر إقامة المؤتمرات والندوات المعنية بمعالجتها، وتقويم وتحديث مواد وأساليب تدريس التنشئة الدينية والسياسية والاجتماعية في التعليم العام والمدارس الدينية وعبر مختلف وسائل الإعلام.
- تعزيز قيم الاعتدال والوسطية في الثقافة الدينية وتوظيف الطاقات الإيمانية . عبر توسيع رقعة المجتمع المدني . في خدمة المجتمع التطوعية والإسهام في تنميته.
- تشجيع الإبداع الأدبي والفني والعلمي والتقني والتعريف بالمبدعين ودفعهم للمشاركة في الحوارات والملتقيات الثقافية محليا، وعربيا، وعالميا.

- وهناك ثلاثة محاور رئيسة تشكل في مجملها استحقاقات ثقافة النهوض والتقدم، هي العقد الاجتماعي، والمجتمع المدني، ومجتمع المعرفة.

5.111 العقد الاجتماعي

- الدول جميعاً متقدمة كانت أم نامية في حاجة إلى عقد اجتماعي جديد يتفق مع اتجاهات عصر العولمة. غير أن هذا العقد الاجتماعي العام الذي من شأنه أن يغير من طبيعة ووظائف كل الدول، لا يغني عن إبرام عقد اجتماعي جديد داخل كل دولة.
- تنبع الحاجة إلى هذا العقد في ضوء تغير دور الدولة تجاه جزء أساسي من وظائفها التنموية في ظل الخصخصة المتزايدة بل وانسحابها أيضاً من التزامات دولة الرعاية الاجتماعية بحكم الأزمات المالية المزمنة التي أصابت الدول نتيجة عوامل وظروف عديدة ومتنوعة.
- لا تستند شرعية الدولة التي تضمن أمنها على المقاربة الأمنية بل على تزايد قدراتها على تأدية وظائفها الأساسية والمتمثلة في الاستخراج والتوظيف الأمثل للإمكانات المادية والبشرية في المجتمع والتوزيع العادل والكفء لثروات المجتمع والتنظيم الفعال للمجتمع ومؤسساته والتحديد الواضح لحقوق ووجبات المواطن المدنية والسياسية والقدرة على استيعاب مطالب مختلف الفئات الاجتماعية للمشاركة في الحياة الاجتماعية والسياسية بصورة فعالة وديمقراطية. باختصار، فإن هذه الشرعية، ضامنة الأمن، إنما ترتهن في النهاية بالتنمية المستدامة والإصلاح السياسي.

- وفق هذا، ثمة حاجة إلى صياغة دستور يحدد اختصاصات مؤسسات الدولة بما يحقق مصلحة الوطن ويكفل التوازن بين حقوق المواطن وحرياته وتحقيق الأمن والسلامة والاستقرار الوطني والمجتمعي.
- يتعين أن ينهض هذا الدستور على عقد اجتماعي توافقي يقوم على حوار وطني تسهم فيه مختلف الشرائح المجتمعية.
- يتضمن الدستور تأكيد مختلف مستويات الهويات والقيم المشتركة للمجتمع السياسي، وتحديد قواعد الانتماء إليه (المواطنة)؛ منح الدولة حق احتكار الاستخدام الشرعي للقوة في المجتمع، وبذلك يوفر الأمن والأمان الجسدي والنفسي والعاطفي للمواطنين؛ تحديد اختصاصات السلطات المختلفة للدولة؛ ضمان مشاركة المواطنين في شؤون الدولة وكيفيتها؛ وضمان الحماية القانونية للتعاملات الخاصة بين الأفراد.
- تحديدا، فإن الدستور الذي ينهض على العقد الاجتماعي هو ضامن سيادة القانون وحقوق المواطنة:

(أ) سيادة القانون

- وجود دستور مؤسس على عقد اجتماعي شرط ضروري لكنه ليس كافيا لسيادة القانون، إذ يتوجب وضع الآليات التي تضمن احترام الحقوق التي يتضمنها. ومن هذه الآليات وجود سلطة قضائية مستقلة، تضمن المساواة أمام القانون وعدالة الإجراءات.
- ومن الأشياء التي يجب توفرها عند وجود دستور حق المراجعة الدستورية للقوانين والقرارات التي تصدر عن مختلف مؤسسات الدولة، وحق المواطن في التقاضي إذا ما انتهكت حقوقه الدستورية.
- وفضلا عن استقلالية القضاء، يتعين أن تسهم مؤسسات المجتمع المدني والأحزاب السياسية والوسائط الإعلامية المستقلة في تهيئة مناخ يعزز ثقافة التسامح وقبول الآخر وثقافة احترام القانون وسيادته.
- إن خضوع الإدارة للشرعية في دولة القانون معناه أن تكون تصرفاتها متفقة مع أحكام القانون، كما أن مبدأ المشروعية يلزم الإدارة ليس فقط باتباع القواعد القانونية بل يلزمها أيضا بتحقيق الصالح العام بوصفه أحد القواعد السلوكية التي تتعلق بالغاية من السلوك الإداري.

(ب) حقوق المواطنة

- لبناء مجتمع المواطنة السليمة يتعين ضمان تمتع الأفراد والجماعات بحقوقهم المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحضارية.

- المواطنون أحرار متساوون في الحقوق والواجبات الأساسية، ولكل مواطن الحق في ممارسة حقوقه السياسية دون قيد أو شرط.
- المواطنون متساوون أمام القانون، ولا يجوز التمييز بينهم بسبب الدين أو المذهب أو الجنس أو العنصر أو اللغة أو الثروة أو الانتماء الاجتماعي.
- لكل مواطن الحق في اللجوء إلى القضاء لحماية حقوقه ومصالحه المشروعة.
- لكل مواطن الحق في التعبير عن آرائه والجهر بها وإذاعتها بكل الوسائل بما في ذلك الصحافة ووسائل الإعلام الأخرى.
- للمواطنين الحق في تكوين الاتحادات والنقابات والروابط المهنية والجمعيات الأهلية للدفاع عن حقوقهم وتنظيم مصالحهم، وللتعبير عن آرائهم تجاه القضايا والسياسات العامة.
- للمواطنين الحق في تكوين الأحزاب السياسية وفي المشاركة السياسية والترشح للمناصب العامة.
- للمواطن الحق في التنقل وفي التجمع السلمي بالطريقة التي يحددها القانون.
- التعليم والمعرفة حق للمواطنين جميعاً تكفله الدولة بإقامة مختلف المؤسسات التربوية والثقافية وهو مجاني في مراحله الأساسية الإلزامية والثانوية.
- الملكية الخاصة مصونة ولا يجوز نزعها إلا لأغراض المنفعة العامة.
- لكل مواطن الحق في العمل الذي يختاره لنفسه في حدود النظام العام، ولا يجوز فرض أي عمل جبراً على المواطن إلاَّ في الأحوال التي يبينها القانون لأداء خدمة عامة.
- لكل مواطن الحق في الرعاية الصحية الأساسية وفي الغذاء الضروري والسكن الملائم والضمان الاجتماعي.
- لكل طفل الحق في الحماية والرعاية الضرورية لرفاهيته وتطوره الأخلاقي، وأن يكون متحرراً من الاستغلال بمختلف أشكاله.
- لكل مواطن الحق في الحصول على المعلومات المتوفرة لدى مؤسسات الدولة ما لم يكن الحصول عليها ضاراً بالأمن الوطني.
- وأخيرا، فإن العيش في بيئة صحية وتوفير مياه صالحة للشرب حق شرعي من حقوق المواطنة.

5.112 المجتمع المدني

- يشكل وجود مجتمع مدني قوي وفاعل قاعدة مهمة لوجود دولة قوية، لأن مثل هذه الدولة سوف تؤسس على قواعد ذات قبول عام في المجتمع، ومن ثم سيكون هذا المجتمع أكثر استعداداً لمساندتها في جميع المجالات.

- إن استقلالية منظمات المجتمع المدني ليست ضرورية لتوفير وسيلة ضغط للمطالبة بتغيير سياسات معينة فحسب، بل من المهم أيضاً أن تكون هذه المنظمات قادرة على تحديد وتطوير أهدافها، سواء كانت متطابقة أم غير متطابقة مع أهداف أجهزة الدولة وأهداف الفاعلين الآخرين داخل المجتمع. وسوف تسمح هذه الاستقلالية لهذه المنظمات باختيار قياداتها، بدلاً من أن تقوم الجهات الإدارية بفرض معايير وشروط معينة لاختيارها على شاكلة شرط الولاء السياسي أو الالتزام الإيديولوجي. كذلك، فإن الاستقلالية تعني قدرة منظمات المجتمع المدني على تحديد شكل وأسلوب التنظيم الذي يناسبها، بالإضافة إلى حريتها في مناقشة القضايا العامة والتعبير عن وجهات نظرها تجاه توجهات وسياسات المجتمع.
- لكي تكتسب منظمات المجتمع المدني في ليبيا شرعيتها ومصداقيتها وفاعليتها، يجب أن تستقل تنظيمياً وتمويلياً عن الدولة وأجهزتها، غير أن المعضلة تتمثل في أن العقود الطويلة من خضوع هذه المنظمات لهيمنة الدولة واعتمادها شبه الكامل على تمويل الخزينة العامة، يصعّب من تأمين تمويل نشاطاتها من مصادر ذاتية ومستقلة.
- إذا توفرت القناعة بأن وجود مجتمع مدني مستقل وقوي ضروري لتعزيز الديمقراطية وتوسيع المشاركة السياسية، وأن قوة المجتمع المدني من قوة الدولة، وإذا ساد الإدراك بأن الدولة الليبية، بوصفها المالك الوحيد للموارد الاقتصادية الرئيسة، تتحمل مسؤولية توفير البنية الأساسية من تعليم وصحة وأمن ورفاه اقتصادي، فإنه يصبح لزاماً عليها، شرعياً وأخلاقياً، أن تصدر تشريعات تسهل من حصول منظمات المجتمع المدني على موارد مالية، حتى تتمكن من المشاركة في تنمية المجتمع الليبي وضمان ديمقراطية وشفافية العملية السياسية ومشاركة مختلف فئات المجتمع فيها.
- لن تختفي القبلية ولن تنتهي الجهوية إلا بوجود مؤسسات المجتمع المدني، فهي التي تؤدي في النهاية إلي صهر النعرات القبلية والتوجهات الجهوية ضمن بوتقة العمل الوطني الأهلي.
- سوف يكون في انتظار المجتمع المدني مهام تشمل دوره في تعزيز مفاهيم المواطنة والحقوق والواجبات، وترسيخ مشاعر الهوية والانتماء، وتنمية وعي يسمح بخلق ثقافة تتأسس على قيم الاختلاف والشفافية ومشاركة المواطن في ضمان أمنه وأمن مجتمعه وتبني قيم حقوق الإنسان والحريات العامة.
- غير أن هذا يتطلب تطوير التشريعات المنظمة التي تسمح بقيام مؤسسات مستقلة، وحرية حركتها.

5.113 مجتمع المعرفة

- الثقافة والعلوم، بما يتأتى عنها، أنشطة بالغة الأهمية في المجتمع وفي عملية التنمية، إذ لم يعد ممكنا إنجاز أية نهضة شاملة إلا بجعل المعرفة العلمية والأداء الثقافي المتفتح ضمن مسلمات الحياة المعاصرة وعوامل تشكيل الذهنية الحاكمة للسلوك الاجتماعي. وهكذا فإن التعددية الثقافية وتوطين العلم ركيزتان أساسيتان من ركائز المجتمع القادر على البقاء والمساهمة في عالمنا المعاصر.
- إن توظيف العلم في وضع الخطط الاستشرافية والتنموية والتأسيس عليه مطلب عملي ينهض على نزعة العلم التنويرية وارتباطه بالملكات العقلية والنقدية، قدر ما يتأسس على التصورات المعرفية والإنجازات التقنية التي راكمها عبر تاريخه المديد.
- الوعي المؤسس علميا أقدر على الإسهام في التنمية الشاملة من الوعي المؤسس على الخرافة وأحكام البداهة والحكمة السائدة؛ والوعي المنفتح على مختلف الثقافات وصنوف المعرفة والأدب والفن، الوعي المستريب والباحث دوما عن الاختلالات التي قد تعاني منها أحكامه، أقدر من الوعي الواثق والمنكفئ على ذاته، المتيقن من أحكامه، والقاطع بها حدا يختلس فضيلة البحث. لكن هذا يعني أنه كلما كان صاحب الوعي أكثر إطلاعا على ثقافات الآخرين وأشد تسامحا معها، كان أكثر وعيا.
- تتضافر العلوم والثقافة في تشكيل البيئة المناسبة لاستحقاقات التنمية الشاملة. غير أن تشكيل هذه البيئة يستلزم صياغة رؤية عامة تضع العلوم والثقافة في خدمة القطاعات الأخرى التي لا يمكن أن تنجز طموحاتها إلا عبر استثمار القدرات الابتكارية (العلمية) والإبداعية (الثقافية)، وتهيئة البيئة الاجتماعية المناسبة ضمن فضاء من الحوار والتسامح.
- يتحقق توطين العلم عبر زرعه في صلب الثقافة المحلية بحيث يصبح مصدرا لثروات متجددة لا تنضب بالاستخدام وعنصرا مهما في حماية المجتمع من التخلف. إنه إدماج للمعرفة العلمية والتقنية في نسيج الثقافة الوطنية على نحو يمكّنها من إنتاج المعارف والتقنيات، وإعداد الشرائح العلمية المتخصصة في مختلف المجالات.
- تتميز معرفة عصر المعلومات بكونها معرفة سريعة ودائمة التجدد، تحفظ للعقل حيويته وقدرته على المفاجأة؛ معرفة تقبل الاختلاف وتعمل بطبيعة تركيبتها على تخليصنا من ثقافة الانفصال: انفصال الغايات عن الوسائل، والتربية عن التعليم، والنظري عن العملي، والأكاديمي عن المهني، والثقافي عن الاقتصادي، والاجتماعي عن التقني، والنخبوي عن الشعبي، والمديني عن الريفي.
- تتطلب التنمية المعلوماتية حشدا اجتماعيا يحتاج بدوره إلى محتوى معلوماتي يساعد على الشفافية وفاعلية الحوار وزيادة القدرة على التصويب الذاتي باعتبار المعلومات أداة التغذية

المرتدة التي يتحدد بناء عليها مدى الحيود بين ما افترضه المخططون وما يجري على أرض الواقع.

- تقنية المعلومات والاتصالات فعالة ومستدامة، لكن نجاحها يرتبط عضويا بخطة شاملة للتنمية الاجتماعية، وهي لا تحدث التغيير بل تعمل على تهيئة البيئة التي تمكن العنصر البشري من أن يقوم بدوره في إحداث التغيير.
- إن السبب وراء نجاح شبكة المعلومات في وقت قصير إنما يكمن في أن التقنية لا تحقق أهدافها إلا إذا انصهرت في الكيان المجتمعي وأصبحت متاحة لجميع الفئات على اختلاف قدرات أفرادها.
- يشمل مجتمع المعرفة جميع الأنشطة والموارد والتدابير والممارسات المرتبطة بالمعلومات إنتاجا وتنظيما واستثمارا؛ فيما يشمل إنتاج المعلومات تحديدا أنشطة البحث على اختلاف مناهجها وتنوع مجالاتها، فضلا عن الجهود التي تبذل في عمليات التطوير والابتكار، والجهود الإبداعية الموجهة لخدمة الأهداف التعليمية والتثقيفية والتطبيقية، بما تسفر عنه هذه الجهود من تحسين عام للقدرات التنافسية.
- يرتهن التنافس في الأسواق العالمية بالوعي بالاقتصاد العولمي، آلياته وتوجهاته، وبتيسّر عملية تدفق المعلومات وتعزيز القدرات المهنية والمهارات الإنتاجية وإتقان استخدام التقنيات الحديثة، وتوسّل النهج العلمي في حل المشاكل وتؤكد الحاجة إلى تنمية الوعي العلمي على المستويين الفردي والجمعي.
- يحتاج نظام إدخال الحكومة الإلكترونية إلى عملية إصلاح واسعة تشمل إعادة هيكلة معظم المؤسسات الحكومية وربطها بالاستراتيجيات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.
- يتأثر محتوى الحكومة الإلكترونية باعتبارات الأمن الإنساني والاستقرار السياسي وكفاءة التنظيمات والتشريعات ومدى الالتزام بسلطة القانون والمشاركة المجتمعية ومستوى الأداء الديمقراطي.
- تقوم تقانة الحكومة الإلكترونية بدور مهم في إحداث مستوى عال من الشفافية وتوفير وسائل الرقابة الذكية لضبط الأداء العام بتطبيق مبدأ اتخاذ الإجراءات الوقائية والمكافحة الاستباقية لمظاهر الفساد والتسيب وضغط الإنفاق الحكومي والتصدر لمظاهر إهدار المال العام.

5.12 التنمية المستدامة

- جاء مفهوم التنمية المستدامة تلبية لحاجة الحفاظ على الموارد الطبيعية القابلة للنضوب، وعلى البيئة والتوازنات الجوهرية في الأنظمة البيئية.
- لكي تؤدي السياسات التنموية إلى إنماء قابل للاستمرار، يجب أن تحترم مقومات البيئة التي يعيش فيها الإنسان، وأن تقوم على مشاركة كل الفئات الاجتماعية.

- التنمية المستدامة هى التنمية التي تفي باحتياجات الجيل الحاضر دون الإضرار بقدرة أجيال المستقبل على تلبية احتياجاتها الخاصة، وهي تفترض حفظ الأصول الطبيعية لأغراض النمو والتنمية في المستقبل.
- تفضي مقاربة معطيات التنمية البشرية في سياق التأطير لرؤية ليبيا 2040، إلى القول بأهمية تطوير رؤية مستقبلية، تأخذ في الاعتبار حاضر الإنسان الليبي وتؤكد حق الأجيال القادمة في التنمية واستدامتها. وهكذا، فإن هذه المقاربة تلزم بضرورة التحول، دون القطيعة، من حسابات النمو الاقتصادي، إلى تعزيز مكانة الإنسان وتحسين مستوى معيشته وأدائه، وتوسيع فرص التعليم والتعلم مدى الحياة والعمل والرفاه.
- إن تحديات العولمة تتيح الفرصة لتطوير رؤية وطنية للتنمية البشرية، تستوعب معطيات الواقع ومستجدات العصر، بما يحقق فاعلية وتمكين الإنسان الليبي ورفع درجة تنافسيته محلياً وعالمياً، ليكون شريكاً فاعلاً في التنمية واستدامتها. أيضا، فإنها تتيح فرصة مماثلة لاستثمار الموارد المادية.

5.121 ركائز التنمية البشرية

- توسيع الخيارات بكل أنواعها أساس للتنمية البشرية.
- الإنسان هو أساس التنمية البشرية وهدفها.
- تؤسس مؤشرات ومقاييس التنمية البشرية على حريات المشاركة بكل أنواعها.
- القدرة على تجسير الفجوة المعرفية هي ضامن استيفاء استحقاقات التنمية.
- جودة التعليم وانسجام مخرجاته مع احتياجات التطوير.
- ثقافة العمل والكسب المشروع والابداع والتفكير الريادي.
- مقاربة التنمية في إطار التنمية المستدامة.
- ثقافة المأسسة عوضا عن الشخصنة.
- حق التمكين عوضا عن الإقصاء والتهميش.

5.122 الخيارات الاستراتيجية لتحقيق التنمية البشرية

- ضمان الحريات العامة وعلى رأسها حرية التعبير.
- ضمان احترام حقوق الإنسان وفق المواثيق الدولية والمحلية.
- التحول من مفهوم أمن الدولة إلى مفهوم أمن الإنسان بجميع جوانبه.
- ضمان حرية المشاركة للجميع في كل مجالات الحياة.
- نظام تعليمي بجودة عالية مبني على فلسفة تعليمية تنمي قدرات استخدام وتدريب العقل.
- تبني سياسات تشجيع الابتكار والإبداع والتفكير الريادي.

- التدريب والتطوير المستمر لبناء ورفع القدرات بعد المرحلة التعليمية الرسمية.
- ضمان التمكين المتساوي للمرأة والشباب وذوي الاعاقة وأية فئات مهمشة مع بقية المجتمع.
- أولوية في الإنفاق والاستثمار لقطاعات التعليم والصحة والضمان الاجتماعي وحماية البيئة.

5.121 دور جديد للدولة

- تقترح الرؤية دورا للدولة وللقطاع الخاص ينوط بهما مهام من شأنها أن تعظم من قدرات المجتمع التنافسية، ولكن دون الجور على حقوق المواطنة أو التنصل من مسؤولية توفير السلع ذات الجدارة الاجتماعية.

الدولة والقطاع الخاص

- تبين من قراءة المسرح العالمي أن دور الدولة يتعرض إلى عمليات إعادة تشكيل مستمرة، من شأنها أن تحدث تغييرا حاسما في وظائفها التقليدية، وأن تؤثر على المفهوم السابق للسيادة الوطنية، فبالرغم من أن الدولة حققت في السنوات الماضية تحسنا متواضعا في بعض المجالات وفي الحد من التفاوت الاجتماعي، إلا أن هيمنتها أدت إلى إضعاف قدراتها التنافسية والتواؤم مع الاستحقاقات العولمية المتجهة إلى الانفتاح وتوسيع قاعدة المشاركة. إن من شأن كل هذا أن يقوي من دور القطاع الخاص، وأن يجعل المواطن أقوى في توجيه شؤون الوطن؛ وفي النهاية قد تصبح الدولة المالكة دولة منظِّمة يقتصر دورها على الإشراف والتنسيق.
- وفق هذا، يلزم رسم دور جديد للدولة ومؤسساتها، لا تهيمن فيه على النشاط الاقتصادي بالكامل، بل تضع السياسات الكلية التي تؤدي إلى تحرير الاقتصاد، وتهيء المناخ والبيئة القانونية والاقتصادية الملائمة للقطاع الخاص، بما يمكن الأفراد من الإقبال بكل طمأنينة وثقة على خوض غمار الاستثمار والمشاركة في ظل وجود سياسة واضحة للائتمان، وتهيئة الظروف التي تمكن من وجود منافسة بين المؤسسات الاقتصادية المختلفة، وتشريعات تحد من الاحتكار، مع وجود سياسات واضحة لتشجيع الاستثمار المحلي والخارجي، بما يكفل زيادة مساهمة القطاع الخاص في تكوين رأس المال الثابت المحلي.
- تحديدا تتعين مهام الدولة في التالي:
    - التخطيط والمتابعة والأشراف والرقابة على كافة الخدمات الصحية والتعليمية واستحداث التشريعات القانونية الضامنة لجودة واعتماد الخدمات والمرافق الصحية والتعليمية.

- تعديل القوانين الاقتصادية القائمة، واستحداث قوانين جديدة بما يحقق قيام بنية قانونية ملائمة للنشاط الاقتصادي.
- وضع سياسات اقتصادية، مالية ونقدية وتجارية، مرنة ومستقرة وواضحة المعالم والأهداف.
- تفعيل وتطوير القوانين والتشريعات بما يضمن الانضباط والمحاسبة والشفافية والاستقرار المؤسسي.
- دعم برامج البحث والتطوير والتحديث في المؤسسات الاقتصادية (الإنتاجية والخدمية) والإدارية لتواكب المستجدات في الأسواق العالمية.
- ضمان وحماية حقوق الملكية الفردية حافزاً لمشاركة الأفراد في برامج التنمية.
- وضع برامج وتبني أساليب للخصخصة تتناسب مع طبيعة المؤسسات الاقتصادية، ووضع الحلول والبرامج للمشاكل الناجمة عن عملية الخصخصة.
- وضع برامج جادة للإصلاح الإداري، مع اعتبار معيار الكفاءة أساساً لتولي المهام الإدارية.
- تحري الرشد في الإنفاق العام، بما يحقق الاستخدام الأفضل للموارد العامة.
- حماية البيئة، بما يحقق تحسن واضح في نوعية الحياة لأفراد المجتمع.
- الحد من الاحتكار والاتجاهات الاحتكارية، وتعزيز المنافسة، وتهيئة المناخ المناسب لإعمالها.
- ضمان حسن استخدام الموارد الاقتصادية.
- ضمان العدالة وتقليل التفاوت في توزيع الدخل.
- توفير البنية التحتية اللازمة لتنفيذ برامج التنمية المستدامة.

- فضلا عن ذلك، فإن كون الدولة المالك الوحيد لأهم موارد الدخل يلزمها بتوفير السلع العامة ذات الجدارة الاجتماعية (من صحة وتعليم ومرافق وضمان اجتماعي تحقيقا للعدالة الاجتماعية والمساواة بين الأفراد)؛ والحفاظ على أمن المجتمع واستقراره بما يتوافق مع متطلبات الأمن الإنساني؛ وتمويل المشاريع ذات الصبغة الإستراتيجية التي يعجز القطاع الخاص لأسباب فنية أو اقتصادية عن القيام بها.
- أيضا فإن الإحساس العام بأهمية التوجه إلى تفعيل القطاع الخاص في عديد المجالات، قد يفتح فضاء لاستقلالية الوسائط الثقافية، ويعزز من ثم حرية التعبير والنقد والإبداع، كما

يتوقع أن تسهم الروح التنافسية المرتبطة بهذا القطاع في تأسيس قاعدة للبحث العلمي، وفي تكثيف الجذب السياحي، بما يترتب عنه من استثمار للموروث وتطوير لنتاجاته. فضلا عن ذلك، سوف يسهم هذا التفعيل في خلق حوافز لعودة العقول المهاجرة، ومشاركتها في الحقلين الثقافي والعلمي.

- من شأن فتح المجال للقطاع الخاص المحمي بتشريعات ضامنة أن يعيد ثقة الفرد في نفسه، وأن يتيح أفقا أوسع للمشاركة المجتمعية، بما يعزز مبدأ الشرعية ويكرس قيمة المبادرة، ويقلص من ثقافة الاستهلاك والاستباح التي كرستها هيمنة القطاع العام.
- لكي تعمل آلية السوق بكفاءة وتنمو وتزدهر الأسواق لا بد من تعزيز وزيادة المنافسة عن طريق التركيز على آليات عمل السوق، بسن قوانين تمنع السلوك المضاد للمنافسة مثل التواطؤ لتحديد الأسعار، أو توزيع الحصص في الأسواق، وكل الأمور الاحتكارية التي تعوق المنافسة وتحقيق الكفاءة. إن وجود منافسة فاعلة يتطلب وجود سياسات وآليات عمل السوق للمحافظة على المنافسة، ويستدعي التنفيذ الفعال لسياسات المنافسة مراعاة التوازن والتوافق بين مصالح المستهلكين، والحفاظ على ثقة واطمئنان قطاع الأعمال. وتستهدف قوانين وسياسات المنافسة منع السلوك غير التنافسي، ووقف الأساليب والممارسات غير المنصفة، وتعزيز الممارسات السليمة للأعمال وإضفاء الشرعية على استخدام أساليب الادارة الاقتصادية الرشيدة.
- خلق بيئة جيدة ومناسبة للسياسات الكلية، ويجب أن تكون هذه السياسات واضحة ومستقرة ويمكن التنبؤ بها، وأن تقوم بوضعها مؤسسات تتمتع بالاستقرار والاستقلالية، وتُجنب حدوث أي تشوهات في الاسعار، وأن تحفز التجارة والاستثمار المحلي والأجنبي، حتى يتسنى للقطاع الخاص تأدية دوره.
- الحد من الفساد، حيث إن أي زيادة في القدرة التنافسية للاقتصاد وترسيخ مبادئ الشفافية والحوكمة تؤدي إلى نقص في دوافع السلوك الفاسد، فالسياسات التي تؤدي إلى تقليص القيود على التجارة الخارجية والداخلية، وإزالة الحواجز التي تحول دون دخول القطاع الخاص إلى مجالات الصناعة والخدمات تكافح الفساد وربما تقضي عليه. فمثلا إذا رفعت الضوابط على الأسعار فإن أسعار السوق ستكون انعكاسا للقيم الفعلية لندرة السلع والخدمات.
- يجب على الدولة الكفؤة أن تؤمن حاجات قطاعات كبيرة من سكانها لمن يعجزون عن توفير هذه الحاجات الأساسية عند وضع سياساتها العامة. وقد لا تستطيع الدولة تحقيق الحاجات الجماعية بكفاءة دون معرفة هذه الحاجات. ولذلك على الدولة أن تشرك الناس في صنع السياسة بفتح الطريق أمام المستعملين لهذه الحاجات من الأفراد ومؤسسات القطاع الخاص والجماعات الأخرى في المجتمع المدني للتعبيبر عن آرائهم. ويفضل أن تقدم الدولة هذه

السلع والخدمات الأساسية عن طريق الشراكة بين مؤسساتها وأنشطة القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني، وهذا قد يزيد من توافر هذه الخدمات بكفاءة.

- انتهاج صيغ مختلفة لدعم المواطنيين، وتصحيح الاختلال في توزيع الدخل، وتبني شبكات ضمان وحماية اجتماعية تهدف في المقام الأول إلى الرفع من مستوى معيشة المواطن ودعم قدرته الإنفاقية ليتمكن من تأمين متطلبات حياة أفراد أسرته. وتعتبر سياسة الدعم السلعي سياسة من السياسات الاقتصادية المقبولة خاصة عندما تستهدف وبشكل مباشر الرفع من مستوى معيشة المواطنين، والتقليل من حدة المشاكل المقترنة بانتشار ظاهرة الفقر، وغيرها من الأهداف الإنسانية النبيلة، ولكنها تصبح سياسة اقتصادية سيئة ذات آثار سلبية وضارة عندما تقترن هذه السياسة بالهدر والتبذير، وترسيخ التربح غير المشروع ومظاهر الفساد، ولا تحقق الأهداف التي أقرت من أجلها
- في إطار التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي رتبتها حرب التحرير، وكبر حجم التراكمات السلبية الموروثة من الوضع السابق، تأتي الحاجة إلى ضرورة وضع السياسات السليمة الجادة والملائمة التي تتناسب وتنسجم مع متطلبات إعادة النهوض باقتصادنا الوطني للوصول إلى مستويات من التنمية والنمو، وتهيئ المناخ الملائم للقطاع الخاص لكي يأخذ مكانه الطبيعي، إذ إن هناك قناعة راسخة لدى الكثير من المتخصصين بأنه لا يمكن قيام تنمية اقتصادية ونمو اقتصادي مستدام إلاّ بوجود قطاع خاص فعّال يتكون من رجال الأعمال الوطنيين المخلصين، قطاع خاص حيوي قوي في تركيبته ناضج في برامجه وقادر على خوض غمار الاستثمار والمشاركة الفعلية في دفع عجلة الاقتصاد في ليبيا الجديدة، ذلك من خلال مايلي:-
    - الشراكة والتكامل بين مؤسسات الدولة ومؤسسات القطاع الخاص، إذ يتعين أن ينظر إلى القطاع الخاص كشريك رئيسي لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة وخلق فرص عمل، ويمكن أن يتم تكريس هذه الشراكة عن طريق سياسات تُعالج طلب القطاع الخاص المتزايد على الخدمات المقدمة من القطاع الحكومي بشكل فعّال، أي رفع أداء مؤسسات الدولة لتقدم للقطاع الخاص خدمات إدارية متميزة تُمكن القطاع الخاص من التطور والإنطلاق.
    - تنقية حزمة القوانين والتشريعات القائمة في المجال الاقتصادي والمالي بما يمكن من وجود إطار تشريعي يضمن الحقوق ويُعزز الثقة ويهيئ سُبل النجاح والتطور للمؤسسات العاملة في المجال الاقتصادي.

- سيادة مبدأ الشفافية وتوفير المعلومات الدورية الشاملة التي تُمكن مؤسسات القطاع الخاص من اتخاذ القرارات وتقديم الاستشارات ودعم القرارات الحكومية.
- وجود حزمة من الحوافز الضريبية والتمويلية والخدمية الحقيقية، تتسم بالشمول والمرونة، تُقدم للمبادرين بالقطاع الخاص بشكل علمي وعملي يعتمد أساساً على معايير الأداء الكفء ومدى المساهمة الفعلية في خلق قيم مضافة واضحة ومؤسسات اقتصادية فاعلة.
- تطوير مؤسسات الدولة واستخدام معايير الحوكمة بما ينعكس على الأداء وتحسن بيئة الأعمال وضمان وجود بيئة إدارية تشريعية صديقة لقطاع الأعمال تُشجع مبادرات الاستثمار والإنتاج.
- توقف دخول الحكومة ومؤسساتها في علاقة تنافسية مع مؤسسات الأعمال الخاصة، حيث يجدر أن تكون هذه العلاقة تكاملية وليست تنافسية، وأن تعمل الدولة على تقوية قطاع الأعمال ودعمه بدلاً من أضعافه.
- تمكين المستثمرين من تجاوز العقبات لإتمام الإجراءات اللازمة لولوج أبواب الاستثمار وفي مقدمتها الحصول على الأراضي اللازمة لإقامة المشروعات والتمويل، من خلال إجراءات تتسم بالشفافية والعدالة والمصداقية وتضمن الحقوق، في إطار الدفع نحو تحقيق نمو اقتصادي مستدام.
- دعم مبادرات الاستثمار في الأنشطة غير النفطية وفي الأنشطة غير التقليدية وفتح المجال لتشجيع الاستثمار الوطني فيها على أُسس متكافئة مع الاستثمار الأجنبي.

- تبني سياسات اقتصادية بأدوات علمية ممكنة وفعّالة تسهم في مجملها لبروز بيئة اقتصادية صديقة لقطاع الأعمال.
- يجب أن تتوفر الرعاية الصحية في مستوياتها المتعارف عليها "الأولية والثانية والثالثة" للمواطن بسهولة ويسر، وأن يتحقق ثباتها وتوفر كوادرها العاملة والمؤهلة واستقرار مواردها المالية بالتنسيق مع شركاء التنمية المستدامة.
- معظم دول العالم غير قادرة على تغطية نفقات الخدمات الصحية والتعليمية بالكامل، وقد أصبحت المجانية في ضوء الزيادة المفرطة في التكاليف والناتجة عن التطور التقني والعلمي تشكل عبئاً كبيراً لا يمكن الوفاء به، ولكن يجب ألا يتحمل المواطن أعباء مالية للحصول

على الخدمات، وأن تتبع أساليب أخرى في إيجاد التمويل اللازم، بعد أن تتحمل الخزانة العامة مسئوليتها وتدفع حصتها الكاملة والمناسبة بالقياس مع النسب الدولية من الناتج المحلي والدخل العام عن طريق شراء الخدمة وتمويل المؤسسات والمرافق الخدمية المختلفة. مثال ذلك، المساهمة في تمويل الخدمات الصحية من خلال أنظمة تجميع المخاطر بطرق الاشتراك السنوي والتكافل الصحي أو التأمين الصحي، إلى جانب مساهمة المؤسسات الراعية والوحدات الاقتصادية وأدوات الاستثمار والتمويل المتاحة من القطاعين الخاص والعام.

- تتعين أيضا مشاركة القطاعات الأخرى كالضمان الاجتماعي والجامعات والجمعيات الأهلية كالهلال الأحمر الليبي والمؤسسة العسكرية والأمنية وغيرها في تقديم الخدمات الصحية بغاية توزيع التكلفة وتعدد قنوات الخدمة وإتاحتها للجميع.
- تهتم الدولة بتوفير الرعاية الصحية الأولية ونظام طبيب الأسرة كما تتولى تقديم برامج طب الطوارئ والكوارث، فضلا عن الإشراف على إجراءات التسجيل الوطني لضمان جودة الأدوية والمعدات والمستلزمات الطبية، فيما يتولى القطاع الخاص تقديم الخدمات الصحية في مستوياتها الثانية والثالثة، ويتم الدفع به لتحمل مسئولية أكبر من خلال إشراكه وتشجيعه وتعزيز فرص الاستثمار في مجال الخدمات الصحية مع الالتزام بالمعايير والضوابط وأسس الاعتماد.
- هناك حاجة إلى تفعيل دور القطاع الخاص في المشاركة في تمويل التعليم والتدريب خاصة في مجال مبادرات المشاريع الصغرى والمتوسطة لما لذلك من أهمية في إتاحة فرصة أكبر لربط مخرجات التعليم والتدريب باتجاهات الاقتصاد ومؤسساته الخاصة والعامة.
- باعتبار أن الشراكة المجتمعية ضرورية في التعامل مع القضايا البيئية، هناك حاجة لمساهمة الدولة والقطاع الخاص والأهلي في الحفاظ على البيئة المحلية، وإتاحة فرصة للقطاع الخاص بالاستثمار في إعادة تدوير النفايات الصلبة وإدارة معالجة مياه الصرف الصحي.

السياسات العامة

- فيما يتعلق بالسياسات الاقتصادية، يمكن حصر مشكلة الاقتصاد الليبي في انخفاض معدلات النمو الحقيقي وتخلف التنمية. أما علاج هذه المشكلة فيكمن في إعادة هيكلة الاقتصاد وفق رؤية واضحة وخطوات مدروسة وبرنامج زمني محدد يهدف إلى رفع قدرات المجتمع المادية والبشرية من أجل تحقيق معدلات نمو حقيقي مرتفعة وخلق تنمية اقتصادية مستدامة. ولذا يتعين وضع سياسات اقتصادية تركز على جانبي العرض والطلب تكون واضحة المعالم والأهداف، وإضفاء المصداقية والجدية على الجهود المبذولة نحو الاصلاح

الاقتصادي، وإعادة الثقة لدى المواطن في المؤسسات المسؤولة عن رسم السياسات الاقتصادية وتنفيذها. إن الاقتصاد الليبي يتطلب حشد كل الجهود من أجل تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصاديين، ومن ثم فإنه يحتاج إلى:

- سياسة نقدية فعالة هدفها خلق الاستقرار الاقتصادي، وتحقيق إصلاح حقيقي في النظام النقدي والمصرفي، بما يعزز القيمة الحقيقية للعملة ويضمن استقلالية المصرف المركزي، وتطوير أدوات السياسة النقدية ورفع كفاءة أداء الجهاز المصرفي.
- سياسة مالية تُحدث تغيرات هيكلية في الجهاز المالي، بما يضمن فعالية أدوات السياسة المالية، ويحقق التعديلات المرغوبة في النظام الضريبي، وينمي الايرادات العامة، ويرشد الإنفاق العام ويرفع إنتاجيته.
- سياسة تجارية تُسهم في دعم وتنشيط حركة التجارة الداخلية والخارجية، وذلك بالعمل على تفعيل الاجراءات اللازمة لدعم نشاط التصدير، بما يحقق الاستقرار الاقتصادي، وحماية المنتجات الوطنية، والدفع باتجاه اندماج الاقتصاد الوطني في منظومة منظمة التجارة العالمية وفق أسس متكافئة.
- سياسات استثمارية فعالة تهدف إلى خلق قيمة مضافة بالقطاعات الاقتصادية الواعدة غير النفطية، تتميز بوجود إمكانيات لتطوير ميزة تنافسية واضحة، مثل قطاع الخدمات المالية والنقل والتأمين وتجارة العبور والثروة البحرية، والسياحة، وخلق المناطق الحرة وتطويرها، بما يؤدي إلى تنويع مصادر الدخل القومي وتنويع هيكل الصادرات الليبية.
- سياسات لترشيد الاستثمار بقطاعي الصناعة والزراعة، بحيث يتم تركيز الاستثمار الصناعي على قيام الصناعات الصغرى والمتوسطة وذلك بفتح المجال أمام القطاع الخاص المحلي، مع تقديم التسهيلات والعناية اللازمة، بالإضافة إلى تشجيع الصناعات التصديرية التى تعتمد على خامات وموارد متوفرة محلياً. أما الاستثمار الزراعي فيتعين أن يركز على الاستثمار في تطوير مشاريع إنتاج الحبوب الإستراتيجية ذات الجدوي الاقتصادية وفق رؤية متطورة مبنية على استمرار الملكية العامة لهذه المشاريع، مع نقل إدارتها للقطاع الخاص المحلي أو الأجنبي، في إطار ما يعرف بفصل الملكية عن الإدارة، بهدف تحقيق نسبة مستهدفة من الأمن الغذائي.

- سياسة توظيف تعمل على إيجاد حل للباحثين عن عمل لتقليل معدل البطالة إلى حده الأدنى، وتحسين أداء العاملين للحد من ظاهرة البطالة المقنعة.
- ويجب أن ترتفع نسبة مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي من وضعها الراهن (نحو 13.9% في عام 2010) إلى نسبة تقترب من 25% كحد أدنى في عام 2040، بحيث يؤمّن خمس الناتج غير النفطي على الأقل من القطاع الصناعي. إن نسبة 20% لمساهمة قطاع الصناعة في الناتج غير النفطي ليست افتراضاً اعتباطياً بل هي الحد الأدنى الذي نرى أن يساهم به قطاع التصنيع في الناتج غير النفطي.
- التخطيط التأشيري والخطط المتحركة أكثر ملاءمة لتنفيذ المشروعات، وذلك من خلال وضع السياسات التي تكفل النهوض بالقطاعات الاقتصادية وتنفيذ المشروعات من قبل القطاعين العام والخاص، وفي هذا الصدد فإنه من المهم أن تدار المشروعات على أسس علمية، بحيث لا تتدخل الدولة في توجيه الإدارة إلا من خلال السياسات المحفزة والموجهة.
- يحرك التخطيط التأشيري الأموال دون أي توجيه، نحو الاستثمار في المشروعات الأعلى عائدا، والعمل بأسلوب بالتخطيط التأشيري هو الأنسب في مرحلة غياب النفط وحتى أثناء وجوده شريطة حسن إدارة المشروعات الاستثمارية. إن الخطط التأشيرية عندما تكون متحركة تساعد بشكل فعال على تحديث وتطوير التوقعات وإعادة تصحيح الاختلالات أثناء التنفيذ بما يساعد بدوره على بلوغ الأهداف المرجوة.
- من غير المقبول لدولة منتجة رئيسة للنفط الخام أن تستورد منتجاتها النفطية المكررة من الخارج، فقد قامت ليبيا ببناء بعض المصافي لتكرير النفط الخام، بهدف سد حاجة الطلب المحلي، وأيضا لتصدير النفط المكرر تحقيقاً للمزيد من الوفورات الاقتصادية، بما يضمن إلى جانب ذلك الاستفادة من الغاز الطبيعي المصاحب لاستخراج النفط، وجرى تنفيذ هذه المشاريع وفق ما رصدت لها من مخصصات مالية في خطط التحول، غير أن إنتاج هذه المصافي غير كافٍ والمطلوب هو تطوير طاقاتها الإنتاجية بما يكفي لسد حاجة الاقتصاد الوطني.

- وفيما يختص بالتعليم، يتعين تبني السياسات التالية:
  - ضمان جودة النظام التعليمي على مختلف مستوياته عاماً كان أم خاصاً، وتحديث المؤسسات التربوية والمهنية عبر إحداث تغييرات حاسمة وايجابية في مناهج التعليم ووسائله، وربطه باحتياجات المجتمع ومتطلبات العصر واستحقاقات التنافسية، وتعزيز التعلم المستمر وضمان حرية تداول المعلومات.
  - تأسيس علاقات التوأمة والتعاون مع الجامعات العالمية المرموقة، وطرح البرامج التعليمية المشتركة على المستوى الأكاديمي التدريسي والبحثي، وتبادل الأساتذة الزوار.
  - وضع التشريعات الضامنة لاستقلالية مؤسسات التعليم والبحث العلمي بما يدعم الحرية الأكاديمية.
  - تأسيس علاقة شراكة وتعاون مع جهات العمل للتأكد من ملاءمة المناهج والبرامج لاحتياجات سوق العمل، وتزويد الطلاب بالمهارات اللازمة التي تؤمن تميّزهم بالإبداع والانتماء للعمل.
  - المساعدة في تقدم المعارف ونقلها، من خلال التدريب والتحضير والتعاون من أجل تقدم المعرفة العلمية والتقنية، وإدخال تقنية المعلومات في المراحل الدراسية المختلفة.
  - دعم واستحداث تخصصات بينية وأساليب جديدة في التعلم الذاتي والمستمر، استجابة لتشابك وتعقد الظواهر الطبيعية والإنسانية، وحاجة السوق إلى تعددية في مهارات مخرجات التعليم.
  - تحديث آليات صنع سياسات التنمية البشرية وأدوات تنفيذها بما يضمن توظيف العمالة في المهن المناسبة وتعزيز القدرة التنافسية.
  - إعداد خطط تعليمية طويلة المدى تستوعب طاقات الأفراد وطموحاتهم وتوفر فرص عمل مناسبة للتقليل من نسب البطالة وتضمن الحماية الاجتماعية المناسبة.
  - تهيئة المناخ المناسب لاستيعاب القدرات العلمية المهاجرة.
  - الاستفادة من التقنيات والمناهج الحديثة في تأهيل وتنمية مهارات ذوي الإعاقة لتمكينهم من المشاركة في التنمية.

- تـوفير الأجهـزة والمعـدات والمـواد والمكتبـات والمعامـل والمبـاني والمرافـق التعليمية ووسائل النقل، والمحافظة عليها وتطويرها بما يتفق والمواصفات العلمية العالمية في هذا الخصوص.
- إعداد الكوادر التعليمية الكفؤة وتأهيل المعلمين لتأمين سير العملية التعليمية على المستوى المطلوب.

- وبخصوص الوضع المائي، بلغ إجمالي الكمية المتاحة من المياه عام 2005 حوالى 4 مليار م3 /سنة، بينما تجاوز الطلب 5 مليار م3 /سنة، الأمر الذي أدى إلى تدنى الميزان المائي بأكثر من مليار م3 في السنة، ومن المتوقع أن يكون إجمالي العرض المتاح من المياه عام 2025 حوالى 4 مليار م3 /سنة، بينما يتوقع أن يرتفع الطلب إلى حوالى 8 مليار م3 /سنة، مما ينعكس في عجز بالميزان المائي يتجاوز 4 مليار م3/سنة.
- ويتطلب هذا الوضع تبني سياسات مائية تؤدي إلى تقليص العجز من خلال عكس أنماط الاستهلاك ووضع أسس لتنمية مستدامة، ترتكز على:
  - الإدارة الرشيدة للموارد المائية.
  - إعادة النظر في السياسات الزراعية بما يؤدي إلى ترشيد استخدام المياه.
  - تبني طرق للري أكثر كفاءة بما يرفع إنتاجية وحدة المياه ويقلل الفاقد.
  - ترشيد كميات المياه المستخدمة للأغراض الصناعية وفق برامج توعية وترشيد، فضلا عن مراعاة الأولويات.
  - التوسع في برامج تحلية المياه خاصة في تغطية الطلب الاستهلاكي الحضري.
  - الحفاظ على المياه في مكامنها العمل من خلال استيراد المنتجات الزراعية التي تحتاج إلى كميات كبيرة من المياه.
  - ترشيد استهلاك المياه في الأغراض المنزلية.
- أما فيما يتعلق بالسياسات الصحية، ووفق ما ينص عليه إعلان المآتا العالمي للرعاية الصحية من ضرورة تحقيق العدالة والمساواة في توفير الخدمة وتوزيع مواردها، والأخذ في الإعتبار مبدأ الوقاية خير من العلاج من خلال الاهتمام بجودة البيئة.
- توفير خدمات صحية متميزة وقريبة، يسهل الوصول إليها من خلال خدمات إسعاف متطورة ووجود شبكة مواصلات واتصالات جيدة، ومن خلال استخدام التقنيات الحديثة وإمكانيات التطبب عن بعد. وتفيد المؤشرات المحلية بأن الانتشار الأفقي للمرافق الصحية يصل إلى كل المناطق والأنحاء، ولكن ينقص ذلك نوع الخدمة وجودتها وانعدام نظام الإحالة بين مستوياتها.

- توفير الخدمة الصحية المتكاملة في المناطق الصغيرة والنائية.
- تأمين القدرات البشرية المؤهلة وفي حالة تعذرها، تبني نظام الإحالة والاعتماد على خارطة صحية توفر التكامل المطلوب.
- وفيما يتعلق بالسياسات البيئية، يتعين الاهتمام بنشر الوعي البيئي وإرهاف الحس الجمالي لدى الناشئة، وإعادة النظر في التشريعات البيئية الراهنة بما يستجيب لعالمية ظواهر الهدر والاستنزاف البيئي وتأثيراتها المحلية، والتحكم في الانبعاثات وفق الحدود المسموح بها محليا ودوليا.
- وضع سياسات تؤمن إدارة متكاملة للموارد الطبيعية سبيلا للحفاظ على البيئة، وأساسا لرفاهية الأجيال الحاضرة وضمان حق الأجيال القادمة.
- القيام باستثمارات تعويضية تحافظ على رأس المال الطبيعي والتنوع البيئي، خصوصا المهدد بالانقراض.
- إستحداث إدارة متكاملة للنفايات الصلبة والسائلة، وتعزيز التوجه نحو استخدام الطاقات النظيفة.
- الاهتمام بالتخطيط البيئي ضمن الخطط العمرانية والإستراتيجية، ومراقبة ورصد ومتابعة جودة البيئة المحلية بشكل دوري ومستمر.
- وفي مجال الثقافة والعلوم، يتعين أن يتم تبني السياسات التالية:
    - تطوير خطاب ثقافي معتدل ومتنوع يرسخ قيم التسامح والاختلاف وحرية التعبير، وينفتح على مختلف الثقافات والخبرات الإنسانية.
    - توطين العلم في الثقافة السائدة وتوسل مناهجه في حل مشاكل المجتمع، وتنمية الروح الإبداعية في الإنتاج الثقافي، وتيسير الخطاب العلمي والأكاديمي بحيث يسري في الحياة الاجتماعية والثقافية عوضا عن أن يبقى متحصنا بعصمته الأكاديمية (ما يعرف بالثقافة الثالثة).
    - تنويع مهارات مخرجات التعليم بحيث تسهم في رفد الحركة الثقافية.
    - دعم ميزانية البحث العلمي بوصفه أداة أساسية من أدوات تطوير الثقافة.
    - دعم المنابر الثقافية العامة والخاصة (المجلات، الدوريات، الفضائيات المتخصصة،..).
    - تطوير التشريعات النافذة في مختلف المؤسسات الثقافية بما يتناسب مع ثقافة حقوق الإنسان (قانون الصحافة، قانون الجمعيات الأهلية، وقوانين النقابات والاتحادات الثقافية، قانون الرقابة على المطبوعات والمصنفات الفنية،...).

- استحداث مؤسسات توكل إليها مهمة ترجمة أهم المنشورات في مختلف المجالات العلمية والأدبية تنمية قدرات المنتسبين إلى مجالات الصحافة والمسرح والفنون التشكيلية.
- الاهتمام بثقافة الأطفال، بما تستدعيه من إدراك لأهمية دور تنشئتهم في تشكيل وعيهم، والعناية بمسرح وصحافة وأدب الأطفال.

- وفيما يتعلق بالأمن الوطني، يتعين وضع سياسات:
  - تضمن أمن الوطن واستقراره وتفعيل دور الدولة القومي والإقليمي والعالمي في تشكيل فضاءات سياسية واقتصادية واجتماعية أقدر على التعامل مع التوجهات العولمية؛
  - تعزز هيبة الدولة وسلطتها بما يكفل حرمة المال العام، وسيادة القانون وقدسيته واحترامه من الجميع، بوصفه مصدرا رئيسا للحقوق والواجبات.
  - تؤدي إلى تحديث ومأسسة آليات صنع السياسة العامة وأدوات تنفيذها.
  - توسع دائرة النشاط الأهلي وتفعل مؤسسات المجتمع المدني وتطور التشريعات المنظمة له على نحو يعزز مفهوم الانتماء والمواطنة.
  - تفتح مجالات أرحب لمشاركة المواطن في العملية السياسية وتتيح له تشكيل الأحزاب السياسية التي تمكنه من الإسهام في النشاط السياسي بشكل جمعي ومنظم.
  - تعزز دور المؤسسات العلمية ومراكز الدراسات الإستراتيجية في دراسة الجوانب الأمنية المختلفة وإعداد البحوث وإقامة الندوات والمؤتمرات ذات العلاقة بمحاربة الفساد ونبذ العنف، تعزيزاً للأمن الوطني والمجتمعي.
  - تعدل التشريعات القائمة وتصدر تشريعات جديدة تعزز استقلالية القضاء ونزاهته وتضمن المساواة أمام القانون وعدالة الإجراءات.
  - تحدّث المؤسسات الأمنية وتعيد صياغة دورها بما يعزز هيبة الدولة وأمنها ونزاهتها واحترامها لحقوق الإنسان، بما يتماشى مع روح العصر ومقتضياته.
  - تعالج عوز التوازن السكاني المتمثل في انخفاض معدل النمو السكاني تركز الكثافة السكانية على الشريط الساحلي وهجرة الليبيين إلى الخارج.
  - تنظم التعاون مع دول الجوار في مختلفة الجوانب الأمنية خاصة فيما يتعلق بمسائل الدخول والخروج من ليبيا، بشكل يضمن سلامة الوطن وحقوق المواطنين وحقوق الرعايا الأجانب على حد سواء.

- تعزز التعاون على المستوى الإقليمي والدولي من أجل خلق مجتمع عالمي يسوده السلم وتتضاءل فيه فرص استخدامات العنف والصراعات المسلحة والتهديد بها، يلتزم بقيم المساواة والحرية والعدالة.
- تضع البرامج الكفيلة بتطوير البنية التحتية للأمن من مراكز شرطة ومؤسسات إصلاح وتأهيل، وتوفير الإمكانات اللازمة، وتزويدها بالتقنية المعاصرة.

5.122 استثمار الموارد البشرية

- يتعين أن تفضي أية رؤية استشرافية تهدف إلى الانتقال بالاقتصاد الليبي من النمط التوزيعي غير المنتج إلى النمط الإنتاجي الفعال إلى معالجة التشوهات والاختلالات التي تسببت بها السياسات التي اتبعت في الماضي، والتي كان من أهم نتائجها سيطرة العقلية الاتكالية التي أدت إلى الاعتماد الكلي على الدولة ومؤسساتها تعاظم النزعة الاستهلاكية. إن هذا الأمر يتطلب إعادة بناء النظام التربوي والتعليمي واتخاذ التدابير المناسبة لتعديل اتجاهات الافراد منذ الصغر نحو ثقافة العمل والإنتاج وغرس التربية المهنية في المناهج وفي الحياة المدرسية، وجعل التعليم أكثر مرونة ليستوعب مسارات تقنية وتطبيقية بالاضافة إلى الثقافة الاساسية والعامة.
- يعتبر التعليم ركيزة التنمية الرئيسية في عصر العولمة فهو الذي يحدد القدرة التنافسية للاقتصاد نظراً لأن عامل المعرفة أًصبح أحد العناصر الأساسية للإنتاج ومحدداً أساسياً للإنتاجية، كما يقوم التعليم بدور رئيس في المحافظة على الهوية الثقافية والحضارية.
- إن التعليم التقليدي سريعا ما يصاب بتقادم المعارف والمهارات، ويؤدي بالتالي إلى ضمور الموارد البشرية، بينما التعلم مدى الحياة عامل أساسي في التنمية المستدامة، كونه يحافظ على حيوية وتجدد التعليم ويضمن مداومة تنمية الموارد البشرية.
- التعليم مطالب بتوفير القوى البشرية المؤهلة تأهيلاً جيداً من خلال ما يجب أن يقوم به من إمداد لهذه القوى بالمهارات والتدريب والمعارف والخبرات التي تتزايد الحاجة إليها دائماً بتطور المجتمع وتلاحق التغيرات.
- أصبحت المادة المعرفية من الضخامة بحيث يستحيل تغطيتها بالمناهج الدراسية، ما يتطلب إلماما كافيا من قبل مصممي البرامج التعليمية بأسس نظرية المعرفة ومهارات استخدام مخططات المفاهيم والشبكات الدلالية وما شابه ذلك، كما يتطلب استخدام ما يعرف بالمنهج الحلزوني القائم على أساس أن أية مادة تعليمية يمكن تدريسها في مراحل العمر المختلفة مع استمرار عملية التعميق المعرفي، بدلا من طابع التلاحق والخطية في عملية تخطيط المناهج التقليدية.

- كي تحقق أية رؤية في التعليم مستهدفاتها التنموية وفق ثقافة النهوض والتقدم، يتعين أن تصوغ وتوظف مهام وأدوار التعليم فى المجالات الآتية:
  - تأكيد الهوية والثقافة العربية الإسلامية، أمام التحديات التى يفرضها السياق العالمى.
  - تحقيق حاجات وضرورات المشاركة بمعناها الواسع وتأكيد الحريات متطلبا للإبداع، والشفافية والديمقراطية بوصفها وسائل مجتمعية تضمن كفاءة التنظيم المجتمعى.
  - توسيع مدى الاستقلال والحركة والاختيار، وتأكيد الندّية فى التبادل والتنافسية بالأسواق.
  - تطوير وتوسيع مفهوم وأساليب التعليم والتعلم مدى الحياة.
  - التطوير المؤسسى المستمر لمنظومة التعليم والثقافة.
  - الإعلاء من شأن المكانة الاجتماعية للعلماء والمفكرين.
  - ربط المنتج من التعليم باحتياجات سوق العمل وفى إطار تقسيم متوقع للعمل، وربط الكفاءة الخارجية لمنظومة التعليم بالتبارى فى توسيع قاعدة الموارد وابتكار المشروعات التنموية ودعم قطاع الأعمال الصغير والمتوسط.
  - العناية بثقافات وفئات فرعية خاصة، والاهتمام بالأدوار المتنامية للمرأة فى عالم التنمية للقرن الحادى والعشرين.
- استجابة للتحديات التي تواجه النظام التعليمي في علاقته بالواقع الاقتصادي، والتي تتعين في ما يعانيه من ضعف في تطابق مخرجاته مع متطلبات سوق العمل، وافتقارها للمرونة الكافية للتكيف مع احتياجاته المتغيرة التي فرضتها تطورات الانفتاح على الأسواق والمنافسة الدولية، واستثمارا للفرص المتاحة، يتوجب التركيز على قضايا التنمية البشرية والتنشئة الاجتماعية التي تتيح للمجتمع فرص الاستفادة من مهارات وخبرات أبنائه.
- وفق هذا يتوجب :
  - تحديث البنية التحتية للتعليم بما يواكب التطورات الحديثة.
  - اعتماد سياسة التنمية البشرية المتواصلة التي تؤمن زيادة القدرات والكفاءات والمهارات واستيعاب التقنية عند السكان وتطوير البنية التحتية في مجال المعرفة والمعلومات.

- تطوير سبل الاستثمار البشري مع الاهتمام بقضايا البحث والتطوير بما يخدم السياسة التعليمية وسياسة الاستخدام وغيرها من المجالات التي ترفع من نوعية العمل ورفع إنتاجيته.
- التركيز على الدور التربوي للمدرسة خصوصا في مرحلة التعليم الأساسي حيث يعتبر دورها محوريا في مسألة التنشئة الاجتماعية وفي تنمية وعي الأطفال والناشئين بهويتهم العربية والاسلامية وانتمائهم الوطني وفي ادراكهم لقضايا عصرهم ومشكلاته.
- تحديث مناهج التعليم العام والفني والعالي وربط التعليم بالصناعة عن طريق انشاء الحاضنات التقنية وزيادة الاستثمار المباشر في البحث العلمي ونقل النقنية.
- تطوير برامج التعليم بحيث يشمل التعليم عن بعد والتعليم الافتراضي والتدريب أثناء الخدمة وتطوير المناهج الدراسية القائمة على الحفظ والاستظهار، وتنمي القدرة على الإبداع، والتأمل، والتفكير الناقد، وتعزز الحوار والانفتاح، واحترام الرأي المغاير.
- مساهمة المجتمع المدني في دعم العلميات التعليمية والمشاركة في التدريب وتنمية المهارات.
- الاهتمام باللغة العربية وتطويرها والتركيز على تعليم اللغات الأجنبية الرائجة والترجمة منها وإليها.
- وضع سياسات تهتم بتنمية مهارات الموهوبين من شأنها الاستفادة من قدراتهم في عملية التنمية.
- وضع سياسات تهدف إلى تطوير المؤسسات المعنية بالرعاية الاجتماعية عامة ورعاية ذوي الإعاقة تحديدا حتى يتسنى إدماجهم في المجتمع ومساهمتهم في تنميته.
- وضع سياسات تدريبية تستند إلى أهداف واقعية تستوفي معايير الجودة الشاملة وتسهم في اكتساب المتدربين لمهارات ومعارف جديدة تتطلبها بيئة العمل المعولمة.
- تفعيل سياسات تمكين المرأة بما يرفع من نسبة مشاركتها في سوق العمل.
- وضع سياسات متكاملة توفر بنية تحتية وتؤدي إلى إعداد برامج كفيلة بتنمية قدرات الأطفال والشباب وصقل مواهبهم.

- وضع سياسة لمجابهة معدلات البطالة بين الشباب وارتفاع نسبة الفقر من خلال العمل على توفير فرص عمل مجزية بالقطاعين العام والخاص، ما تقليل من مخاطر معدلات البطالة وانعكاساتها على المجتمع من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية.
- التقويم المستمر لأداء المتعلمين في مؤسسات التعليم، وتوفير نظم للتغذية الراجعة عبر مستويات النظام التربوي، واعتماد أساليب التقويم البديل بدلاً من اختبارات التحصيل أحادية الجانب، والانتقال من ثقافة القياس إلى ثقافة التقويم الشامل، وتوفير المصادر والمقومات اللازمة لتفعيل نماذج التقويم الأكثر شمولاً واتساعاً.
- تحسين المؤشرات الكمية والأنصبة التربوية، بما ينسجم مع المعايير المعتمدة دولياً والصادرة عن منظمة التربية والثقافة والعلوم (اليونسكو) لضمان جودة مدخلات وعمليات ومخرجات النظام التعليمي وموظفاته، وتوفير بيئة مدرسية داعمة للتعلم، وقائمة على التنافس بين المؤسسات التعليمية على المستويين المحلي والوطني.
- وضع نظام اعتماد محلى واتباع السبل الكفيلة لضمان الجودة واثبات القدرة على المنافسة الدولية وتطبيق المعايير الدولية والاعتماد الدولي.
- ترسيخ مفاهيم البيئة وحمايتها في المناهج الدراسية علي امتداد مراحل التعليم من أجل خلق أجيال واعية بقضايا البيئة وتعمل علي المحافظة عليها، ومساهمة مؤسسات المجتمع المدني ووسائل الأعلام في تنمية الوعي البيئي وخلق الكوادر والقدرات اللازمة لتحقيق تلك الغاية.
- الاهتمام بالتدريب وإعطاء استقلالية كاملة للمؤسسات الإنتاجية والخدمية في إعداد عناصر مستعدة وجاهزة للعمل وبحيث تعد برامج التدريب وفق الاحتياجات الواقعية.
- هناك أيضا حاجة إلى الاهتمام ببرامج التنمية البشرية في المناطق النائية، ما يعرف باسم التنمية المكانية المتوازنة، بحيث لا تكون هذه المناطق بيئة طاردة، ويتم اعتماد مبدأ التخصصات المكانية أو التقسيم المكاني للعمل.
- التركيز في التعليم العالي على التخصصات العلمية الحديثة التي يتطلبها اقتصاد المعرفة وتسهم في إنجاز عملية التنمية المستدامة (مثل الطاقات المتجددة، والتصحر، والطب البديل).

- إن تحقيق الأمان الصحي حق من حقوق المواطنة، ونوع من الاستثمار البشري الذي يسهم في استقرار المجتمع وزيادة قدرته الإنتاجية؛ ويمكن قياس هذا الأمان باستخدام مؤشرات محورية مثل متوسط العمر المتوقع للفرد ومعدلات الوفيات بين الأطفال.
- الاستثمار البشري في جوانب الأمان الصحي يعني أن تكون الرعاية الصحية مستمرة، وشاملة للجميع، وأن تتناسب تكاليفها مع إمكانات المجتمع، بما يؤدي إلى حياة صحية أفضل.
- تشمل متطلبات الرعاية الصحية: تحسين عدالة الرعاية الصحية؛ القضاء على الأوبئة والأمراض المعدية؛ التحكم في الأمراض؛ تحسين الوصول إلى ماء نظيف صالح للشرب؛ توفير خدمات الصرف الصحي؛ ضمان توفر الغذاء والمسكن الصحي؛ والمحافظة على تدفق المعلومات عن الصحة للأفراد وللمجتمع ككل ومساندة الأبحاث.

5.123 استثمار الموارد المادية

تنويع مصادر الدخل

- لم تفلح خطط وميزانيات التنمية الاقتصادية والاجتماعية خلال الفترة الماضية في تحقيق هدف تنوع مصادر الدخل القومي رغم أن كل استراتيجياتها وبرامجها كانت موجهة نحو تقليل الاعتماد على النفط باعتباره موردا ناضبا.
- يتعين أن ترتكز التنمية الاقتصادية المستدامة على توجيه الأموال والاستثمارات الليبية نحو مجالات الاستثمار غير التقليدية التي من شانها الاستفادة من الموقع الجغرافي للبلاد، والموارد الاقتصادية والطبيعية التي تتيح للاقتصاد الليبي ميزة نسبية تنافسية واضحة.

1. الاستثمار في الأنشطة المرتبطة بالموقع الجغرافي

- إذا ما توفرت الشروط الموضوعية والبيئية المناسبة، فان الاقتصاد الليبي يمتلك ميزة تنافسية كامنة تتمثل في تنمية القطاع التجاري الخدمي المرتبط بالموقع الجغرافي المتميز للبلاد، ويمكن أن يتخذ النشاط التجاري الخدمي عدة أشكال يكمل بعضها البعض الآخر، وتتدرج كل هذه الأشكال تحت مظلة قطاع الخدمات، ومن بين هذه الأشكال أو المجالات مراكز التمويل الدولية، والسياحة، ومناطق التجارة الحرة، وتجارة العبور.
- يرتبط وجود مراكز التمويل الدولية، وعلى وجه التحديد الوحدات المصرفية الخارجية بوجود الفوائض المالية في المنطقة. أيضا فإن إقامة مراكز مالية في الوقت الحاضر يرتبط بمتطلبات السوق، أي بمتطلبات سوق المنطقة وخارجها من الخدمات المصرفية والاستثمارية. لذلك ينبغي التعرف على مدى ما تقدمه السوق الليبية من خدمات للمنطقة المحيطة بها، خصوصا الخدمات الاستثمارية والمصرفية للمتعاملين على المستوى الإقليمي والعالمي، كما ينبغي تحديد إلى أي مدى تقوم السوق بعملية تدوير وإعادة تدوير الأرصدة

المختلفة التي يتم الطلب عليها في مختلف الأسواق المالية المحلية منها والعالمية. ولهذا السبب فإن وجود الوحدات المصرفية الخارجية يرتبط أيضا بالنشاط الاقتصادي العالمي.

- هناك مجموعة من الاعتبارات التي يمكن أن تجعل من ليبيا بلداً سياحيا متميزا ضمن بلدان البحر المتوسط، من ضمنها تنوع النشاطات السياحية وتعدد أشكالها ومجالاتها ومواسمها. ويرتبط نجاح السياحة بتحقيق التنمية، حيث إن تلاقي الشعوب والحضارات يُثري العادات والتقاليد، بما يفضي إلى سلوكيات وأنماط معيشية جديدة. وتساعد السياحة كذلك في نمو الصناعات والحرف التقليدية اليدوية والمهددة بالانقراض من خلال استغلال الموارد الوفيرة والأيدي الماهرة بالتوارث، وكذلك تطور العلاقات الاقتصادية الدولية وتنمية التجارة والتبادل الثقافي والمعرفي.
- تتوقف إقامة مناطق التجارة الحرة على جملة من الاعتبارات الفنية والاقتصادية والمالية اللازمة لإقامة كل نوع من أنواع المناطق التجارية. ويأتي في مقدمة العوامل المحددة توفير التمويل اللازم لتجهيز مرافق البنية التحتية من طرق ومواني ومطارات وشبكات اتصالية، ما يوجب القيام بجملة من الاستثمارات المتمثلة في بناء المساكن اللازمة للعاملين بالمنطقة الحرة ومحطات توليد الكهرباء أو توصل الكهرباء إلى المنطقة الحرة من الشبكة العامة. وبالنظر إلى المقومات المتاحة حاليا في الاقتصاد الليبي يستبين أن الموقع الجغرافي والأرض المنبسطة اللازمة لإقامة مناطق حرة، خصوصا المناطق التجارية متوفرا. وننوه هنا إلى المؤشرات الأولية التي تبينت من المنطقة الحرة مصراته ومن الدراسات الأولية للمنطقة الحرة المريسة بنغازي التي تؤكد جدوى هذا التوجه وإمكانية تنويع الدخل القومي من خلاله.
- يتوقف ازدهار تجارة العبور على الطاقة الاستيعابية للمطارات ومدى توفر أساليب وأدوات المناولة والتجهيز والتغليف، بالإضافة إلى المخازن والمبردات اللازمة والعمالة المدربة. ومن الواضح أن إيجاد أي من هذه المقومات يتطلب تنفيذ بعض الاستثمارات التي قد تصل إلى بناء مطارات جديدة أو التوسع في الطاقات المتاحة بالمطارات القائمة علاوة على التعامل مع معظم شركات الطيران العالمية بإتباع سياسة الأجواء المفتوحة.

2. الاستثمار في قطاعات اقتصادية ذات أهمية وميزة نسبية

- يؤدي الاستثمار في المشروعات الصغيرة والمتوسطة دورا مهما في تحقيق مستهدفات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في معظم دول العالم، حيث تشكل هذه المشروعات نسبة كبيرة من المشروعات الصناعية والزراعية والخدمية وفي مجالات متنوعة، وبالتالي فإنها تسهم في استيعاب أعداد كبيرة من الأيدي العاملة والتخفيف من مشكلة البطالة، كما تؤدي دورا مهما في اكتساب المهارات الفنية والتقنية، وهي كذلك صاحبة الدور الأكبر في تلبية احتياجات السكان من السلع والخدمات.

- للمشروعات الصغيرة دور فاعل في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتوازنة والمستدامة، فهذه المشروعات تتميز بسهولة التأسيس وصغر حجم الاستثمار المطلوب مما يجعلها وعاء جيدا لجذب مدخرات صغار المستثمرين، كما تساهم في توزيع الدخل وتحقيق تنمية مكانية متوازنة، وبفضل مرونة أسس توطينها، وعدم حاجتها لمتطلبات بنية تحتية معقدة، كما أنها تساعد على نقل وتوطين التقنية وسهولة التجاوب مع المتغيرات الاقتصادية والفنية بأقل تكلفة.
- إذ ما أحسن التخطيط لقيام المشروعات الصغيرة ورعايتها ودعمها في الاقتصاد الليبي فإنها أقدر على المنافسة على المستوى المحلي والإقليمي وربما العالمي، وهذا من شأنه زيادة الصادرات. ويمكن أن تمثل القاعدة الأساسية والنواة الحقيقية لنشوء قطاع خاص قوى وقادر على خوض غمار الاستثمار والإنتاج وتطوير الحياة الاقتصادية، والتدرج نحو قيام المشاريع الكبيرة.
- تشير إحدى الدراسات إلى أن اقتصاد بعض دول الاتحاد الأوروبي يعتمد أساسا على المشروعات الصغيرة وأن هناك حوالى 16 مليون شركة صغيرة أوروبية (مصنفة على أساس أن كلا منها مشسروع صغير يعمل به أقل من 250 موظفا وعاملا)، توفر أكثر من 66% من جميع فرص العمل المتاحة في تلك الدول، وتوظف حوالى 65% من مجموع رؤوس الأموال الأوروبية. وفي اليابان يعزى ما نسبته 50% من الابتكارات والتطور التقني إلى المشروعات الصغيرة التي تمثل 94% من إجمالي المشروعات في الاقتصاد الياباني.
- يحتاج الاقتصاد الليبي إلى خلق ما يقرب من 40 ألف فرصة عمل سنويا خلال الفترة القادمة، لذلك فانه من الأهمية أن يحظى قطاع المشروعات الصغيرة بالاهتمام المناسب، وأن توجه إليه الاستثمارات وتهيأ الأرضية المناسبة لانطلاقه حتى يسهم في دعم الاقتصاد الوطني وتنويع مصادر الدخل.
- يتيح وجود النفط والغاز في الاقتصاد الليبي استخدام المنتجات النفطية مصدرا للطاقة في مختلف الصناعات، كما أنه يمنح ميزة نسبية تنافسية في تصنيع وتصدير الكيماويات النفطية، وقد بدأت ليبيا منذ الثمانينيات في إنتاج بعض هذه المنتجات وتصدير، مثل الميثانول، واليوريا، والأمونيا، والايثيلين، والبروبلين، وخليط رباعي الكربون، وبعض هذه المواد يستعمل لإنتاج الأسمدة والبعض الآخر يستخدم في الصناعات البلاستيكية.
- رغم الميزة النسبية التي تتمتع بها ليبيا في مثل هذه الصناعات، تقوم بعض بلدان المنطقة بإنتاج مثل هذه المنتجات، مما يضع الإنتاج الليبي في وضع تنافسي مع منتجات هذه الدول، الأمر الذي يتطلب العمل على تنشيط هذا القطاع وتطوير الاستثمارات به وتحسين مستويات الإدارة وقضايا التسويق لاسيما أن ليبيا تتمتع بموقع جغرافي مناسب.

- ورغم أن نشاط الصيد البحري أحد الأنشطة التي تشكل ركيزة أساسية ورصيداً آنيا ومستقبليا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة من خلال إسهامه في تحقيق الأمن الغذائي، وتوفير فرص عمل للعناصر الوطنية، وإقامة صناعات ذات قيمة غذائية مضافة؛ فإنه لم يحظ بالاهتمام الذي يتناسب وطول الشاطئ الليبي والذي يبلغ حوالى 1900كم، ورصيف قاري تقدر مساحته بحوالى 55 ألف كيلومتر؛ فرغم هذه الإمكانيات لم يتجاوز الإنتاج البحري في أحسن الظروف 35_ 40 ألف طن سنوياً.
- يتطلب تطوير قطاع الثروة البحرية في الاقتصاد الليبي القيام بدراسات معمقة ومكثفة للوقوف على واقع القطاع، وعمل دراسات بيولوجية لوضع قاعدة بيانات الأسماك لمعرفة مواسم التكاثر وأوقات وضع البيض لتنظيم المصايد وبناء محصول سمكي كبير، ودراسة المحصول السمكي على الشواطئ لمعرفة كمية أقصى صيد ممكنة والوقت الأمثل للصيد وغلق المصايد أمام الصيد الجائر وتفعيل الاتفاقيات الدولية في حوض البحر المتوسط للتعاون في مجال الصيد وبناء أسطول صيد من خلال الاستثمار المشترك، بالإضافة إلى ضرورة الاستفادة من إمكانيات الشواطئ الليبية في إدخال أنشطة الاستزراع السمكي البحري.

استثمار مصادر الطاقة

1. النفط والغاز

- هناك حاجة لاستخدام النفط وسيلة لإجراء تغييرات جذرية في الاقتصاد الوطني بحيث تسمح هذه التغييرات بنمو الاقتصاد بوتائر عالية من أجل ايجاد ركائز اقتصادية متنوعة تعوض عن مورد النفط، وتضمن استمراراه موردا للأجيال القادمة.
- يتعين على كل إستراتيجية نفطية جذرية أن تأخذ في الاعتبار الواقع الموضوعي والإمكانيات الفعلية، كما يجب أن تنطلق من نظرة شاملة تضع على رأس أهدافها تعزيز الاستقلال الاقتصادي، والعمل على جعل النفط أداة للتحولات الاقتصادية الموجهة لمصلحة أفراد المجتمع، وطريقا لتحقيق الأمن السياسي والغذائي للوطن، ووسيلة لمعالجة الاختناقات وعدم التوازن في شتى القطاعات الاقتصادية.
- يجب أن تنطلق النظرة الإستراتيجية المقبلة لسياسة النفط في ليبيا من جملة الظروف والتناقضات الدولية، وأن تأخذ بعين الاعتبار الاستفادة من عامل الوقت على أساس أن النفط ثروة ناضبة تتطلب انتهاج سبيل التخطيط الطويل لتحقيق المهام الإستراتيجية للتنمية الاقتصادية.
- يجب أيضا على التخطيط العلمي أن يضع أهدافا واضحة للاستكشاف والإنتاج والتسويق تعتمد على مهام تعزيز الاستقلال الاقتصادي، وحماية الثروة النفطية، ودمجها بالاقتصاد

الوطني، على عكس السياسات التي تنتهجها بعض الأجهزة التي تُخضع سياسة الاستكشاف والإنتاج والتسويق النفطي لمصلحة تطور السوق العالمي والاحتكارات النفطية.

- ويحتم هذا على ليبيا، بالتنسيق مع الدول المنتجة الأخرى من خلال منظمة الدول المنتجة والمصدرة للنفط، رسم سياسة علمية لبرمجة إنتاج النفط تتواءم مع مصالح الاقتصاد الليبي ومتطلبات المحافظة على المكامن الرئيسية، أي أن برمجة الإنتاج في ليبيا يجب أن تتم في إطار تأكيد أن الحد الأقصى للإنتاج يجب أن يرتبط بالأساس بحاجات التنمية وبشكل يضمن عدم هجرة العوائد النفطية إلى البلدان الأخرى، كما يضمن زيادة معامل الاستخراج للمكامن الكبرى والمتوسطة وديمومة هذه المكامن لفترة تاريخية طويلة نسبيا. وسوف تساعد برمجة الإنتاج ضمن هذه الأسس، وبالارتباط مع تطورات الطلب العالمي على النفط باتجاه خلق موازنة علمية بين العرض والطلب، على خلق شروط التبادل المتكافيء مع البلدان الرأسمالية المتقدمة، وحصول البلد على القيمة الحقيقة للنفط.
- تقتضي الإستراتيجية النفطية الاتجاه للسيطرة الوطنية المباشرة والكاملة على موارد النفط عن طريق ربطها بعملية الاستثمار الوطني المباشر للثروات النفطية، ولا بد من مواجهة مسؤولية تطوير الصناعة النفطية الاستخراجية بكل مراحلها: الاستكشاف، والتطوير، والنقل، والتسويق، والأعمال الهندسية وغيرها، وقد ثبت بالتجربة نجاح عملية الاستثمار الوطني المباشر الذي يخلق فرصا واسعة لتربية كوادر نفطية وطنية متمرسة ويضمن التخلص من هيمنة الاحتكار النفطي العالمي على النفط الليبي، وهناك آراء تدافع عن سياسة إبقاء الشركات الاحتكارية العالمية في البلدان المنتجة مستندة إلى حجة الاستفادة من تجربة وامكانيات ونفوذ شركات الكارتل الدولي للنفط.
- لكن الوقائع تبين أن شركات التكتل الدولي للنفط، التي تقوم في بعض البلدان النفطية بدور الشريك الأقوى، تعرقل أي تطور وتنمية جدية مستغلة نفوذها وتأثيراتها السياسية والاقتصادية على البلدان النفطية، وبالعكس فإن الاستثمار الوطني المباشر يضمن حدوث تطور نوعي في البلدان التي تنجز هذه المهمة بنجاح، ويسمح لصناعة النفط الوطنية، ممثلة بشركات النفط الوطنية، من القيام بسياسة إنتاج مخططة وعلمية تنطلق باتجاه ربط القطاع النفطي مع القطاعات الإنتاجية الداخلية الأخرى، والأضرار التي قد تلحق بالدول المنتجة للنفط نتيجة قرارات الاستثمار المباشر أضرار مؤقتة، كما حدث لتأميم النفط الليبي، حيث عملت الشركات الاحتكارية للنفط على مقاطعة النفط المؤمم وخلق صعوبات اقتصادية وسياسية عديدة. إن نجاح ليبيا في ميدان الاستثمار الوطني المباشر يقتضي التوجه إلى إقامة علاقات مباشرة مع حكومات الدول الراسمالية المتقدمة والدول النامية وأن يتم تبني توجه

تدريجي لتقليص الاعتماد على صادرات النفط الخام كما يلزم تحديد دور شركات التكتل الدولي النفطية والقضاء على دورها وسيطا بين المنتجين والمستهلكين.

- يتطلب النجاح في ميدان الاستثمار الوطني المباشر الارتقاء في مستوى التعاون مع الدول الأخرى في الميدان النفطي سواء داخل منظمة الدول المنتجة والمصدرة للنفط أو خارجها، كما لا بد من إيجاد تعاون وتنسيق بين أجهزة شركات النفط الوطنية في ميدان الإنتاج والنقل والتسويق بشكل يهدف إلى دراسة تطورات وضع النفط والطاقة في العالم باستمرار ودراسة أحوال السوق العالمي للنفط وأسعاره، ويمكن عبر سياسة تعاون دولي واسع في الميدان النفطي الاستفادة من نقل التقانة النفطية مقابل مقايضة النفط من البلدان الراسمالية وكذلك تنشيط التعاون والمساعدات المتبادلة في الحقل النفطي مع الدول الأخرى والاستفادة من تجاربها وامكانياتها خاصة في مجال إعداد الكوادر النفطية ووضع الخطط العلمية وصيانة المكامن النفطية.
- أما فيما يخص الغاز الطبيعي، الذي يتوفر بكميات كبيرة ويشكل ثاني أهم مصدر للطاقة بعد النفط على مستوى العالم، ويتميز باتساع أفاق إنتاجه وتسويقه، فإنه يعتبر موردا أساسيا للاقتصاد الليبي.
- وقد تركزت الجهود خلال السنوات الماضية على الحد من حرق الغاز الطبيعي المصاحب للنفط الخام، وتطوير الاكتشافات الغازية بغرض استخدام الغاز الطبيعي بديلا للمشتقات النفطية المستغلة حاليا في توليد الطاقة، بالإضافة إلى استخدامه مدخلا أساسيا في الصناعات البيتروكيماوية، وقد تم إنشاء منظومة لنقل الغاز من مواقع إنتاجه إلى مواقع الاستهلاك على امتداد الشريط الساحلي، بالإضافة إلى تصدير كميات كبيرة من الغاز المسال لبعض الدول الأوروبية. ويتم الاحتفاظ بكميات كبيرة في المكامن النفطية لاستعمالها في عمليات الاسترداد الإضافي لاستخراج النفط الخام.
- ويقدر الاحتياطي من الغاز الطبيعي القابل للاسترداد بحوالى 1,491 مليار متر مكعب عند نهاية عام 2005 بعد أن كان 1,314 مليار متر مكعب في عام 2001؛ وهذه المكامن الغازية موزعة بأحواض سرت، غدامس، مرزق، وصبراته البحري. ويشكل الغاز الحر حوالى 70 % من الاحتياطي، في حين يشكل الغاز المصاحب للنفط حوالى 30 %. ويعتقد الخبراء أن الاحتياطي الحالي سوف يفي بالاحتياجات المحلية الحالية والمستقبلية، كما سيوفر كميات للتصدير لمدة تزيد عن 50 سنة. وتدل المعلومات المتاحة على وجود إمكانيات كبيرة لتحقيق اكتشافات غازية مهمة تصل إلى أكثر من 3,500 مليار متر مكعب.
- يبلغ متوسط الإنتاج اليومي من الغاز الطبيعي حوالى 45.306 مليون متر مكعب يستغل منها حاليا 33.130 مليون متر مكعب (نسبة 73 %)، أما الباقي وقدره 12.176 مليون

متر مكعب يوميا (أي نسبته 27 %) فيتم حرقه لعدم توافر الإمكانيات الفنية لاستغلاله. ويشير مخطط إنتاج النفط والغاز الطبيعي في ليبيا إلى أن الإنتاج سيغطي نسبة عالية من الاحتياجات المحلية من المشتقات النفطية، وكافة الاحتياجات المحلية من الغاز الطبيعي إلى ما بعد 2010 بالإضافة إلى توفير كميات كبيرة من الغاز المسال للتصدير، كما تشير المعلومات إلى أن أكثر من نصف الاستهلاك المحلي من الغاز الطبيعي سيوجه إلى توليد الكهرباء وذلك لكفاءته ومزاياه البيئية، كما أن إحلال الغاز الطبيعي محل زيت الوقود الثقيل سيوفر كميات كبيرة من الأخير يمكن تصديرها، وسوف يحقق دخلا يقدر بحوالى 234 مليون دينار بحلول 2010.

- تعتبر احتياطات الغاز في ليبيا مهمة لإمداد الأسواق الأوربية بحاجتها على المدى البعيد بسبب مزايا الموقع الجغرافي، ويمكن له أن ينافس المصادر الأخرى. لذا يتعين وضع سياسة لتوسيع الاستثمارات في تقنية تحويل الغاز إلى سائل خطوة أولى لتصديره.
- وبصفة عامة تعتبر المشاكل البيئية المتعلقة باستخدامات الطاقة في ليبيا محدودة بالمقارنة بالدول الصناعية أو دول حوض البحر الأبيض المتوسط الأخرى وذلك لأسباب عديدة منها اتساع المنطقة ولهذا تكاد تنحصر الأضرار البيئية الناجمة عن استهلاك الطاقة في تلوث جزء بسيط من الشواطئ نتيجة لتسرب النفط من الناقلات ولا يتوقع إن يكون لمعدلات حرق الوقود الأثر الكبير سوء في تلوث الهواء أو في ظاهرة الاحتباس الحراري. غير أن هذا لا يعنى إغفال جانب المراقبة والتطوير، ففي هذا المجال كانت هناك جهود مميزه أدت إلى توفير الوقود الخالي من الرصاص. أما فيما يخص استخدام الأنواع الأخرى من الطاقة فينبغي أن تستهدف الإستراتجية البعيدة المدى التقليل التدريجي المدروس لحصة الهيدروكربون والبحث عن بدائل متجددة كاستخدام الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، وتبني آلية التنمية النظيفة المذكورة في المادة 12 من بروتوكول كيوتو بوصفها إحدى الاليات المتبعة دوليا يتم من خلالها دفع مقابل تخفيف حدة الغازات من خلال مشاريع للطاقة النظيفة والمتجددة. ويمكن أن تستفيد ليبيا من خلال هذه البرامج في دعم استخدام الأراضي والغابات وأنشطة التشجير والتي سوف تسهم في امتصاص غاز ثاني أكسيد الكربون وهو الغاز الأساسي من غازات الاحتباس الحراري وبذلك يتم خلق مناخ للاستثمار في آلية التنمية النظيفة. في النهاية ينبغي التأكيد مجددا على ضرورة التوسع في استخدام طاقة الرياح والطاقة الشمسية خاصة وقد تم استحداث جهاز خاص باستخدامات الطاقة الشمسية.

2. الطاقات المتجددة

- تطورت تقنيات استخدام الطاقة الشمسية وطاقة الرياح في السنوات الاخيرة مع انخفاض تكاليفها باطراد، وتم التوصل إلى أنه يمكن اعتبارها مصدرا بديلا للطاقة التقليدية. وبالنظر

إلى تزايد ندرة وتكلفة الوقود الأحفوري وتأثيراته السلبية على البيئة، تتزايد أهمية الطاقات المتجددة، كونها أقل ندرة وتأثيرا على البيئة، كما أن تكلفتها سوف تصبح أقل على المدى الطويل.

- انخفضت تكاليف تصنيع خلايا الطاقة الشمسية ما بين 3% إلى 5% سنويا خلال الأعوام الأخيرة، فيما تضاعف إنتاج طاقة الرياح أربع مرات في الفترة بين عامي 2000 و2006، وهي توفر 20% من الطاقة الكهربائية في الدنمرك و9% في أسبانيا و7% في ألمانيا.
- أدى التطور التقني إلى جعل الطاقة الشمسية مصدرا آخر من مصادر الطاقة المتجددة، ومن المزايا الطبيعية التي رتبها موقع ليبيا الجغرافي المتميز تمتع أراضيها بإشعاع شمسي مرتفع خلال معظم أيام السنة، ولقد أوضحت الدراسات أن المتوسط السنوي للإشعاع الشمسي على سطح الأرض بالشريط الساحلي يتراوح ما بين 5.5 كيلووات/ساعة يوميا، و7 كيلووات/ساعة يوميا بالمناطق الجنوبية. كما أن مدة بقاء سطوع الشمس تصل إلى ما يقارب 3100 ساعة سنويا على الشريط الساحلي، وحوالى 3900 ساعة سنويا بالمناطق الجنوبية، وهو ما يشير إلى أهمية الشمس مصدرا للطاقة.
- بالرغم من قلة الإحصائيات حول مساهمة الطاقة الشمسية في سد احتياجات ليبيا من الطاقة، ثمة ما يفيد أن نسبة مساهمة الطاقة الشمسية في الطلب الكلي على الطاقة تقدر بحوالى 4.8 % من احتياجات مختلف القطاعات عام 2000، ولقد حُددت القطاعات التي تساهم الطاقة الشمسية في توفير جزء من احتياجاتها في القطاع العائلي، وتحلية المياه، والزراعة، والصناعة مرتبة حسب الأهمية النسبية للوفر المتوقع معبرا عنه بكمية النفط المكافئ المتوقع توفيره سنويا.
- وهكذا تشير الامكانيات الطبيعية القائمة إلى امكانية تطوير قطاع الطاقة الشمسية والاستثمار في تقنياتها الحديثة لتوليد الطاقة الكهربائية وتخزينها، ومن ثم استعمالها بديلا للطاقة المولدة من الوقود الأحفوري من جهة، وتصدير الفائض الى اوروبا، خاصة في ظل وجود عدد من المبادرات المحلية والاقليمية والدولية بالخصوص.

5.2 رؤية ليبيا 2040

- انطلاقا من تقويم الأوضاع المحلية الراهنة في ضوء البيئة المعولمة، بما أفضي إليه هذا التقويم من موضعة للمشهد الليبي وتقدير لحجم الفجوة التي تفصل تلك الأوضاع عن استحقاقات التنافسية، ومن عرض جملة الإمكانات الكامنة التي يتعين تحقيقها، والتحديات المستقبلية التي يتوجب الاستجابة إليها، والفرص السانحة التي ينبغي اغتنامها، وتأسيسا على ما عرض من استشراف لمستقبل ليبيا يحدد طبيعة مجتمع الأمن الإنساني الذي يتوجب أن السعى إليه، والذي يستوفي استحقاقات ثقافة النهوض والتقدم، فإن المجتمع المرجو في آفاق 2040:

مجتمع مؤسس معرفيا، يعتز بهويته الوطنية الإسلامية بمختلف مكوناتها، ويحقق فيه كل فرد نفسه، بينما يسهم في رفاه الكل؛ مجتمع يفي استحقاقات البيئة العولمية ويشارك بدوره في الحضارة البشرية المعاصرة، ويعي أهدافه ويسعى إلى تحقيقها في ضوء استقراء موضوعي لإمكاناته وخياراته، ويدير مؤسساته بكفاءة وشفافية في ظل نظام ديمقراطي، ويتمتع أبناؤه بحقوقهم ويتساوون أمام القانون وينعمون بعيش يتناسب وجهدهم وموارد وطنهم.

وتتعين ملامح هذا المجتمع في التالي:

- خطاب ثقافي منفتح ومتنوع يرسخ قيم التسامح والاختلاف وحرية التعبير، يفيد من الخبرات الإنسانية، ويوطّن العلم والتقانة، ويتوسّل المنهج العلمي في معالجة مشاكل المجتمع.
- اقتصاد منتج، ذو مصادر دخل متنوعة، مبني على أسس معرفية تقنية، يقوم القطاع الخاص فيه بالدور الريادي، وتكفل الدولة تطبيق معايير التنافسية وتضطلع بدورها في إدارة الاقتصاد على المستوى الكلي، بما يحقق الاستخدام الأمثل للموارد؛ اقتصاد يمتلك ميزة تنافسية في بعض المجالات، ويصل فيه النمو في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي إلى معدلات مرتفعة، وتتميز معدلات الأداء فيه بالتوازن والاستقرار، ومعدلات التضخم والبطالة بالاعتدال؛ اقتصاد يضمن تحقيق العدالة الاجتماعية، ويرتقي بمستوى معيشة أفراد المجتمع، ويسهم في منظومة الاقتصاد العالمي مع بقية الدول على أسس متكافئة.
- مجتمع متطور، مؤسس على المعرفة، قائم على توسيع الخيارات، تسود فيه حرية الرأي والتعبير والتنظيم، وتمكّن فيه المرأة والشباب وذوو الإعاقة، فيما يصل الفقر

فيه إلى أدنى مستوياته، وتنجز فيه عمليات نشر التعليم وتطويره، وتحقق فيه معدلات عالية في التنمية البشرية، بما يسهم في التحول نحو إنتاج المعرفة وإدارتها.

- مجتمع معافى بدنياً ونفسياً، يعيش في بيئة صحية، ويتمتع بإنتاجية عالية، ويمتلك نظاماً صحياً متكامل الأركان يقدم خدمات تستجيب لحاجات الإنسان الصحية، ويضعه في محور اهتماماته، ويساهم إيجاباً في التنمية الوطنية.
- بيئة نظيفة تضمن وطنا خاليا من التلوث وحاضنا لاستحقاقات التنمية المستدامة، عبر أداء علمي مرتكز على التوعية بأهمية المكان وإدارة بيئية كفؤة، واستخدام طاقات بديلة نظيفة ومتجددة، وتخطيط لمستقبل خضري ومائي متجدد ومستديم.
- مجتمع يسوده مفهوم للأمن الوطني يضمن حقوق المواطن وأمنه وصون كرامته، ويحكمه دستور يحدد اختصاصات مؤسسات الدولة ويكفل التوازن بين حقوق الإنسان وحرياته وتحقيق الأمن والسلامة والاستقرار الوطني والمجتمعي، ويتبنى خطابا سياسيا وأمنيا منفتحا قادرا على التفاعل الإيجابي مع محيطه الإقليمي والدولي، ويرتكز على ثوابت الهوية والمصالح الوطنية، ويعزز دور ليبيا بوصفها حلقة وصل في محيطها الإقليمي والعالمي، وقوة فاعلة في حوار الحضارات، ويضمن الحفاظ على استقلالية القضاء ونزاهته، والمساواة أمام القانون وعدالة الإجراءات.

6. سيناريوهات

نعرض فيما يلي مسارين ممكنين لمستقبل ليبيا، سيناريو الدولة الفاشلة، وسيناريو الدولة الناجحة، ثم نختتم بمسار ثالث، سيناريو الدولة المتعثرة، الذي يتأسس على ديناميات توازن بين الخيارات التي يطرحها ذانك المساران.

6.1 سيناريو الدولة الفاشلة

الديناميات

- تَكرُّس المنظومة القيمية التي تشكلت في العقود الأربعة الأخيرة
- هيمنة الثقافة الريعية واستباحة المال العام على حساب ثقافة العمل وبذل الجهد
- تَرسُّخ ثقافة الإقصاء والعزل السياسي
- الفشل في تبني رؤية شاملة وواضحة لمستقبل البلاد
- الفشل في تشكيل قوات مسلحة ومؤسسات أمنية تفرض هيبة الدولة
- الفشل في صياغة دستور توافقي
- الفشل في تفعيل القضاء وفي إعمال آليات العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية
- الفشل في تأسيس إدارة عصرية فعالة تعتمد الكفاءة معيارا للمفاضلة

- الفشل في تنويع مصادر الدخل القومي
- الفشل في تعزيز قدرات مؤسسات المجتمع المدني

التداعيات

- فقد الشرعية التي تتمتع بها الحكومة
- إعادة إنتاج الاستبداد في صور جديدة
- انفلات أمني وعوز في الاستقرار المجتمعي
- سطوة الميليشيات المسلحة وتعاظم نفوذ الحركات التي تتوسل العنف
- تفشي ظاهرة استيفاء الحق بالذات وتنامي حدة الانتهاكات الحقوقية وارتفاع معدل الاغتيالات السياسية وتصفية الحسابات الشخصية
- تعمق الفهم الشكلاني للدين على حساب مضامينه الأخلاقية والإنسانية والروحية، وانعكاس هذا الفهم في الأداء العام والسلوك الشخصي
- نشوب صراعات قبلية وجهوية
- التناحر السياسي وإعلاء مصلحة الكيانات السياسية على مصلحة الوطن وحدوث انقسامات داخل النخبة الحاكمة
- فقد السيطرة على الحدود والمنافذ البرية والبحرية
- الفراغ السياسي والتدخل الأجنبي المباشر وغير المباشر (قد يتغاضى المجتمع الدولي عن قيام دولة فاشلة في بلد كالصومال، لكنه لن يسمح بقيامها في دولة تملك ألفي كيلومتر على البحر المتوسط، وثروات نفطية ومعدنية هائلة، بجوار دول ذات كثافة سكانية عالية وتعاني من أزمات اقتصادية وسكانية خانقة تشكل خطرا على الأمن الدولي)
- عودة ليبيا إلى قائمة الدول المصدرة للإرهاب وانضمامها إلى قائمة الدول الفاشلة
- التعامل بسياسة ردود الأفعال الرامية إلى التهدئة المؤقتة لحالة الاحتقان الشعبي
- التوجس من الاندماج في البيئة المعولمة
- تفاقم ظاهرة الهجرة غير الشرعية
- تفشي الظواهر الهروبية كانتشار المخدرات والهجرة إلى الخارج
- تعزز دور القبيلة بوصفها ملاذا أمنيا وحيدا
- تهميش الجماعات الإثنية
- اهتراء البنية التحتية في مختلف القطاعات وتدهور القدرة على تقديم الخدمات العامة
- الفشل في تطوير أنظمة التعليم والصحة والإدارة وتفشي مظاهر الفساد والتردي

- استمرار الاقتصاد الريعي وانخفاض مستويات الإنتاجية وتدني مستويات الكفاءة في عناصر الإنتاج وفقد الثقة في إمكانية استثمار العنصر البشري وطاقاته الخلاقة
- الفشل في تطوير القطاع الخاص وزرع الثقة في التوجهات الاقتصادية وممارسة معظم النشاط الاقتصادي بالاقتصاد غير الرسمي الموازي
- تضخم الميزانية العامة وقصور أوجه الانفاق واتساع دائرة الهدر والفساد المالي
- العجز عن استيفاء استحقاقات العدالة الاجتماعية وعدم قيام الدولة بدورها في رعاية الفئات ذات الجدارة الاجتماعية
- عدم عودة الشركات الأجنبية وتعثر عملية تشييد البنى التحتية وتعرقل المشاريع التنموية
- تدني المعدلات الكيفية في التنمية البشرية
- استمرار المركزية وتهميش الأطراف وتعاظم الدعاوى الانفصالية
- تدني قيمة العملة الليبية
- تعزز اقتصاد الظل والسوق الموازية
- زيادة معدلات البطالة والبطالة المقنّعة وارتفاع معدلات الجريمة
- العجز عن استرجاع الأموال المجمدة
- الفشل في إعادة دمج النازحين من مدنهم وقراهم في الداخل والخارج
- استمرار تدني مستوى أداء ومخرجات المؤسسات التعليمية والأكاديمية والمراكز البحثية
- عجز النخب الثقافية والعلمية والفنية عن تأدية دورها وهجرة العقول إلى الخارج
- عجز المؤسسات الثقافية والإعلامية عن تأدية دورها
- العزوف عن المشاركة السياسية وفقد الثقة في إجراء تحولات جذرية في المجتمع
- إخفاق أساليب التنشئة الاجتماعية والتربوية والسياسية

وفي النهاية، فإن المجتمع الذي تحركه هذه الديناميات، بما تفضي إليه من تداعيات، مجتمع محبط، يائس، مفكك، مغترب، مضطرب، تحكمه دولة ضعيفة، تابعة، ومخترقة، ومهددة.

6.2 سيناريو الدولة الناجحة

الديناميات

- إرادة سياسية داعمة للتغيير
- تبني مفهوم الأمن الإنساني بمعناه الشامل
- مأسسة العملية الديمقراطية وصدور دستور توافقي تحميه مؤسسات أمنية قوية
- تفعيل قضاء مستقل ونزيه
- تشكُّل مجتمع مدني مستقل ومتنوع

- تنوع مصادر الدخل
- دور جديد للدولة وقطاع خاص حيوي وفاعل
- تقدير موضوعي للأوزان النسبية للتوجهات الخارجية
- تفاعل إيجابي مع البيئة المعولمة

التداعيات

- سيادة القانون واعتبار الكفاءة معيارا للأداء
- التمتع بحقوق المواطنة
- تنامي مشاركة مؤسسات المجتمع المدني في الحياة السياسية والاجتماعية
- ليبيا دولة فاعلة في محيطها الإقليمي والعالمي
- تشكل خطاب سياسي وثقافي منفتح
- اتساع مساحة التعبير وحرية الصحافة وإعمال آليات الشفافية والرقابة والمحاسبة
- تنفيذ مشاريع تنموية حقيقية
- بيئة اقتصادية وسياسية وتشريعية جاذبة للاستثمار الخارجي
- اقتصاد معرفي تنافسي تتنوع فيه مصادر الدخل والطاقة ويقوم فيه القطاع الخاص بدور أساسي ويضمن عدالة التوزيع ويرتقي بمستوى معيشة أفراد المجتمع وتتدنى فيه معدلات البطالة ومستويات الفقر
- تنامي دور المشروعات الصغرى والمتوسطة في الاقتصاد الوطني
- ظهور قطاعات اقتصادية قابلة للتطوير ذات ميزة تنافسية محلية ودولية
- خروج الدولة من دائرة توفير السلع والخدمات إلى إدارة الاقتصاد على المستوى الكلي وتوفير الخدمات ذات الجدارة الاجتماعية
- بنية تحتية متكاملة في مجالات النقل والمواصلات والاتصالات وإدارة المياه والمخلفات
- مجتمع مستقر ومتماسك وآمن تتاح لأفراده فرص متكافئة في التعلم والعمل والاستثمار
- شراكة مجتمعية تحافظ على البيئة واستدامتها وتضمن حقوق الأجيال القادمة في ثروات المجتمع
- سياسة بيئية تركز على الاستثمار في الطاقات المتجددة النظيفة
- ارتفاع مؤشرات التنمية البشرية الفعلية كما ونوعا
- ارتفاع معدلات الأداء في المؤسسات التعليمية وتوافق مخرجاتها مع متطلبات بيئة سوق العمل التنافسية
- نظام تعليمي ينمي القدرة على الإبداع والتأمل والتفكير الناقد ويعزز الحوار والانفتاح واحترام الآخر

- توطين العلم والتقانة وتضييق الفجوة الرقمية والمعرفية
- أبحاث تركز على مشاكل محلية مثل التصحر، وتطوير طاقات بديلة، وتحلية مياه البحر
- تشكُّل مناخ ثقافي منفتح يرسخ قيم التسامح والاختلاف وحرية التعبير وقنوات تمكّن من تحقيق هذه القيم (صحافة حرة، منابر سياسية، إلخ)

وسوف يسهم كل ذلك في خلق مجتمع قوي، ومنتج، وعادل، متسامح وآمن، تحكمه دولة مستقلة حرة، ذات سيادة تحظى باحترام المجتمع الدولي، ويتمتع نظامها السياسي بالشرعية والمشروعية والعدل والرشد والمصداقية.

6.3 سيناريو الدولة الفاشلة

وبحسبان أن فرص كل من سيناريو الدولة الناجحة وسيناريو الدولة الفاشلة ليست وافرة وفق المعطيات الراهنة، فالأول يسرف في التشاؤم، والثاني يمعن في التفاؤل، ثمة سيناريو ثالث يتنزل منزلة وسطا بينهما، ويتسم بطابع جدلي يتوقع أن ينتج حراكا سياسيا ومجتمعيا يتضمن صراعا بين التحديات والفرص. وسوف ترتهن مآلات هذا الصراع بغوامض يصعب الجزم بطبيعتها، ومن ثم فإن هناك صعوبة في تقدير فرص اتجاه المسار الذي يعرضه هذا السيناريو صوب مسار الدولة الفاشلة ومسار الدولة الناجحة.

وبوجه عام، من المتوقع أن تنجح مشاعر الحماس التي صاحبت انطلاق الثورة والضغوطات التي تمارسها الشرائح المجتمعية ومنظمات المجتمع المدني في دفع الدولة بجناحيها التشريعي والتنفيذي إلى إعادة الاستقرار النسبي للبلاد عبر تشكيل نواة للجيش الوطني واستصدار دستور يحظى بموافقة أغلبية الليبيين. ولعل المواقف التي اتخذتها شرائح واسعة في اتجاه تعزيز الدولة المدنية وسيادة القانون، عبر رفضها استخدام السلاح في فرض الرأي، وانتخابها أعضاء المؤتمر الوطني العام، تشي بأن الشعب الليبي لن يتخلى عن الخيار الديمقراطي. غير أن أثر المنظومة القيمية الراهنة، بكل ما تؤسس له من سلوكات سلبية، وحقيقة أن تركة الخراب التي أورثها النظام السابق، بكل تداعياتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، أثقل من أن تزاح خلال عقود الرؤية، قد يسهمان في عرقلة إحداث النقلة المرجوة في المجتمع، وتنفيذ مشاريع تنموية حقيقية، وإذا ما حدث هذا، فإن المسار المتوقع هو سيناريو التخبط العشوائي.

الديناميات

- تمرير دستور غير توافقي لا يستوفي جميع استحقاقات الدولة الديمقراطية المدنية
- تأثر إرادة التغيير سلبا بالصراعات السياسية والأجندات المتضاربة
- عدم تبني رؤية شاملة وواضحة لمستقبل البلاد

- غلبة ثقافة الفساد والاستباح
- الانشغال بتصفية الحسابات بدلا من النظر قدما
- تعثر المؤسسات القضائية والأمنية
- استمرار النفط مصدرا وحيدا للدخل القومي

التداعيات

- تداول السلطة والممارسة الشكلية لمظاهر ديمقراطية
- الفشل في رفع كفاءة الإدارة
- الفشل في بناء القدرات وتنمية المهارات الاحترافية
- الفشل في إجراء تحسينات جذرية في المنظومة التعليمية وعدم توافق مخرجات التعليم مع متطلبات سوق العمل
- الفشل في توزيع الثروة وفي استيفاء استحقاقات العدالة الاجتماعية
- تبني سياسة الاحتواء عبر توزيع هبات دورية بهدف التخفيف من حدة الاحتقان الشعبي
- دسترة قانون العزل السياسي بما ينجم عنه من إقصاء لعديد من الكفاءات
- تعزز مفهوم الدولة الراعية والاقتصاد الريعي
- القيام بدور إقليمي تحدده مصالح أجنبية وارتهان السياسات والأفعال بالضغوطات الداخلية والخارجية
- استثمار المشاركة في مكافحة الإرهاب في تجنب التدخلات الأجنبية السافرة
- إعادة إنتاج الفساد وظهور شرائح جديدة من المتنفذين وأصحاب المصالح
- انخفاض مستويات الإنتاجية في المؤسسات الاقتصادية
- تحديث اقتصادي نسبي لا سيما في قطاع النفط
- تعزز اقتصاد الظل والسوق الموازية
- تنامي دور المشروعات الصغرى والمتوسطة في الاقتصاد الوطني
- زيادة معدلات التضخم والبطالة وارتفاع معدلات الجريمة
- تحسن في استجلاب استثمارات خارجية
- ازدهار اقتصاد الظل والسوق الموازية
- استمرار التباس علاقة القطاع العام بالقطاع الخاص ودور الدولة في كل منهما
- تحسن طفيف في أداء المجتمع المدني
- رواج المنتجات الثقافية والفنية الهابطة
- رفع في الأجور لا يقابله تحسن في الأداء

- محاولات لتحقيق قدر أكبر من الاندماج في البيئة المعولمة لا تصاحب بنجاح في استيفاء استحقاقات الاندماج التنافسية
- زيادة في الإنفاق على التعليم والصحة والسياحة والخدمات الاجتماعية لا ينعكس كما يجب في تحسين الأداء العام لهذه القطاعات
- تحسن طفيف في مستويات المعيشة
- تحسن جزئي في ملفات الجرحى والنازحين والمصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية.

ويُحدث المجتمع الذي تحركه هذه الديناميات درجة من التحسن في مستوى الخدمات والمعيشة، بما يفضي إليه ذلك من تداعيات إيجابية، ولكن تظل تحكمه دولة ضعيفة عاجزة عن إنجاز تحولات جذرية وتنفيذ مشاريع تنموية حقيقية، أساسا بسبب بقاء المنظومة القيمية على حالها، الراجع إلى الإخفاق في تطبيق برامج تنشئة تربوية واجتماعية وسياسية قادرة على تقويض ثقافة الاستباح والفوضى والثقافة الاستهلاكية والريعية التي تراكمت عبر عقود بما يحول دون تحويل الموارد إلى إمكانات حقيقية.

- ويمكن عرض طيف من السيناريوهات التي لا تختلف عن سيناريو الدولة المتعثرة إلا في تفاصيل تأخذه شطر سيناريو الدولة الفاشلة أو شطر سيناريو الدولة الناجحة، وإن ظلت النتائج والتداعيات متقاربة. وهذان خياران يفضي كل منهما بطريقته إلى الخيار الذي تقترحه الرؤية، نظير دفع ثمن باهظ، يتعين في هدر الكثير من الوقت والجهد والموارد المادية والبشرية، وبذل الكثير من التضحيات المجانية.
- أكثر من ذلك، فإن سيناريو التخبط العشوائي، شأنه في هذا شأن سيناريو الدولة الفاشلة، يتناقض أساسا مع مفهوم الثورة المتجددة، فالثورة لا تستسلم لاختلالات الراهن، وهي فعل وليست رد فعل، ومفهومها وإن تضمن استعدادا مستمرا للاستجابة لما يطرأ من تغيرات فإنه لا يرتهن لها، كونه يتبنى سياسة إحداث تغيرات جذرية حاسمة وشاملة، تتطلع إلى تحقيق قيم العدل والحرية والرفاه، عوضا عن ردود الأفعال التي يعول عليها سيناريو التخبط العشوائي. لكن هذا يعني أن طبيعة الثورات المتجددة إنما تفرض عليها الانحياز لسيناريو ثقافة النهوض والتقدم الذي تتبناه الرؤية.
- وفي النهاية، يتعين أن نأخذ في الاعتبار المتغيرات التي قد تطرأ على الساحتين المحلية والدولية والتي قد تؤثر في ديناميات وتداعيات سيناريو ثقافة النهوض والتقدم، وأن نكون على استعداد للتكيف معها والاستجابة لها. ولئن كانت الركائز التي تنهض عليها الرؤية تسهم في ضمان عدم الارتهان بالطوارئ، فإن اعتبار تلك المتغيرات يضفي على الرؤية

طابعها الظني وينأى بها عن القطع والجزم، قدر ما يدفع عنها تهم الإسراف في التفاؤل والامتثال لتوجهات طوباوية النزعة.

- وبوجه عام، ليس هناك ضمان لأن نحقق المجتمع الذي نصبو إليه، لأنه قد تكون هناك أسباب نجهل في الوقت الراهن هويتها تتضافر في الحول دون إيفاء استحقاقات هذا المجتمع. ثم أن كل وضع اجتماعي جديد يخلق مشاكله التي قد يصعب التكهن بطبيعتها.
- إن أدنى ما يحتاجه بناء رؤية استشرافية لأي مجتمع هو وجود أرضية صلبة ذات ثوابت بدهية لمفهوم الدولة المعاصرة يمكن التطلع منها إلى الأمام، سوف يرتهن مدى الرؤية وقدرتها على استشراف المستقبل لصلابة هذه الأرضية.
- وتُختزل تلك الثوابت في حدها الأدنى في المرتكزات الرئيسة لمجتمع الدولة العصرية، بعقدها الاجتماعي وتشريعاتها الدستورية ومنظومة قوانينها المحكمة وملامح هياكلها الإدارية الواضحة، ما يجعلها تتوقف في نهاية المطاف على طبيعة النظام السياسي والمجتمعي المرهون به تنفيذ الرؤية.
- غير أن الواقع يسفر عن حقيقة مؤداها أن كل هذه المعطيات الجذرية تظل غائمة وغير مستقرة، في هذه المرحلة الانتقالية التي تمر بها البلاد، تماما كما غابت لأكثر من أربعة عقود.
- لا عجب إذن أن يعم ضباب كثيف يعطل آلية الاستبصار المتكئة على استقراء ممكنات الواقع الراهن، ويحول دون الجزم بالمسارات المتوقعة لتركيباته البنيوية.
- ويغدو واقع الحال أكثر صعوبة حين يكون التعامل مع مفاهيم قيمية خلافية مكمن غموض والتباسات، مفاهيم مثل الوعي والثقافة والتنشئة تصادر الرؤية على كونه مدخلاً للتنمية الشاملة وبيئة حاضنة لفعالياتها.
- غير أنه محتم على النزوع الإنساني لتحسين الظرف البشري أن يكشف عن نفسه، كما هو محتم على التطلعات إلى الامتياز أن تغامر؛ وإن توجب أن تغامر بحساب.
- توسيع المشاركة الذي أتيح إبان إعداد هذه الرؤية، عبر استكتاب عدد من المثقفين والخبراء، ولقاءات متعددة وجلسات عصف ذهني مع النخب الليبية، فضلا عن تحديثها وفق ما استجد خلال خمس السنوات الأخيرة، أسهم بدوره في تسريب دفقات من الضوء داخل الضباب الذي يلف المشهد برمته، وفي الإعانة على محاولة تفكيك البنى الثقافية الراهنة وسرد مآلاتها المحتملة، الذي شكلت الأسئلة القلقة جرعاته الحاثة، فيما شكلت أجوبتها المؤقتة محطات للتفكر.

- لم يكن شاغلنا بأي حال البحث عن أحكام جاهزة أو واثقة، أو تسليط العيون على ضوء واحد في آخر النفق، بل ملاحقة سلسلة من الأضواء أمّلنا أن تضيء كل منها عتمة مناطق بعينها، وأن يشكل الغبش بينها مواضع للتريث والتلفت.
- والسؤال هو ما إذا كان الأفق مفتوحا، والإمكانات متاحة، والرغبة حقيقية، والاستعداد وافرا، والأحلام ممكنة، فلم يعد يبقى سوى الإرادة؛ وما إذا كانت هناك استحقاقات مختلفة وملحة يفرضها التحول النوعي الذي حدث في بنية النظام السياسي تلزم بتبني آليات مختلفة.
- غير أنه على الرغم من كل التحديات الجديدة التي أفرزها الحراك السياسي والمجتمعي في العامين الآخيرين، تظل في النهاية بوارق أمل. ذلك أن زيت الوجع الأليم الذي ما فتئ لعقود يقض مضاجع الليبيين وقود لا ينفد سوف يظل يذكي لأجيال قادمة جذوة الحرية، ويبدد كل ما يلقي بعتمته في دربها؛ وعلى كل من تحدثه نفسه بأن ثورة فبراير قد تفشل في مواجهة ما تلقاه من تحديات أن يتذكر أن من رأى قباب النور لن يقوى على العيش ثانية في أقبية الظلام.